أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة عند اندماج الأعمال في القرارات الإستثمارية

The Impact of Applying International Accounting Standards Related to Goodwill during Business Combination on the Investment Decisions

إعداد

حسام غزاوي نواف شحرور

إشراف

الدكتور محمد مجيد سليم

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات منح درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

2012

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وعنوانها:"**أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة عند اندماج الأعمال على القرارات الاستثمارية**" وأجيزت بتاريخ .....

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم		التوقيع
١. أ.د نبيل الحلبي	(رئيسا)	
٢. د. محمد مجيد سليم	(عضوا ومشرفا)	
٣. د. هيثم العبادي	(عضوا)	
٤. أ.د أحمد العمري	(عضوا/خارجيا)	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا حسام غزاوي نواف شحرور، أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من أطروحتي وعنوانها:"**أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة عند اندماج الأعمال في القرارات الاستثمارية**" للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: حسام غزاوي نواف شحرور

التوقيع:

التاريخ: ١٠ / ٩ / ٢٠١٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

اللهم أعوذ بك من قلب لا يخشع وعين لا تدمع وعلم لا ينفع ودعاء لا يستجاب له. قال تعالى:"ولئن شكرتم لأزيدنكم"، الحمد والشكر لله عز وجل الذي منحني العزيمة والصبر طيلة هذا المشوار ليتكلل جهدي بهذا العمل، الذي أتمنى أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه"، أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى أستاذي، ومشرفي الدكتور محمد مجيد سليم الذي لم يدخر جهدا لمساعدتي في انجاز هذا العمل. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من الأستاذ الدكتور يسري أمين سامي، والأستاذ الدكتور بشير عبدالعظيم البنا الذين قدموا لي كل المساعدة والمساندة التي مكنتني من المضي بخطى ثابتة في مسيرتي العلمية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على موافقتهم مناقشة هذه الأطروحة، وما يتكبدونه من عناء في القراءة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

وأختم شكري إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه الأطروحة من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلـــى من يعجز القلم عن وصف فضلهم وأســـعى لنـيـل رضاهم ....

أبي وأمي الأعــزاء أطــال الله بأعــمـارهــم

إلـــى من لأجلهم سرت في الدرب وتحديت الصعب ....

زوجتي وفلذة كبدي؛ صبـا، ولـمـى، ورامــه

إلـــى من آثرني على نفسه ودعمني معنويا و ماديا....

أخي العزيز بسام "أبو أنس"

إلى من يـتـطـلـعــون بــشــوق لــرؤيــة هـــذه اللـحـظــات ....

اخواني وإخوتي الــكــرام

إلـــى من رأيـت فيـهـم الـمـثـل الأعلـى بالإنســـانيــة،

والأخـلاق، والسـمـاحــة، والــكــرم، والـتــواضـع، ....

د. كــلارك وزوجــتــه كـــارمـــن

إلى أصدقائي الأوفياء منهم ....

السيد خلدون عسفا ود. محمد فهد العجمي و د. عبدالحكيم مبروك

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

حسام شحرور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

شكر وتقدير ..... د

الإهداء..... هـ

فهرس المحتويات ..... و

قائمة الجداول ..... ط

قائمة الأشكال..... ك

قائمة المختصرات ..... ل

ملخص الدراسة ..... م

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية ..... س

الفصل الأول الإطار العام للدراسة..... 1

1.1 المقدمة 2

1.2 مشكلة الدراسة وعناصرها 3

1.3 أسئلة الدراسة 4

1.4 أهداف الدراسة..... 5

1.5 فرضيات الدراسة 5

1.6 أهمية الدراسة 6

1.7 أنموذج الدراسة 7

1.8 التعريفات الإجرائية:..... 7

1.9 حدود الدراسة ومحدداتها..... 9

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة..... 11

المبحث الأول اندماج الأعمال 13

2.1.1 مقدمة 14

2.1.2 تعريف عملية الاندماج..... 16

2.1.3 أشكال اندماج الأعمال 17

2.1.4 أسباب و دوافع الاندماج..... 23

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1.5 طرق المحاسبة عن اندماج الأعمال 26
2.1.6 عملية تقييم اندماج الأعمال 28
المبحث الثاني الشهرة 33
2.2.1 مقدمة 34
2.2.2 تعريف الشهرة والاعتراف بها 34
2.2.3 طرق احتساب الشهرة 35
2.2.4 الشهرة السالبة Negative Goodwill 38
2.2.5 الشهرة في المجموعة المعقدة Goodwill at Complex Group 41
2.2.6 محطات تاريخية لمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة باندماج الشركات: 44
2.2.7 أهم التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالشهرة 46
2.2.8 المعيار المحاسبي الدولي السابع و العشرون (27) 48
المبحث الثالث تدني قيمة الشهرة 52
2.3.1 معيار المحاسبي الدولي رقم (36) "تدني قيمة الأصول" 53
2.3.2 وحدة توليد النقد Reporting unit or Cash-Generating Unit 58
المبحث الرابع القرارات الاستثمارية ونظرية الوكالة 64
2.4.1 المقدمة 65
2.2.4 الاستثمارات غير الملموسة 65
2.4.3مفهوم القرارات الاستثمارية 67
2.4.4 أهم تصنيفات القرارات: (سلطان، 2000، ص78-79) 67
2.4.5 أهم أنواع القرارات الاستثمارية (عبد الحميد، 2000، ص43) 69
المبحث الخامس الدراسات السابقة ذات الصلة 72
الدراسات السابقة باللغة العربية 73
الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية 82
الفصل الثالث الطريقة والإجراءات 93
3.1 منهجية الدراسة 94
3.2 مجتمع الدراسة و العينة 94
3.3 مصادر وطرق جمع البيانات 96

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.4 صدق النتائج وثباتها 97
3.5 الدراسة الميدانية 98
الفصل الرابع التحليل وعرض نتائج الدراسة 117
4.1 المقدمة 118
4.2 تحليل المقابلات الميدانية 118
4.3 قبول ورفض الفرضيات 123
الفصل الخامس النتائج والتوصيات 130
5.1 نتائج الدراسة 131
5.2 توصيات الدراسة 132
قائمة المصادر والمراجع 134

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
1.	أسماء الشركات المساهمة العامة الأردنية المندمجة	190
2.	أسماء الشركات المساهمة العامة الاردنية ذات اندماج الأعمال	192
3.	ملخص نسبة BTM	194
4.	أسماء الشركات المساهمة العامة الاردنية مجتمع الدراسة	196
5.	أسماء الشركات المساهمة العامة الاردنية عينة الدراسة	130
6.	حجم المبيعات والارباح لشركة مجموعة اوفتك القابضة	136
7.	تحليل القوائم المالية الموحدة للشركة مجموعة اوفتك القابضة	197
8.	أسماء أعضاء مجلس الادارة والادارة العليا للشركة والمزايا والمكافات لشركة مجموعة اوفتك القابضة	198
9.	أسماء أعضاء مجلس الادارة والادارة العليا للشركة والمزايا والمكافات لشركة المجموعة المتحدة القابضة	199
10.	قيمة الشهرة في شركة المجموعة المتحدة القابضة	142
11.	تحليل القوائم المالية الموحدة للشركة المجموعة المتحدة القابضة	144
12.	تحليل القوائم المالية الموحدة لشركة الأردن دبي للأملاك	200
13.	حجم الايرادات والارباح والخسائر لشركة الأردن دبي للاملاك	150
14.	أسماء أعضاء الادارة العليا التنفيذية للشركة والمزايا والمكافات لشركة الأردن دبي للاملاك	201

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15.	حجم الايرادات والارباح والخسائر لشركة مناجم الفوسفات الاردنية	202
16.	حجم الايرادات والارباح والخسائر لشركة مناجم الفوسفات الاردنية	156
17.	حجم المبيعات والارباح لشركة المجموعة المتحدة القابضة	145
18.	نسبة القيمة الدفترية مقارنة بالقيمة السوقية	170
19.	سعر السوق للسهم لشركات عينة الدراسة	171
20.	أنموذج المقابلة	203

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
1	أنموذج الدراسة	9
2	أشكال اندماج الأعمال	30
3	أسباب ودوافع اندماج الأعمال	34

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المختصرات

المختصر	البيان	الرقم
BTM	Book To Market	1
EBITDA	Earning Before Interest, Tax, Depreciation, & Amortization	2
IFRS	International Financial Reporting Standards	3
IAS	International Accounting Standard	4
GAAB	Generally Accepted Accounting Principles	5
ROE	Return On Equity	6
EPS	Earnings Per Share	7
IHA	Indirect Holding Adjustment	8
FASB	Financial Accounting Standards Board	9
IASC	International Accounting Standard Committee	10
IASB	International Accounting Standard Board	11

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة عند اندماج الأعمال في القرارات الاستثمارية

إعداد

حسام غزاوي نواف شحرور

إشراف

د. محمد مجيد سليم

ملخص الدراسة

اتجهت الشركات نحو عملية اندماج الأعمال لاستمرارية مستقبلها الاقتصادي، وقدرتها التنافسية في ظل التغيرات الاقتصادية في الأسواق الاجنبية والعربية. وقد تصاعد انتقاد قضايا الفساد في الشركات المساهمة العامة وما يرتبط بتضخيم الشهرة لخدمة مصلحة إدارة الشركات.

هدفت الدراسة إلى التأكد من مدى استغلال إدارة الشركات لطرق المعالجة المحاسبية للشهرة في تعظيم صافي الدخل خلال فترة عملهم، ومدى قدرة معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة على تلبية متطلبات كل من المستثمر والإدارة والمدقق الخارجي. وأيضا التعرف على كيفية احتساب الشهرة (بالطريقة التقليدية وطريقة القيمة الكاملة)، وكيفية عمل اختبار تدني لقيمة الشهرة التي تعتبر تحديا للمستثمرين في عملية تقييم أنشطتهم في الشركة القابضة. بالإضافة إلى التعرف على أهم التعديلات الجديدة على معيار الابلاغ المالي رقم (3) المعدل "اندماج الشركات".

ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء مسح شامل لقوائم مالية مجتمع الدراسة وعددها (34) شركة مساهمة عامة ودراسة تقاريرها وتحليلها خلال فترة الدراسة (2007- 2011)، ثم قام الباحث بالعديد من المقابلات الميدانية للمدقق الخارجي والإدارة وخبراء بعد أن تمت دراسة وتشخيص حالة كل شركة من الشركات عينة الدراسة وعددها أربع شركات.

كما خلصت الدراسة إلى قبول فرضيتين من أصل أربع فرضيات، حيث تم قبول الفرضية الثالثة لعدم وجود اختلاف بين وجهات نظر المدقق الخارجي والإدارة، وقبول الفرضية الأولى من الناحية العملية إلى عدم توفر الأدلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو عكس ما أشارت إليه الأدبيات النظرية بأن التنوع في استخدام الطريقة يؤدي لعدم ثبات في الإفصاح وعدم القدرة على المقارنة. وإن الاختلاف في طريقة احتساب قيمة الشهرة يؤثر في قيمة موجودات الميزانية وعلى مقدار الخسارة في حالة تدني قيمة الشهرة.

وتم رفض كل من الفرضية الثانية والرابعة بسبب وجود أثر لاختبار تدني قيمة الشهرة على القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة، ولتباين وجهات النظر بين المدير المالي وكل من المدير التنفيذي والمدقق الخارجي.

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة بأن هناك تقصيرا وتخليا للجهات الرقابية المسؤولة عن مسؤوليتها مثل هيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات في ظل توغل إدارة الشركات المساهمة على حق المستثمرين. وأن الشركات ما زالت تستخدم الطريقة التقليدية في عملية احتساب الشهرة، وإن إجراءات الشهرة المختلفة من حيث تقييمها، طرق احتسابها، او اختبار تدني قيمتها هي عملية معقدة وتحتاج الى الخبرة والمعرفة والاطلاع لأن الاختلاف في تطبيق إجراءات الشهرة المختلفة ينعكس على بيانات الشركة المالية وعلى سعر السوق للسهم.

وعليه، فقد توصل الباحث الى العديد من التوصيات أهمها أن تكون عقود الامتيازات والمكافأة النقدية لمديري الشركات مبنية على أساس صافي الدخل لتجنب تضخيم نمو حجم المبيعات. وأن يكون (على الأقل) أحد أعضاء مجلس الإدارة ذوي خبرة واختصاص في مجال عمل الشركة لأن ذلك يحجم من تلاعب وتوغل الإدارة العليا التنفيذية. بالإضافة إلى دعوة المنظمات المهنية الأردنية إلى تعريب التغييرات على المعايير المحاسبة الدولية، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب في المؤسسات الرقابية مثل دائرة مراقبة الشركات وهيئة الأوراق المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Impact of Applying International Accounting Standards Related to Goodwill in Business Combination on the Investment Decisions

Prepared by:

Husam Ghizawi Nawwaf Shahroor

Supervised by:

Dr. Mohammad Majeed Saleem

Abstract

Companies have headed for business combinations to ensure continuity and competitiveness in the light of economic changes in the Arab and foreign markets. Also, the attacked of the corruption in public shareholding companies has been increased. It also attached the exaggeration of assets and goodwill to serve the interests of corporate management.

The study aimed to know if the corporate management exploits the accounting methods of goodwill to maximize net income during their period of work, and if the international accounting standards related to goodwill have met the requirements of investor, management and external auditor. One of the objectives of the study is to learn how goodwill be calculated, and how prepare impairment test of goodwill, which is considered as a challenge for investors in evaluation process of their activities in the holding company (HC). Another objective was to identify the new and radical amendments to IFRS (3R).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

To achieve the study objectives, a comprehensive survey of the financial statements of the study population was conducted during the period (2007-2011). The study population consisted of (34) public companies. Then, the researcher conducted several site visits and interviews with the external auditor, corporate management and experts.

It is concluded to accept two out of four hypotheses. The third hypothesis was accepted because there was no difference between the views of the external auditor and management. The first hypothesis was technically accepted due to lack of evidence. The second and the fourth hypotheses were rejected. This goes against literature that suggests that diverse methods lead to inconsistencies and incomparability, and that different ways of calculating goodwill affect budget assets and the amount of loss in case of goodwill impairment.

The second and fourth hypotheses were rejected because there was a correlation between decisions of managers and test of goodwill impermanent. Also, there were different point of views between the Finance Director, Executive Director and External Auditor.

The results of the study can be summarized that there is a failure and absence of control on part of Securities Commission and the Companies Control Department as the companies continue to encroach on the rights of investors.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The companies are still using the traditional method in the calculation of goodwill, and that the diversity of evaluation procedures (methods of calculation, or impermanent test) leads to different values in the company's financial statements and the market price share.

Accordingly, the researcher reached many recommendations including: Contracts and cash bonus of corporate managers should be based on net income to avoid inflating the growth of sales volume. Also, (at least) one member of the Board of Directors should have background, experience and competences as far as the company's field is concerned. In addition, Professional Organizations have to translate the IAS changes, and finely, putting the right person in the right place at the regulatory institutions such as the Companies Control Department and the Securities Commission.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

1.2 مشكلة الدراسة وعناصرها

1.3 أسئلة الدراسة

1.4 أهداف الدراسة

1.5 فرضيات الدراسة

1.6 أهمية الدراسة

1.7 أنموذج الدراسة

1.8 التعريفات الإجرائية

1.9 حدود الدراسة ومحدداتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.1 المقدمة

احتلَت قضية المعالجة المحاسبية لعملية اندماج الأعمال مكاناً بارزاً في الفكر المحاسبي وخاصة بعد ما أصبحت عملية اندماج الأعمال خياراً إستراتيجياً شائعاً نابعا من دوافع اقتصادية أو إدارية أو مالية، تستخدمه الشركات للمحافظة على استمرارية مستقبلها الاقتصادي، وقدرتها التنافسية، وتحقيق نمو أعمالها في ظل الظروف الاقتصادية الحديثة والتغيرات التي شهدتها الأسواق الاجنبية والعربية، حيث وصل العدد الإجمالي لصفقات اندماج الأعمال لعام (2008) على المستوى العالمي حوالي (38000) صفقة بقيمة إجمالية تصل إلى (3028) تريليون دولار. (السحيباني، 2008). وقد اتفق خبراء اندماج الأعمال ان نمو عمليات الاندماج في امريكيا في عام 2012 سيكون الأفضل من السنوات السابقة. في عام 2011، تحقق ارتفاع في حجم عمليات الاندماج في امريكيا نسبة 18% بقيمة اضافية 1 تريليون دولار امريكي وبنسبة 4% في الدول الاوروبية بقيمة 811 بيليون دولار امريكي عن السنة السابقة. (Knowledge@Wharton, 2012)

نشطت عملية اندماج الأعمال في الأردن لتقوية اقتصادها وزيادة رؤوس الأموال القوية للمحافظة على أسواقها الداخلية والخارجية، ولمواكبة التغيرات العالمية، وقد أشارت سجلات هيئة الأوراق المالية الأردنية أن العدد الإجمالي لصفقات اندماج الأعمال في الأردن لغاية (2011) وصل حوالي (103) عملية، منها سبع وثلاثون (37) عملية أي ما نسبته 36% من إجمالي عدد عمليات الاندماج تعود إلى مصلحة الشركات المساهمة العامة. وقد شجع على ذلك قانون الشركات الأردني الذي أعفى الشركات المرتبطة بعملية الاندماج (الشركة المندمجة والشركة الدامجة) من الضرائب والرسوم المصاحبة لعملية الاندماج.

منذ بداية عام 2011، ارتفع حجم مهاجمة الصحافة الأردنية لقضايا الفساد في الشركات المساهمة العامة وما يرتبط بتضخيم قيمة الأصول، وتمويل شركة من شركات أخرى، وأهمها مسألة الشهرة كما وصفتها الصحفية جمانة غنيمات:"استخدمت كوسيلة لتجيير أموال المساهمين لخدمة أجندات ومصالح مسؤولي الشركات".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد دأبت مؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard Committee Foundation) على مواكبة متطلبات السوق، وأهتمت بالمعالجة المحاسبية للشهرة، وعملت على توحيد المعالجة المحاسبية لاندماج الأعمال على مستوى العالم والحد من التحديات المحاسبية التي ظهرت خلال وبعد عملية الاندماج. حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة من المعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي المتعلقة بالشهرة، وهي معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 3) المعدل لعام (2008)، وكل من المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 36) "تدني قيمة الأصول"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27) "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" والمعدل في عام 2009. ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) "المحاسبة عن الاستثمارات في المنشات الزميلة"

من أهم أهداف الشركات الربحية هو تعظيم ثروة المساهمين المتمثلة في ارتفاع قيمة العائد على السهم الواحد مع مرور الوقت. وهذا يعتبر انعكاسا لمدى قدرة الإدارة على نمو وتوسع الشركة داخليا أو خارجيا عن طريق الاندماج والسيطرة.

وهنا يواجه المستثمرون صعوبة في عملية تقييم أنشطة الشركة وتطورها بعد اندماج الأعمال بسبب تعقيد الأنشطة التجارية وطريقة المعالجة المحاسبية للشهرة وطريقة قياسها وقياس انخفاض قيمتها التي لها تأثير على محتوى القوائم المالية التي يعتمد عليها المستثمرون ومديرو الشركات باتخاذ قراراتهم الاستثمارية. لذلك يبدو من المناسب قياس أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة عند اندماج الأعمال في الأردن في القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة.

1.2 مشكلة الدراسة وعناصرها

مع بداية عام (2011)، ارتفع حجم التصدي لقضايا فساد الشركات المساهمة العامة الأردنية، بقيادة أحزاب وتيارات ونقابات إضافة الى شخصيات سياسية وعشائرية معروفة، مطالبين في عملية الإصلاح ومحاربة الفساد والفاسدين وإعادة الثروة الوطنية التي تم خصخصتها بحجة الاستثمار. وما تزال الصحافة الأردنية (لغاية تاريخه) تهاجم إدارة الشركات المساهمة العامة بظاهرة تضخيم قيمة الشهرة واسغلالها لمصالحهم الشخصية، في ظل تخلي الجهات الرقابية المسؤولة عن مسؤوليتها، وتواطؤ مدققي الحسابات الخارجيين مع ادارات الشركات على حساب المستثمرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن المعالجة المحاسبية للشهرة من حيث تقدير تكلفتها وقياس انخفاض قيمتها تعتبر تحديا للمستثمرين في عملية تقييم أنشطتهم في الشركة القابضة وإن اختلاف طريقة احتساب الشهرة واحتساب قيمة المصالح غير المسيطر عليها قد تؤثر على محتوى القوائم المالية.

وانطلاقا من نظرية الوكالة والمتضمن بوجود صراع مصالح محتمل بين المستثمرين ومديري الشركات الذي قد يدفع مديري الشركات لاحتساب الشهرة بالطريقة التي تخدم مصالحهم، والاستثمار في أصول تعظم صافي الدخل المتوقع خلال فترة عملهم، ويضحون بقيمة إقتصادية حقيقية من أجل تحقيق مكاسب إدارية على المدى القصير. هذه الطريقة تتناقض مع هدف حملة الأسهم وهو تعظيم ثروتهم من خلال الإستثمار في الأصول طويلة الأجل ذات العائد المرتفع على الشركة.

وعليه، انصافا لمساهمي الشركات المساهمة العامة وللتحقق من صحة اتهامات الحراك الشعبي الأردني، والصحافة الأردنية ضد إدارة الشركات المساهمة العامة في عملية استغلال قيمة الشهرة وما يتضمنه من حجم الفساد في الشركات التي يسودها عدم الشفافية، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في قياس أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة عند اندماج الأعمال في القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة.

1.3 أسئلة الدراسة

يمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة بالإجابة عن الأسئلة التالية :

1. هل الاختلاف في طريقة إحتساب قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار الإبلاغ المالي رقم (3) المعدل، يؤثر على القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة؟

2. هل يوجد أثر لاختبار تدني قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (36)، على القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة؟

3. هل يوجد اختلاف بين وجهات نظر المدققين والمديرين التنفيذيين والماليين للشركات القابضة حول أثر الاختلاف في طريقة احتساب قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار الإبلاغ المالي رقم (3) المعدل، على القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. هل يوجد اختلاف بين وجهات نظر المدققين والمديرين التنفيذيين والماليين للشركات القابضة حول أثر اختبار تدني قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (36)، على القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة؟

1.4 أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة بما يلي:

1. التعرف على أهم التعديلات الجديدة على معيار الإبلاغ المالي رقم (3) المعدل.

2. التعرف على كيفية المعالجة المحاسبية للشهرة في اندماج الأعمال سواء أكانت الطريقة التقليدية، أم طريقة القيمة الكاملة.

3. التعرف على كيفية عمل اختبار انخفاض قيمة الشهرة.

4. التعرف على مدى قدرة معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة على تلبية متطلبات كل من المستثمر والإدارة والمدقق الخارجي.

5. التعرف على وجهة نظر كل من المدقق وممثلي إدارة الشركات القابضة حول أثر تطبيق المعالجة المحاسبية للشهرة واختبار انخفاض قيمتها في القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة.

6. التعرف على مدى استغلال مديري الشركات لطرق المعالجة المحاسبية للشهرة في تعظيم صافي الدخل خلال فترة عملهم.

1.5 فرضيات الدراسة

ومن هنا يمكن استخدام الفرضيات التالية:

1. الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لاختلاف طريقة إحتساب قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار الإبلاغ المالي رقم (3) المعدل، في القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة.

2. الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لاختبار تدني قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (36)، في القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثالثة: لا يوجد اختلاف بين وجهات نظر المدققين الخرجيين والمديرين التنفيذيين والماليين للشركات القابضة حول أثر الاختلاف في طريقة إحتساب قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار المحاسبة الدولية رقم (3) المعدل، في القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة؟

3. الفرضية الرابعة: لا يوجد اختلاف بين وجهات نظر المدققين الخرجيين والمديرين التنفيذيين والماليين للشركات القابضة حول أثر اختبار تدني قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (36)، في القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة.

1.6 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهميتها العلمية والعملية, ويمكن تلخيصها بما يلي:

الناحية العلمية: انها تبحث في المعالجة المحاسبية للشهرة التي تعتبر من القضايا المحاسبية المعاصرة، والأكثر حداثة على المستوى العالمي، فمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 3) المعدل والذي أحدث تغييرات جذرية في محاسبة الشهرة تم نشره في شهر كانون الثاني لعام (2008) وتم العمل به اعتبارا من شهر تموز (2009)، أما المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 36) "انخفاض قيمة الأصول" فقد صدر عام (1998) وتم تعديله أيضا عام (2009).

لا يزال موضوع العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة والقرارات الاستثمارية لمديري الشركات من المواضيع غير المستكشفة بشكل كبير في ظل حداثة إصدارات معايير المحاسبة الدولية، لذلك فإن لهذه الدراسة أهمية علمية واضحة من خلال استعراضها لأهم التعديلات الجديدة على المعايير المحاسبة الدولية ذات الصلة، وتعتبر مساهمة في البحث المحاسبي بايراد تطبيقات للمعايير المحاسبة الدولية في الأردن حول الشهرة وطرق معالجتها وأيضا كونها من الدراسات القليلة التي ستتناول هذا الموضوع.

الناحية العملية: فإن معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة تعتبر معايير حديثة وإن عملية بيان أثر تطبيق هذه المعايير على قرارات المديرين التنفيذيين والماليين في الشركات المساهمة العامة يعتبر ذات أهمية بالغة للمناخ الاستثماري والعمل المهني للمستثمرين ومستشاريهم من أجل تقييم استثماراتهم واعتمادهم على القوائم والبيانات المالية في اتخاذ القرارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.7 أنموذج الدراسة

الشكل رقم (1)

أنموذج الدراسة

صمم الباحث أنموذج الدراسة التالي رقم (1) بمتغيراته المستقلة والتابعة وأبعادها.

المتغيرات المستقل | المتغير التابع

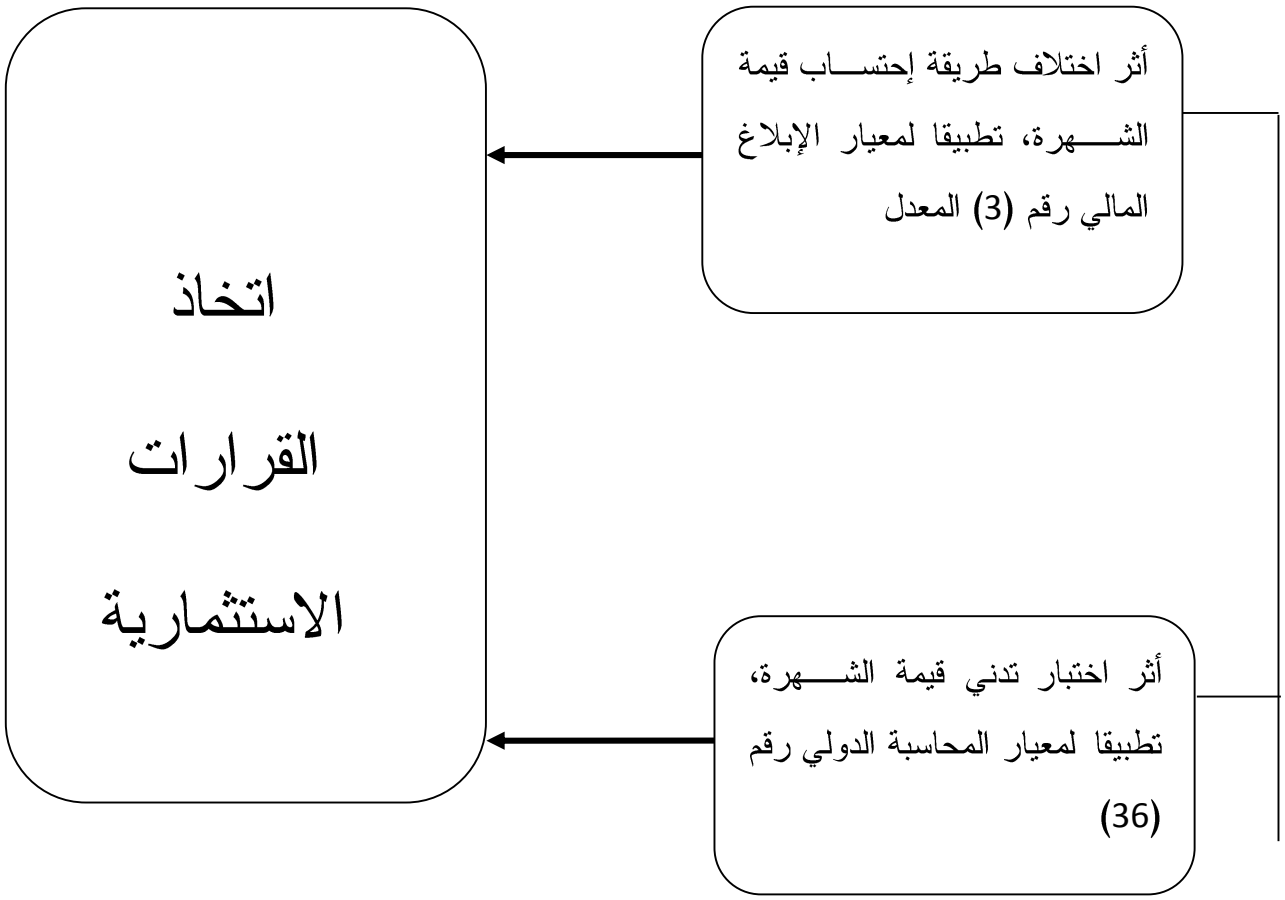

1.8 التعريفات الإجرائية:

يمكن تلخيص أهم التعريفات الاجرائية بما يلي:

- المعالجة المحاسبية لاحتساب الشهرة بالطريقة الجزئية: وهي الطريقة التقليدية بحيث يتم الاعتراف فقط بنسبة الشركة القابضة من الشهرة، وذلك بمقارنة تكلفة استثمار القابضة مع حصة القابضة في صافي أصول الشركة التابعة وبالتالي تعتبر الشهرة ملك الشركة القابضة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعالجة المحاسبية لاحتساب الشهرة بالطريقة الإجمالية/ الكاملة: يتم الاعتراف بالشهرة لكل من الشركة القابضة والمصالح غير المسيطر عليها كل حسب نسبته، وبالتالي تعتبر الشهرة في هذه الطريقة ملكا لجميع المساهمين.

- المعالجة المحاسبية لاختبار تدني قيمة الشهرة: (Accounting treatment for Impairment of Goodwill) وهي عملية تقييم الشهرة بشكل دوري من خلال تخصيصها على وحدة توليد نقد ثم مقارنة قيمتها الدفترية بقيمتها العادلة لتحديد مقدار الانخفاض (الخسارة)

- خسارة انخفاض القيمة: (Impairment Loss) هي القيمة التي تزيد فيها القيمة المسجلة للأصل على قيمته القابلة للاسترداد، وتحسب القيمة القابلة للاسترداد على انها القيمة العادلة للأصل مطروحا منها تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستعمال أيهما أعلى.

- اتخاذ القرارات الاستثمارية: (Making Investment Decisions) وهي قرارات استراتيجية غير متكررة تستند إلى دراسات الجدوى الاقتصادية وأسس علمية، وتأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الداخلية والخارجية لاختيار بديل واحد من بديلين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية محددة.

- الاستثمارات غير الملموسة: (Intangible Investment) هي الأموال التي يتم انفاقها على مشاريع تكون منتجاتها غير ملموسة مثل الإنفاق على البحث العلمي، والإنفاق على التعليم والتدريب، والإعلان. (IAS 2003)

- عدم تماثل المعلومات: (Information Asymmetry) هو حصول بعض المتعاملين في السوق المالي على معلومات خاصة تمكنهم هذه المعلومات من تحقيق منافع وأرباح أكثر من المتعاملين الاخرين في السوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القوائم المالية الموحدة : (Consolidated Financial Statements) القوائم المالية لمجموعة شركات والتي تبدو وكأنها تخص منشأة اقتصادية واحدة.

- القوائم المالية المنفصلة: (Separate Financial Statements) هي القوائم التي تعرضها المنشأة الأم ، أو مستثمر في شركة زميلة، أو مشارك في مشروع مشترك في منشأة مسيطر عليها بشكل مشترك، حيث يتم فيها المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة او الزميلة او المشاريع المشتركة بطريقة حقوق الملكية المباشرة . ولا تسمى القوائم المالية لمنشأة ليست لها أية شركات تابعة أو زميلة أو مشاريع مشتركة على أنها قوائم مالية منفصلة .

- الشركة الزميلة: (Associate Entity) هي الشركة التي يكون للمستثمر تأثير فعال عليها، ولا يمكن اعتبارها شركة تابعة للمستثمر أو مشروعا مشتركا معه.

- التأثير الفعال: (Significant Influence) هو القدرة على المشاركة في وضع السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، دون أن تكون هناك سيطرة على تلك السياسات.

1.9 حدود الدراسة ومحدداتها

1.9.1 حدود الدراسة:

1. تحدد مجتمع الدراسة بالشركات القابضة للشركات المساهمة العامة المسجلة في سوق عمان المالي، ولم يشمل المجتمع الشركات غير المساهمة لتعذر الحصول على البيانات المالية لطبيعة ملكيتها الخاصة. وبالتالي فإن نتائج الدراسة يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة فقط.

2. تم الاحتفاظ في الشركات المساهمة العامة التي لديها الشهرة.

3. تمت الدراسة خلال الفترة ما بين عام (2007) ولغاية عام (2011).

4. تم اعتماد قائمة المركز المالي لعام (2007) كأساس للمقارنة مع القوائم المالية للسنوات المالية اللاحقة لنفس الشركة، وتتكرر عملية المقارنة لعدة شركات، وذلك بسبب حداثة تعديل معايير المحاسبة الدولية موضوع الدراسة التي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من شهر تموز (2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.9.2 محددات الدراسة:

1 واجه الباحث بعض الصعوبات نتيجة لندرة الدراسات العربية في مجال محاسبة الشهرة

2 واجه الباحث صعوبة مقابلة أشخاص عينة الدراسة لانشغالهم وكثرة اجتماعاتهم، بشكل عام، وتركيزهم في مناقشة إعداد القوام المالية بشكل خاص خلال فترة إعداد الدراسة.

3 ركزت الدراسة على معيار الإبلاغ المالي رقم (3) المعدل "اندماج الأعمال" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (36) " تدني قيمة الأصول"

4 لم يتطرق الباحث في دراسته إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الاستثمارات في المنشات الزميلة"، بسبب تركيز الدراسة على الاستثمار في الشركات التابعة ولسيت الشركات الزميلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

2.1 المبحث الأول: اندماج الأعمال

2.1.1 مقدمة

2.1.2 تعريف عملية الاندماج

2.1.3 أشكال الاندماج

2.1.4 أسباب و دوافع الاندماج

2.1.5 طرق المحاسبة عن اندماج الأعمال

2.1.6 عملية تقييم اندماج الأعمال

2.2 المبحث الثاني: الشهرة

2.2.1 مقدمة

2.2.2 تعريف الشهرة

2.2.3 طرق محاسبة الشهرة: الطريقة الجزئية والطريقة الكاملة

2.2.4 الشهرة السالبة

2.2.5 الشهرة في المجموعة المعقدة Goodwill at Complex Group

2.2.6 محطات تاريخية لمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة باندماج الشركات

2.2.7 أهم التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالشهرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.8 المعيار المحاسبي الدولي السابع و العشرون (27)

2.3 المبحث الثالث: تدني قيمة الشهرة

2.3.1 معيار المحاسبي الدولي رقم (36) "تدني قيمة الأصول"

2.3.2 وحدة توليد النقد

2.3.3 انخفاض قيمة الشهرة

2.4 المبحث الرابع: القرارات الاستثمارية ونظرية الوكالة

2.4.1 المقدمة

2.4.2 الاستثمارات غير الملموسة

2.4.3 مفهوم القرارات الاستثمارية وأنواعها

2.4.4 أهم تصنيفات القرارات

2.4.5 أنواع القرارات الاستثمارية

2.4.6 نظرية الوكالة

2.5 المبحث الخامس: الدراسات السابقة ذات الصلة

2.5.1 الدراسات السابقة باللغة العربية

2.5.2 الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية

2.6 ما يميز هذه الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول اندماج الأعمال

2.1.1 مقدمة

2.1.2 تعريف عملية الاندماج

2.1.3 أشكال اندماج الأعمال

2.1.4 أسباب و دوافع الاندماج

2.1.5 طرق محاسبة عن اندماج الأعمال

2.1.6 عملية تقييم اندماج الأعمال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1.1 مقدمة

ازدهرت عمليات الاندماج أجنبيا وعربيا خلال العقدين الأخيرين نتيجة للتطورات الأخيرة في مجال التكنولوجيا والاتجاه نحو العولمة والتكتلات الاقتصادية التي ساعدت الشركات على نموها وتثبيت قدرتها التنافسية وزيادة استغلال الموارد وتخفيض التكاليف إلى أقل ما يمكن. في عام 2012، قد تكون الصين من أكثر دول العالم استخداما لعمليات الاندماج والاستحواذ، حيث أضافت الحكومة الصينية في عام 2011 مبلغ (30) بيليون دولار أمريكي في استثمارات شركاتها عن عام 2010 الذي كان قيمة الاتفاقيات خلاله (188) بيليون دولار امريكي. (Knowledge@Wharton, 2012)

الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي تنبهت إلى اندماج الأعمال وأصبحت عملية الاندماج من المحركات الرئيسة لنمو أعمالها (Flynn, 2008). حيث بدأت في أمريكا حركات الاندماج الأولى في تسعينات القرن التاسع عشر، وبفضل تشجيعها للاستثمارات فرضت سيطرتها الاقتصادية على أسواق دول أوروبا الغربية وغيرها منذ عام (1968)، إذ بلغت السيطرة في انجلترا 55%، وفي بلجيكا 30%، وفي فرنسا 15%، وفي المانيا 10%. (المصري، 2007) وفي عام (2006) حدثت ثلاث عمليات اندماج في قطاع البنوك بقيمة خمسين بليون دولار أمريكي، عندما استحوذ (Capital One) على (North Fork Bank)، واستحوذ (Wachovia) على (Golden West)، واستحوذ (Regions Financial) على (AmSouth Bancorp). (Tiwary, 2008)

واكبت مؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية هذه التطورات حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإجراء العديد من التعديلات على عدد من معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية ، وذلك لاسباب تتمثل في زيادة التناغم بين متطلبات المعايير الدولية ومتطلبات معايير المحاسبة الامريكية (US GAAP) والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكية ، وجاءت بعض التعديلات استجابة لتداعيات الأزمة المالية العالمية والتي اشتد أثرها في النصف الثاني من عام 2008 الى الأن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمت مراجعة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 3) المعدل "الاندماج" واصداره بنفس الاسم والرقم السابقين كمعيار معدل، الذي تم نشره في شهر كانون الثاني لعام (2008) ودخل حيز التنفيذ اعتبارا من شهر تموز (2009)، لقد خلق تغييرات جذرية في محاسبة الشهرة عندما أعتمد طريقة أخرى لإحتساب الشهرة وهي الطريقة الكاملة (الاجمالية) بالاضافة الى الطريقة الجزئية، وقد أعطى الشركات القابضة الحرية باختيار طريقة احتساب الشهرة لكل عملية اندماج.

تم تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (27) " القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" Consolidated and Separate Financial Statements واعتبر ساري المفعول من شهر تموز (2009)، ومن هذه التعديلات مسمى حقوق الأقلية والخسائر المتعلقة بهم والتغير في نسبة ملكية الشركة الأم في الشركة التابعة والتي لا ينتج عنها تغير في السيطرة. بالاضافة الى معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 28) "المحاسبة عن الاستثمارات في المنشات الزميلة" والذي يهتم بصلاحية المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية التي تخص الجهة المستثمر بها ولكنها لا تشكل سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات. فإذا احتفظ المستثمر، بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال الشركات التابعة مثلا)، 20% أو أكثر من سلطة التصويت التي تخص الجهة المستثمر بها، فإنه يفترض أن المستثمر يملك تأثيرا مهما.

أما معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 36)، "تدني قيمة الأصول" صدر أولا عام (1998) وتمت مراجعته عام (2004)، وتعديله عامي (2008 و2009)، ويعتبر أول معيار شامل للأصول غير الملموسة في محاولة تعريفها، حيث أعترف بالشهرة كأصل طويل الأمد، وبضرورة فحص انخفاض تكلفة شرائه دوريا بدل من عملية الإستهلاك. ووضح كيفية تعريف وتحديد تدني القيمة.

الشركات الأوروبية لجأت لعملية الاندماج كوسيلة للدفاع عن وجودها واستمرارها في حلبة المنافسة والمحافظة على استقلالها، وقد عملت على إعادة صياغة التشريعات وإبرام الاتفاقيات الدولية لتسهيل وتيسير الاندماج بين الشركات. (المصري، 2007)

إن اعتماد الأردن والدول النامية على رؤوس الأموال الصغيرة يحد من قدرتها لتقوية اقتصادها وزيادة رؤوس الأموال القوية للمحافظة على أسواقها الداخلية والخارجية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي نشطت عملية الاندماج في الأردن لمواكبة التغيرات العالمية، والافادة من إعفاءات الرسوم والضرائب التي منحها قانون الشركات الأردني لعملية اندماج الشركات، حيث بلغ عدد عمليات الاندماج (103) عمليات، منها ما نسبته 36% من إجمالي عدد عمليات الاندماج أي (37) سبع وثلاثون عملية تمت في الشركات المساهمة العامة من أصل (296) شركة مساهمة قائمة لغاية عام (2011) (حسب إحصائية وزارة الصناعة والتجارة الأردنية)، وتعتبر نسبة عدد عمليات الأندماج في الأردن نسبة عالية جدا مقارنة مع العدد الإجمالي للشركات المساهمة القائمة، وأيضا مقارنة مع بعض الدول العربية كدولة مصر مثلا الذي لم يتجاوز عدد اندماج الشركات فيها عن (13) ثلاث عشرة شركة لغاية عام 2006. (إمام همام، 2007)

2.1.2 تعريف عملية الاندماج

لم يرد في التشريع الأردني تعريف للاندماج وإنما أقتصر قانون الشركات الأردني رقم (1997/22) وتعديلاته على ذكر الإجراءات القانونية المتعلقة بدمج الشركات والمنصوص عليها في المادة رقم (222) ولغاية المادة رقم (239). كما خلت تشريعات معظم الدول من تعريف الاندماج لأن التعريف من مهام الفقه وليس التشريع. (إمام همام، 2007).

رغم ذلك أجتهد الباحثون في وضع تعريفات لعملية اندماج الأعمال، منها:

عملية الاندماج هي: "ضم أو توحيد وحدتين تجاريتين مستقلتين أو أكثر في وحدة واحدة (السيد، 2008، ص11).

وعرفها المصري (2007، ص36) بأنها: "عقد تضم بمقتضاه شركة أو أكثر إلى شركة أخرى، فتزول الشخصية المعنوية للشركة المنضمة، وتنتقل أصولها وخصومها إلى الشركة الضامة، أو تمتزج بمقتضاه شركتان أو أكثر، فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتنتقل أصولهما وخصومهما إلى شركة جديدة".

أما معيار الإبلاغ المالي رقم (3) المعدل "اندماج الأعمال" (2008) عرف عملية الاندماج بأنها: "صفقة أو حدث تمنح الشركة المشترية السيطرة على شركة أو أكثر".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من التعريفات السابقة إن تعريف معيار الإبلاغ المالي رقم (3) الوحيد الذي تطرق إلى الشكل الثالث من أشكال الاندماج وهو السيطرة Acquisition، بينما التعريفات الأخرى ركزت على الاتحاد Consolidation والاندماج Merger.

وعليه يعرف الباحث عملية اندماج الأعمال بأنها: صفقة أو حدث تجاري بين طرفين لوحدات اقتصادية مستقلة، إما من خلال دمج أصول وخصوم الطرف الأول الزائل مع الوحدة الاقتصادية المستقلة للطرف الثاني الدائم، أو اتحاد طرفي الاندماج في وحدة اقتصادية مستقلة جديدة، أو سيطرة الوحدة الاقتصادية للطرف الأول (الشركة القابضة) على الوحدة/ الوحدات الاقتصادية للطرف الثاني (الشركة/ الشركات التابعة).

2.1.3 أشكال اندماج الأعمال

تتعدد أشكال الاندماج من الناحية القانونية والناحية الاقتصادية وناحية السيطرة (العلاقة بين طرفي الصفقة) على النحو الاتي:(السيد،2008، ص12)

أشكال اندماج الأعمال من الناحية القانونية

1. الاندماج Merger

في هذا الشكل من الاندماج تندمج شركة أو أكثر مع شركة قائمة ويدعى اندماجا قانونيا؛ بحيث تختفي الشركة أو الشركات المندمجة وتستمر الشركة القائمة. إن محاسبة عملية الاندماج تتم بتسجيل الأصول التي يتم الحصول عليها بما فيها الشهرة وفقا لما تم دفعه نقدا وفي حالة إصدار أسهم فيتم تسجيل الأصول بقيمتها العادلة أو بالقيمة العادلة للأسهم المصدرة أيهما أكثر وضوحا. والتكاليف المباشرة لتنفيذ عملية الاندماج (المصروفات القانونية والبحث والاستقصاء) تتم رسملتها، واعتبار التكاليف غير المباشرة مصاريف إيراديه تحمل على قائمة الدخل أو تخصم من علاوة إصدار الأسهم. وبالتالي ينظر إلى عملية الاندماج كما لو كانت شراء لصافي أصول الشركة المندمجة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من حـ/ الاستثمار في صافي أصول الشركة المندمجة أو

من حـ/ الاستثمار في أسهم رأسمال الشركة المندمجة

الى حـ/ النقدية أو

الى حـ/ أسهم رأس المال (القيمة الاسمية للأسهم المصدرة)

الى حـ/ علاوة الإصدار

(إثبات عملية الاندماج)

يتضح مما سبق أن هذا النوع من الاندماج هو الاندماج بطريقة الضم إذ يقتصر الأمر فيه على أن تضم أو تبتلع إحدى الشركتين الشركة الأخرى ويعني ذلك أن الشركة المندمجة هي التي تنحل وتنقضي لتصبح بالاندماج زيادة رقمية في رأسمال الشركة الدامجة التي تحتفظ بشخصيتها القانونية السابقة التي لا تنقضي.

2.الاتحاد Consolidation

يحدث هذا الشكل من الاندماج عند اتحاد شركتين أو أكثر لتكوين شركة جديدة ويدعى اتحادا قانونيا؛ بحيث تختفي الشركات المندمجة لتظهر شركة جديدة. ويتم التعامل محاسبيا مع هذا الشكل من الاندماج بنفس الطريقة السابقة. أي تنتقل أصول وخصوم الشركتين المتحدتين او اكثر الى الشركة الجديدة، وتختفي الشركة/الشركات المندمجة وتنتقل حسباتها الى الشركة الدامجة.

يتضح مما سبق أن هذا النوع من الاندماج هو الاندماج بطريقة المزج وفيه تنحل الشخصية المعنوية لكلتا الشركتين أو أكثر وينتج عنها شركة جديدة وبشخصية قانونية جديدة، ويعتبر النوع الثاني من الاندماج القانوني.

مثال على ذلك: الاتفاق بين إدارتي الشركة (أ) والشركة (ب) على الاتحاد باسم الشركة (ج). في هذه الحالة تنتقل قيم أصول والتزامات الشركتين (أ) و(ب) إلى دفاتر الشركة الجديدة (ج) وتؤدي هذه الحالة إلى اختفاء الشركتين (أ) و(ب) وبدء حياة الشركة الجديدة (ج).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. الاستحواذ Stock Acquisition

إن عملية الاستحواذ هي توحيد أعمال، والتي تعرف أيضاً بعملية الشراء؛ تتم سيطرة شركة على شركة أخرى من خلال شراء جميع أو غالبية أسهم الشركة المستهدفة مع احتفاظ طرفي الاندماج بشخصياتهم القانونية المستقلة. تسمى الشركة المسيطرة بالشركة القابضة والشركة المسيطر عليها بالشركة التابعة. تمتلك الشركة القابضة كامل الشركة التابعة في حالة شرائها جميع أسهم الشركة التابعة، بينما تكون الشركة التابعة مملوكة جزئيا في حالة شراء القابضة جزءا من أسهمها، وهذا ما أشارت إليه الفقرة رقم (17) من معيار الإبلاغ المالي رقم (3).

كما حدد قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته في الفقرة (أ) من المادة رقم (204) الحالات التي تحقق فيها الشركات القابضة السيطرة على شركاتها التابعة كما يلي: (نبيل، 2009)

1. إذا تملكت الشركة القابضة أكثر من نصف رأسمال شركتها التابعة
2. إذا تحقق للشركة القابضة السيطرة على تأليف مجلس إدارة الشركة التابعة

وإذا تعذر تحديد الشركة المسيطرة فيمكن التعرف عليها من خلال بعض المظاهر الأخرى التي حددها معيار الإبلاغ المالي رقم (3) في الفقرات (19 – 23)، وهي:

1. تحقيق السيطرة على الشركة المستهدفة دون تملك أغلبية أسهمها من خلال الاتفاق مع مستثمرين آخرين.
2. السيطرة على الشركة المستهدفة بموجب التشريع.
3. القدرة على تعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس إدارة الشركة المستهدفة.
4. القدرة على تجميع أغلبية أصوات المساهمين في الاجتماعات العمومية للشركة المستهدفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتميز هذا النوع من الاندماج عن غيره بما يلي:

1. سهولة امتلاك أسهم الشركة التابعة من خلال شراء الأسهم من السوق المالي. أي عدم الدخول في مفاوضات الشراء مع الشركة التابعة.

2. احتفاظ كل من الشركة القابضة والتابعة بشخصيتها المعنوية المستقلة، وكيانها المادي المستقل، وهذا يوفر الحماية لأصول الشركة القابضة من دائني الشركة التابعة.

3. تكلفة امتلاك صافي أصول الشركة التابعة عادة تكون أقل من تكلفة تملك صافي أصول الشركة المندمجة في حالات الاندماج الأخرى وذلك لتجنبها مصاريف كل من المفاوضات، والدراسات، والتصفية، وتطوير النظام الإداري والمحاسبي.

4. قد تواجه الشركة القابضة حالات رفض ومقاومة من بعض المساهمين في الشركات التابعة لبيع أسهمهم، ولكنها قليلة نسبيا مقارنة مع حالات الاندماج الأخرى.

5. الاستحواذ أوالتملك لأغراض السيطرة يسمح للشركة القابضة بالشراء التدريجي لأسهم شركتها التابعة إلى أن تتحقق السيطرة عليها دون ان يؤدي ذلك إلى ارتفاع اسعار أسهم هذه الشركة.

أشكال اندماج الأعمال من الناحية الاقتصادية (إمام همام، 2007)

1. الاندماج الأفقي Horizontal Combination

دمج الشركات التي تعمل في نفس نوع النشاط سواء أكان نشاطا صناعيا أم تجاريا أم خدميا من أجل رفع الكفاية الإنتاجية وخفض التكلفة وتقليل المنافسة. مثل اندماج الشركات المنتجة للغزل.

2. الاندماج الرأسي Vertical Combination

دمج الشركات التي تتكامل أنشطتها في مراحل متتالية لصناعة واحدة بهدف تحقيق السيطرة على صناعة بأكملها من أجل تحسين الأداء والتطوير أو الاحتكار أو تحقيق وفرات اقتصادية، مثل اندماج شركة غزل مع شركة صباغة، أو دمج شركة تعدين تنقب عن الذهب مع شركة تستخرج النحاس وتتوقع استخدام امكاناتها في مجال التعدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاندماج المختلط Conglomerate Combination

ويشمل الاندماج المتنوع أو المختلط الشركات المشاركة في أنواع مختلفة من الأنشطة التجارية ويتم بغرض من أجل توزيع المخاطر أو توسيع إنتاج الشركات في أنشطة تجارية مرتبطة ببعضها أو بغرض الامتداد الجغرافي للسوق على شركتين ويتم تنفيذ عملياتها في مناطق جغرافية غير متداخلة أو بغرض التنويع فقط أي اندماج شركات تعمل في أنشطة مختلفة وغير مرتبطة مع بعضها بعضا. كاندماج شركة بترول مع شركة منسوجات أو مواد غذائية أو اندماج شركة كمبيوتر مع شركة صناعة الصلب.

أشكال اندماج الأعمال من ناحية السيطرة (العلاقة بين طرفي صفقة الاستحواذ)

وقد لخص السحيباني، (2008) أهم أشكال اندماج الأعمال من ناحية السيطرة كالتالي:

1. **ويمكن أن تكون عملية الاستحواذ ودية بالتعاون بين الشركتين في المفاوضات، وبدون مقاومة مساهمي الشركة المستهدفة لعملية الشراء.**

إن الاستحواذ بالشركات المساهمة العامة تكون من خلال السوق المالي، بحيث تقوم الشركة القابضة بشراء أسهم الشركة المستهدفة من السوق المالي دون ان تجد أية مقاومة من مساهميها.

2. **عملية استحواذ غير ودية وهنا توجد مقاومة من بعض مساهمي الشركة المستهدفة لعملية الشراء بسبب عدم رغبتهم في عملية الشراء، أو أن مجلس إدارة الشركة المستهدفة لا تكون لديه معرفة سابقة بعرض الاستحواذ.**

في هذه الحالة تكون إجراءات السيطرة أكثر تعقيدا، بحيث تبدأ العملية بشراء الشركة القابضة أسهم الشركة المستهدفة من السوق المالي، وقد تدفع علاوة لضمان الشراء، وعندها يتدخل السوق المالي لمعرفة أسباب دفع الشركة القابضة أسعارا أعلى من أسعار هذه الشركة، وقد يضع السوق المالي حدا أعلى يجب عدم تجاوزه لعدد الأسهم التي يمكن شراؤها من أسهم هذه الشركة، فإذا تم تجاوز هذا الحد فإنه يتوجب على الشركة القابضة تقديم عرض شراء المزيد من أسهم هذه الشركة التي تحقق لها السيطرة، وهنا تصبح الشركة المستهدفة أمام خيارين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. إما رفض العرض: وهنا من الممكن أن تقوم الشركة القابضة بالاتصال المباشر مع المساهمين في الشركة المستهدفة للحصول على موافقتهم لبيع أسهمهم في شركتهم، فإذا قبل المساهمون ذلك فإنه يتم الإعلان عن قبول عرض الشراء بشكل مشروط، وبعدها يتم الحصول على موافقة الجهات الرسمية المختصة، وتنتقل ملكية الأسهم إلى الشركة القابضة.

2. أو قبول العرض والبدء بالتفاوض مع الشركة القابضة للوصول إلى أفضل سعر يقبل به الطرفان.

حدد قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته في الفقرة (ب) من المادة رقم (222) اتباع الاجراءات التالية في حالة التملك لأغراض السيطرة:

1. الحصول على موافقة الهيئة العامة غير العادية لكل من الشركتين القابضة والتابعة على التملك.

2. استكمال إجراءات الموافقة والتسجيل التي تطلبها قانون الشركات، وذلك بتحويل أسهم الشركة التابعة الى الشركة القابضة، ولا يعتمد هذا التملك ما لم يتم توثيق عملية التملك بموجب أحكام هذا القانون وقانون الأوراق المالية.

3. دفع الشركة القابضة قيمة الأسهم للشركة التابعة ووضعها في حساب خاص تمهيدا لتوزيعها على المساهمين المسجلين لديها في تارخ قرار الهيئة العامة المتضمن بيع الأسهم.

4. دعوة الشركة التابعة الهيئة العامة فيها وفقا لأحكام القانون لإجراء التعديلات اللازمة على عقد تأسيسها، ونظامها الأساس، وانتخاب مجلس إدارة جديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أشكال اندماج الأعمال Business Combination Forms

الشكل رقم (2)

يمكن تصنيف أشكال الاندماج من وجهة نظر قانونية، أو من وجهة نظر اقتصادية، أو من ناحية السيطرة (العلاقة بين طرفي صفقة التملك)، وقد عدّل الباحث الشكل التالي رقم (2) ليبين أشكال الاندماج.

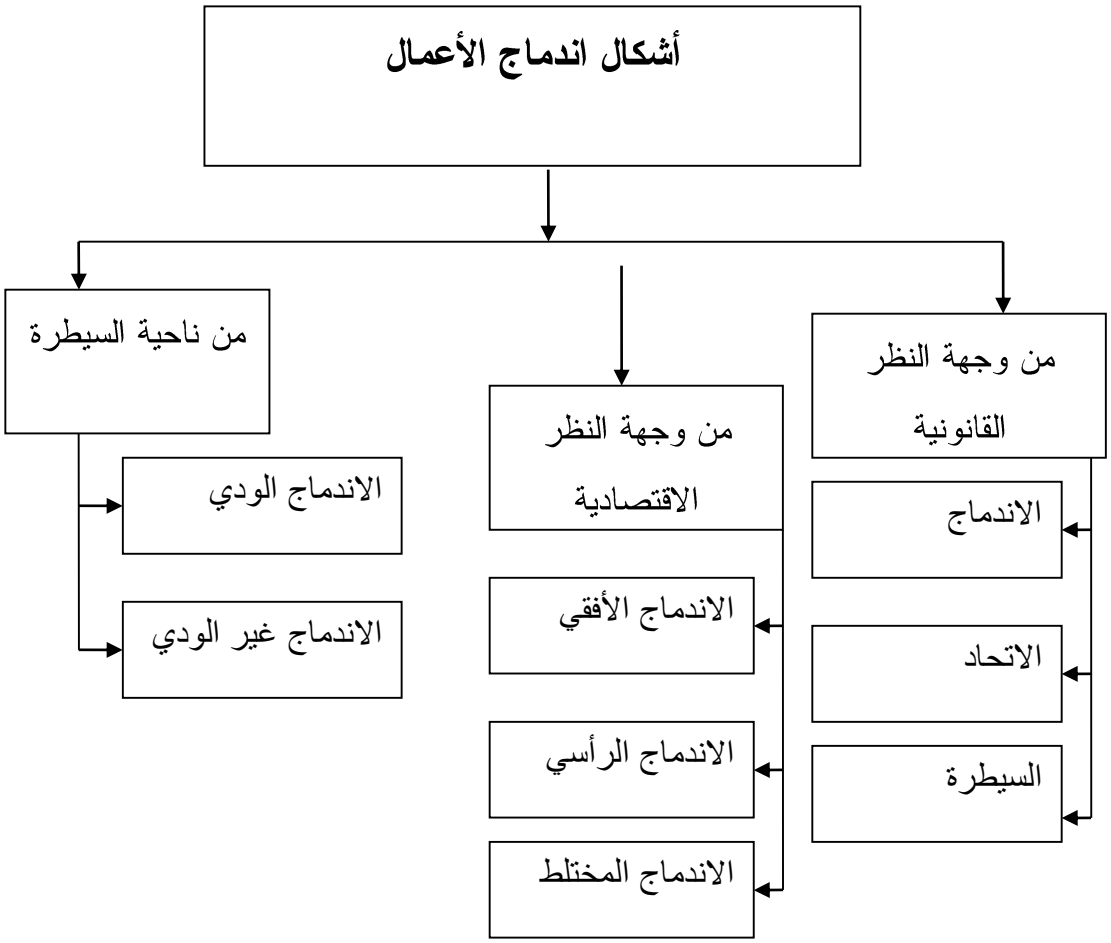

2.1.4 أسباب و دوافع الاندماج

هناك عدة دوافع لعملية الاندماج منها دوافع اقتصادية أو إدارية أو مالية، يمكن تلخيصها كالتالي:

1. الاندماج لأسباب اقتصادية:

تعرض النظام الاقتصادي العالمي إلى تغييرات سريعة ومتلاحقة منذ من بداية التسعينات، من أهمها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تطور الأسواق الاستهلاكية والصناعية الكبرى في عدة أنحاء من العالم كالدول الأسيوية.

- تطور قطاع الاتصالات والتكنولوجيا ونظم المعلومات، الذي ساعد الإدارة في متابعة المشاريع في الدول المختلفة.

- انفتاح عدة مناطق وخاصة دول الشيوعية سابقا على الاستثمار التجاري.

- اتجاه الشركات نحو العولمة و زيادة حدة المنافسة الدولية بين الشركات الكبرى لاقتسام السوق العالمي وكذلك ازدياد المنافسة المحلية بين الشركات العاملة داخل كل دولة.

- تخفيض المخاطر التي تتعرض إليها الشركات من خلال تنويع الأنشطة والخدمات والعملاء والمناطق الجغرافية. (مطر، 2000)

- ظهور منظمة التجارة العالمية **World Trade Organization**.

- أثر الأزمة الأمريكية العالمية على الأسواق في كافة أنحاء العالم.

2. الاندماج لأسباب إدارية:

- الإدارة تعتبر عملية الاندماج خطوة هامة جداً كونها تحقق منافع اجتماعية، كتحسين مستوى المعيشة والتغطية الصحية والاستقرار الوظيفي، لأنها تشمل بصفة عامة تحسين أداء الإدارة أو تحقيق صيغة للتعاون وهو ما يعرف بنظرية الكفاية (وهي استخدام أحدث التقنيات الحديثة والتنظيم الاداري والدراسات التي من شأنها أن تؤدي إلى عدم الاحتياج الى الخبرات الادارية الخارجية) . (مطر، 2000)

- عملية الاندماج ترفع كفاية إدارة الشركة المندمجة إلى مستوى كفاية إدارة الشركة الدامجة وهو ما يعرف بنظرية الكفاية التفاضلية التي تعتبر أكثر نظرية عامة لتفسير الاندماج. على سبيل المثال إذا كانت إدارة الشركة (أ) أكثر كفاية من إدارة الشركة (ب) وقامت الشركة (أ) بالاندماج مع الشركة (ب) ورفعت مستوى كفاية الشركة (ب) إلى مستواها, فإن الكفاية الإدارية ترتفع من خلال الاندماج ويحقق هذا الأمر مكسباً شخصياً ومكسباً اجتماعياً (للمجتمع كله) من خلال رفع مستوى الكفاية في الاقتصاد. (صويص، 1998)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انخفاض قيمة الشركات المستهدفة إلى أقل من قيمتها الحقيقية لضعف مستوى أداء الإدارة وعدم تشغيل الشركة بأقصى طاقة لديها.

- الاندماج كحل مشكلات الوكالة التي تنشأ نتيجة التعارض المحتمل بين الإدارة والمساهمين.

3. الاندماج لأسباب أخرى

- القدرة المالية: دعم المركز المالي للشركات المندمجة، وزيادرة قدرتها في الحصول على الائتمان والتسهيلات المالية من المؤسسات المالية. (صويص، 1998،ص21)

- القدرة السوقية: تفترض الشركة الدامجة انها ستحقق قدرة احتكارية من خلال الاندماج الأفقي وبما يمكنها من المنافسة بشكل قوي. (مطر، 2000، ص315)

- التعاون والتكامل : يتوقع أن التعاون والتكامل بين الشركات المندمجة سوف يقلل التكاليف أو يحقق وفرات ويحد من الأصول الفائضة.

- تحسين نوعية المنتج الذي تقوم بإنتاجه الشركة أو تحسين نوعية الخدمة التي تقدمها إلى العملاء وذلك من خلال شراء أصول وخصوم شركة أخرى و الإفادة من الخبرات العلمية والعملية المتاحة بها. (مطر، 2000)

- تحقيق النمو السريع .

- يمكن اعتبار أن السبب الرئيس في تزايد عدد عمليات الاندماج هو الرغبة في المنافسة ومحاولة البقاء في أسواق عالمية جديدة (كويل، 2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب ودوافع اندماج الأعمال

الشكل رقم (3)

يمكن تصنيف أسباب ودوافع اندماج الأعمال من وجهة نظر اقتصادية، أو من وجهة نظر إدارية، الناحية المالية، وقد صمم الباحث الشكل التالي رقم (3) ليبين أسباب ودوافع اندماج الأعمال.

2.1.5 طرق المحاسبة عن اندماج الأعمال

حاز موضوع اختيار طريقة المحاسبة عن الاندماج على الكثير من اهتمامات المحاسبين على المستوى الأكاديمي والتطبيقي والمؤسسات الدولية، التي عملت على توحيد المعالجة المحاسبية لاندماج الأعمال والحد من التحديات المحاسبية التي ظهرت خلال وبعد عملية الاندماج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث عدل مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة من المعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي المتعلقة بالاندماج واصبحت سارية المفعول عام (2009)، وهي معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 3) المعدل ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27) "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة"

استهدفت الإصدارات الجديدة لمؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة من توفير معلومات مالية ملائمة للمستخدمين، فمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 3) المعدل لاندماج الأعمال جاء في صورته الجديدة لتحقيق الحيادية، وأعطى الشركة القابضة الحق في قياس القيمة العادلة للمصالح غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية) إما بالطريقة التقليدية وهي مقدار حصتهم من صافي الأصول المحددة فقط أو بطريقة القيمة العادلة الكاملة.

اعتمد معيار الإبلاغ المالي رقم (3) المعدل "اندماج الأعمال" (2008) طريقة الاستحواذ Acquisition Method للمحاسبة عن عمليات الاندماج. ففي عام (2004) أعتمد معيار الإبلاغ المالي رقم (3) "اندماج الأعمال" طريقة واحدة لمحاسبة اندماج الأعمال وهي طريقة الشراء Purchase Method وألغى تطبيق طريقة المصالح المشتركة Pooling of Interests Method. والمساهمون في الشركة التابعة يعتبرون عملية الشراء صفقة ويرغبون في بيع ما يملكون منها على أساس قيمتها العادلة في تاريخ البيع. (النوايسة،2006)

تعتمد طريقة الشراء قاعدة التكلفة التاريخية من خلال رسملة الاستثمار بناء على القيمة العادلة للأصول أو الأسهم المعطاة كثمن للاستثمار مضافا إليها التكاليف المباشرة المرتبطة بالاندماج (الراعي، 1994)، وعدم استهلاك الشهرة بشكل دوري منتظم في المقابل عمل اختبار سنوي لتحديد مقدار الانخفاض منها. (IFRS 3R)

استخدم معيار الإبلاغ المالي رقم (3) المعدل "اندماج الأعمال" (2008) للمحاسبة عن عمليات الاندماج طريقة الاستحواذ Acquisition Method وهي ما كانت تسمى حسب (IFRS 3, 2004) طريقة الشراء Purchase Method. إن الطريقتين لديهما نفس المبادئ وتتطابقان في معظم جوانب العمليات المحاسبية، ومن الصعوبة تحديد ومعرفة الفرق بينهما.

طريقة الاستحواذ تستخدم طريقتين في محاسبة الاندماج هما: محاسبة اندماج الشركات ومحاسبة الاستحواذ، أما طريقة الشراء لديها ميزات تتشابه مع ميزات محاسبة اندماج الشركات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالشركة تقوم بعملية الشراء من أجل الاستثمار وليست السيطرة، وعندما يكون المبلغ المدفوع أكبر من القيمة العادلة تتشابه مع طريقة الاستحواذ. وتساعد طريقة الشراء على وجود نمط محاسبي منظم لمصاريف الشراء، وتعتمد على التقدير الشخصي في تخصيص سعر الشراء.

إن أهم ما يميز طريقة الاستحواذ عن طريقة الشراء هو إن طريقة الاستحواذ لديها نمط الاعتراف بمحرك السوق، وشمولها على بند المصالح غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية)، كما يجب أن تعكس قيمة اندماج الأعمال بالقيمة العادلة، والاعتراف بالشهرة كفرق بين القيمة العادلة وسعر الشراء، وهذا يعتبر أكثر تمثيلا للأصول غير الملموسة وينعكس إيجابيا على البيانات المالية لتصبح أكثر شفافية وأكثر ملاءمة.

2.1.6 عملية تقييم اندماج الأعمال

إن قرار اندماج الأعمال أو الاستثمار في الشركات المستهدفة تقييم هذه الشركة، مع الأخذ في عين الاعتبار المتغيرات التالية: المنافع المتوقعة من الاندماج، والتشريعات القانونية والضريبية المطبقة، وطرق المحاسبة عن اندماج الأعمال، وطرق المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة، والمعلومات المطلوبة للتقويم، ودوافع ومصالح المديرين، وعلاقاتهم بحملة الأسهم، وأخيرا نسب تملك الاستثمارات في الشركة المستهدفة.

ويمكن تعريف التقييم بانه عبارة عن عملية تستخدم فيها المهارة الإدارية والمالية والمحاسبية لتحديد القيمة (Reasonable Value) للأعمال. إن تقييم الأعمال ياخذ بالحسبان الادأ المالي السابق للشركات وذلك كأحد الأسس لبناء التوقعات المستقبلية، ويعتمد على التحليل ووضع الافتراضات المعقولة والحصول على المعلومات الكافية ويأخذ بالحسبان الوضع السوقي للسلعة او الخدمة.

أفاد النوايسة (2006) ان تقييم الشركة المستهدفة يختلف باختلاف ما اذا كانت مسجلة في السوق المالي أو غير مسجلة فيه. فإذا كانت الشركة المستهدفة مسجلة في سوق مالي نشط وتتوافر فيه المصداقية، فإن سعر سهمها السوقي سيقدم أفضل مقياس لقيمتها، وعليه سيكون أفضل سعر يمكن ان يدفعه المستثمر في الشركة المستهدفة هو قيمة هذه الشركة في السوق مضافا إليها القيمة الحالية للمنافع المتوقع الحصول عليها من هذه الشركة في السوق قد تترتب على التملك لأعراض السيطرة. ولكن يجب ان لا تزيد قيمة علاوة الشراء على الفرق بين قيمة منافع الاندماج المتوقعة من هذه الشركة وبين تلك المتوقعة في السوق مسبقا عنها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهنا لابد من التمييز مابين مفاهيم القيمة حسب ما أفادت شركة سرية الدولية لاستشارات الأعمال:

- القيمة السوقية العادلة: هو السعر ويُعبر عنه بالنقد والنقد المعادل حيث يتم تبادل المُلكيات بين أطراف راغبة في الشراء والبيع من حيث وجود مشتر قادر وبائع راغب وقادر على البيع في سوق تجاري مفتوح وبدون وجود قيود ولايكون اي منهما مجبرا على الشراء او البيع وتتوفر لدى الطرفين المعلومات والدراية الكافية.

- القيمة الاستثمارية: هي القيمة من وجه نظر المستثمر اعتماداً على متطلبات الاستثمار وتوقعاته.

وهناك عدة مناهج مختلفة يمكن أن تستخدم لتقييم شركة بشكل موضوعي ويتم اعتماد المنهج المفضل أو الأمثل بناء على نوع الشركة نفسها، حيث لخص هذه المناهج الخبير إيلي حبيب (مدير الصندوق والمدير الأقليمي لمؤسسة ريادة لتنمية الشركات، لبنان) بالتالي:

1. التدفقات النقدية المخصومة

هذا منهج تقيّم القيمة الجوهرية للشركة بناء على التدفقات النقدية المستقبلية الحرة للشركة. وهذا المنهج هو المفضل لدى الرياديين لعدة أسباب من أبرزها أن التدفق النقدي المستقبلي يعتمد على خطة الإدارة التي في الكثير من الحالات لا تعكس الأداء التاريخي للشركة والتي يمكن تعديلها بسهولة وبشكل تفاؤلي من أجل تلبية حاجات مختلفة. وقد يكون خططاً مالية لشركات صغيرة ومتوسطة الحجم تعكس انطلاقة صاروخية في العائدات وتدفقاً عارماً للنقد من دون خطة استراتيجية مستدامة ترتكز عليها.

وفي معظم الوقت، يمكن للمستثمرين بسهولة أن يدحضوا الافتراضات ومحركات الأعمال التي تقف وراء نمو التدفق النقدي وأن يخفّضوها، وذلك على حساب فريق الإدارة المستهدف. وبشكل متّسق، فإن معدل الخصم الذي يطبقه المستثمرون يأخذ في الاعتبار مخاطر تشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط، في حين أن الرياديين ورؤساء الشركات يفضلون معدلاً أقل بكثير تعتمده الشركات العامة المتعددة الجنسيات. ومن هنا فإن التقييم جوهري باستخدام منهج خصم التدفقات النقدية ليس هو التقييم الأمثل، ويختلف بصورة عشوائية، وينبغي استخدامه فقط كنقطة بيانات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. مقارنة الأداء المالي مع شركات مماثلة

هذه المقارنة يحرّكها السوق وتستخدم معدل الربح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء والاستهلاك (Earning Before Interest, Tax, Depreciaion, & Amortization; EBITDA) أو معدل السعر إلى الأرباح، كأساس للتقييم. ويقاس الأداء المالي للشركة الصغيرة أو المتوسطة الحجم عبر مقارنتها بشركات عامة (أو بتعاملات جرت مؤخراً) في القطاع نفسه مع تطبيق معدل خصم يأخذ في الاعتبار الحجم والسوق والنضج والمخاطر الجوهرية للشركة نفسها. فعلى سبيل المثال ان رقماً مضاعفاً من (EBITDA) يستخدم بشكل واسع لتحديد القيمة الأساسية للشركة وهذا النهج هو المفضل بشكل عام لأنه يسمح للشركة بأن تقاس بشكل مستقل عن مختلف العوامل مثل معدلات الفائدة والإهلاك.

وتتطلب المقارنة إجراء بحث في السوق لجمع البيانات المتعلقة بشركات أخرى في القطاع ذاته أو في قطاعات قريبة وتطبيق معدل خصم معقول ودقيق يأخذ مخاطر الشركة في الاعتبار. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تتضمن هذه المخاطر حجم السوق، أقليمياً ودولياً، وقدرة الشركة على تحقيق نمو قوي في القطاع المستهدف وقدرتها على التوسّع وتنفيذ المشاريع أبعد من الحدود المحلية وفرادة المنتجات والخدمات التي تقدمها وخاصةً في أسواق وبلدان نائية وقدرة الشركة على الوصول إلى مستوى سيولة مؤات وهو أمر لا يزال مقيداً كثيراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وسيتم خصم قيمة الشركات الصغيرة والمتوسط في المنطقة بالمقارنة مع نظيراتها في العالم المتطور. وكما هو متوقع، يواجه منهج التقييم الذي يحرّكه السوق، اعتراضاً من المستثمرين وأصحاب المشاريع لأسباب أبرزها الخصم المطبّق.

3. تقييم الويب والمحمول

التقييم صعب أيضاً للشركات التي تعمل عبر الإنترنت والمحمول. والمؤشرات الرئيسة التي تستخدم عادة في العالم المتطور لتقييم الشركات في الأسواق السريعة النمو والأسواق الاستراتيجية يمكن تطبيقها في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ولكن بمعدل خصم عال جداً. فعلى سبيل المثال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، إن الشركة التي تعمل عبر الإنترنت والمحمول في مجال البرامج والتجارة الإلكترونية والإعلام الإجتماعي وشبكات الإعلان والإعلام الرقمي، ستخضع لمعدل خصم يأخذ في الاعتبار الحقائق المرتبطة بالمعوّقات الخاصة بالإنترنت في المنطقة.

وفي حين أن الأعمال التجارية عبر الإنترنت تبشّر بحلول أكثر من نظيراتها في القطاعات الأخرى، فإن الوضع الهش للإمدادات والطلب بين المستثمرين والشركات التي تعمل عبر الإنترنت والمحمول يبقي التقييم قيد الاختبار. وحين يتم التخلص من هذه المعوّقات، نتوقع أن ترتفع قيمة هذه الشركات.

لذلك يتم استخدام مناهج مختلفة للتقييم من خلال خلق مجموعة من القيم التي ستقود المفاوضات والاتفاق مع الشركة المستهدفة. وتستغرق الوقت الكافي في المفاوضات كي تكون شفافة عبر جعل الفريق المستهدف على علم كامل بالمناهج المستخدمة والمخاطر الجوهرية والقيمة المضافة التي يمكن توقعها على الاستثمار من أجل تقليص المخاطر وتسريع النمو.

وفي الخلاصة، إن تقييم الشركات في الأقليم لا يزال فناً أكثر منه علماً. وفي العديد من الحالات، يكون المال الذكي متاحاً وجاهزاً للإنفاق ولكن التقييم الواقعي للشركة يصبح حجر العثرة الذي بمجرد تجاوزه، يسهّل المزيد من رأس المال المخاطر، والمؤسسات الممولة من الأسهم الخاصة.

مراحل عملية التقييم:

إن التخطيط لعملية التقييم وتجميع المعلومات وفرزها يمر بالمراحل التالية:

1. التحليل المالي وفهم نشاط وأعمال الشركة

1.1. جمع المعلومات عن الشركة المستهدفة من مختلف المصادر، وتقييم الوضع السوقي للشركة كم تبلغ قيمة الشركة؟ هل يمكن شراؤها بتخفيض معتبر؟ ثم تقيم الوضع التنافسي للشركة. فالمستثمر المالي يبحث عن معدل عائد مناسب، أما المستثمر الاستراتيجي تكون دوافع استثماره تحقيق التكامل أو تقليل المنافسة وهذا ما يشجعه لدفع علاوة شراء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.2. تحليل البيانات المالية وغير المالية، يجب معرفة معدل نمو مبيعاتها التاريخية، حجم الأصول، كم يبلغ عائد حقوق المساهمين ROE؟ وعائد السهم EPS، ومعرفة سياسة احتجاز الأرباح. إن كانَ نموُّ (العائد على السهم EPS) أكثر من نموّ الإيرادات revenues والربح الصافي net income فإنّ ذلك يشير إلى احتمال أن تكون إدارة الشركة تسرّع نموّ عائد أسهمها من خلال إعادة شراء الأسهم.

- هل مجال العمل بسيط و مفهوم؟ هل تمتلك المؤسسة تاريخ أداء متّزن؟ هل تمتلك الشركة فرصاً مستقبليةً مواتية و مشجّعة؟ هل الإدارة صريحة صادقة مع حملة الأسهم؟ هل الإدارة منطقية؟

2. تحليل قطاع الصناعة وعوامل الاقتصاد الكلي

2.1. التعرف على معدلات العائد على الاستثمار في الصناعة، العائد على حقوق الملكية، معدلات نمو الأرباح، معدلات الخطر السائدة، نوع الصناعة

2.2. ماهي التشريعات المفعلة، والاعفاءات من الرسوم والضرائب، ومدى التغير في القوانين، مخاطر الاستثمارات.

3. بناء نموذج التقييم والتوقعات المستقبلية

4. تقدير معدل الخصم

5. اختيار طريقة التقييم

5.1. اختيار مدخل التقويم المناسب لحالة الشركة المستهدفة، مدخل التدفقات، مدخل الأصول، مدخل الشركات المشابهة (مدخل السوق).

6. استنتاج وتقدير القيمة ومراجعة نموذج التقييم(Sanity Check)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني الشهرة

2.2.1 مقدمة

2.2.2 تعريف الشهرة والاعتراف بها

2.2.3 طرق محاسبة الشهرة

2.2.4 الشهرة السالبة

2.2.5 الشهرة في المجموعة المعقدة Goodwill at Complex Group

2.2.6 محطات تاريخية على معايير المحاسبة الدولية المتعلقة في اندماج الشركات

2.2.7 أهم التعديلات الحديثة على معايير المحاسبة الدولية المتعلقة في الشهرة

2.2.8 المعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرين (27)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.1 مقدمة

الشهرة هي جزء من الموجودات غير الملموسة والتي لا يمكن تحديدها بشكل منفصل. والناتجة عن الدخل غير العادي الذي تحصل عليه الشركة مقارنة مع الشركات الأخرى المشابهة، ولكن تبقى هذه المنافع المتأتية من الشهرة تعتريها حالة عالية من عدم التأكد.

الشركات على استعداد أحيانا أن تدفع عند شرائها شركة أخرى مبلغ أكبر من قيمتها السوقية، ويطلق على قيمة الزيادة بالشهرة، وذلك سواء أكان للتخلص من شركة منافسة أم لأن الشركة تستحق فعليا أكثر من قيمة محتوياتها. (Walther, 2009, p26)

2.2.2 تعريف الشهرة والاعتراف بها

عرف معيار الإبلاغ المالي رقم (3) "اندماج الأعمال" مفهوم الشهرة بأنه: المبلغ الزائد من تكلفة اندماج الأعمال عن القيمة العادلة لصافي الأصول المحددة، المطلوبات والالتزامات المحتملة".

وعرفه مجلس معايير المحاسبة المالية حسب البيان رقم 142 أنه: مقدار تجاوز تكلفة شراء الشركة المندمجة عن المبلغ المخصص لصافي أصول الشركة المندمجة.

وإن تكلفة اندماج الأعمال هي مجموع القيم العادلة في التبادل، من نقل أصول والتزامات قائمة أو محتملة وإصدار أدوات حقوق الملكية من قبل الشركة الدامجة وأية تكاليف مباشرة مرتبطة باندماج الأعمال.

أجاز المعيار المحاسبي الدولي رقم (38) "الموجودات غير الملموسة" الاعتراف بالشهرة الناتجة عن عملية الشراء أو الاندماج. إن الدافع الأساسي للاعتراف بالشهرة كأصل غير ملموس هو أنها تمثل دفعة مالية مقدمة من قبل المشتري لتوليد منافع اقتصادية مستقبلية للأصول التي لا يمكن تحديدها بشكل مستقل /فردي والاعتراف فيها بشكل منفصل. (Bontas, etal., 2009).

أما الشهرة المولدة داخليا، فلا يتم الاعتراف بها على أنها أصل لصعوبة تحديد تكلفتها بموثوقية وصعوبة تحديد المنافع المستقبلية التي من الممكن أن تنتج عنها. انسجاما مع البند رقم (51) للمعيار المحاسبي الدولي رقم (38) بانه من الصعب في بعض الاحيان تقييم ما اذا كانت الموجودات غير الملموسة المولدة داخليا تستوفي شروط الاعتراف، وذلك لصعوبة تحديد قابلية الأصل لتوليد منافع اقتصادية مستقبلية محتملة، وايضا صعوبة تحديد تكلفة الأصل بشكل موثوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللاعتراف بالشهرة وقياسها يتطلب معيار الإبلاغ المالي رقم (3) "اندماج الأعمال" من الشركات القابضة عمل الأتي في تاريخ الاقتناء:

1. ينبغي الاعتراف بالشهرة الناتجة عن دمج الأعمال كأصل.

2. ينبغي تقدير تكلفة الشهرة بمقدار الزيادة في تكلفة اندماج الأعمال عن القيمة العادلة لصافي الأصول والديون والمطلوبات المحتملة.

وهذا ينعكس إيجابيا على جودة التقارير المالية من حيث توفير معلومات ذات علاقة بالشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى للمستخدمين في الوقت المناسب.

2.2.3 طرق احتساب الشهرة

اعتأدت مؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية على تحدّيث تعليماتها باستمرار لمواكبة المتغيرات العالمية وتلبية لمتطلبات الأسواق واحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

لقد كان معيار المحاسبي الدولي رقم (22) "اندماج الأعمال" منذ عام (1981) ولغاية عام (2004) يدعو لاطفاء الشهرة خلال عمرها الإنتاجي الذي يتجاوز العشرين سنة. (IAS 22)

بتاريخ 2004/3/31 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار الإبلاغ المالي رقم (3) "اندماج الأعمال" ليحل محل معيار المحاسبي الدولي رقم (22)، وقد نص المعيار رقم (3) على "عدم اطفاء الشهرة بتوزيع قيمتها على عدد من الفترات المالية، وبدلا من ذلك يجب اختبار قيمة الشهرة في نهاية كل سنة لقياس إن كان هناك تدن أو انخفاض في قيمتها". (أبو نصار وحميدات، 2008، ص 729). فقد دعا المعيار إلى استخدام طريقة الشهرة الجزئية لاحتساب قيمة الشهرة.

عام 2008 عدَل مجلس معايير المحاسبة الدولية تعليماته بخصوص اندماج الأعمال، حيث أصدر معيار الإبلاغ المالي رقم (3) المعدل الذي أضاف طريقة جديدة لعملية محاسبة الشهرة وهي طريقة الشهرة الكاملة (الإجمالية) بالإضافة إلى الطريقة التقليدية وهي طريقة الشهرة الجزئية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هذا المعيار أعطى الشركات الحق باختيار طريقة احتساب الشهرة إما باستخدام الطريقة الجزئية أو الطريقة الكاملة لكل عملية اندماج. وهذا الحق يعطي المرونة للمعيار لتنوع استخدام الطريقة بين المجموعات أو حتى داخل المجموعة الواحدة التي لديها عدة شركات تابعة والذي يؤدي إلى عدم ثبات في الإفصاح. (Baker, 2011)

أولا طريقة الشهرة الجزئية

تعتبر الشهرة ملك الشركة القابضة بحيث يتم الاعتراف فقط بنسبة الشركة القابضة من الشهرة، وذلك بمقارنة تكلفة استثمار القابضة مع حصة القابضة في صافي أصول الشركة التابعة. أما قيمة المصالح غير المسيطر عليها فتحسب بناء على نسبة حصتهم من صافي أصول التابعة مستثنيا أي جزء من الشهرة. (Baker, 2011)

مثال، لنفرض إن شركة حسام استثمرت 80% من شركة بسام بمبلغ 250 مليون دينار، وكانت القيمة العادلة لكل من صافي أصول الشركة التابعة 200 مليون دينار و المصالح غير المسيطر عليها 50 مليون دينار. فإن قياس الشهرة كالتالي:

الوصف	القيمة بالمليون دينار
حصة القابضة في صافي أصول الشركة التابعة = 200 مليون دينار X 80% =	160
~~قيمة المصالح غير المسيطر عليها 20%~~	~~40~~
~~القيمة العادلة للمصالح غير المسيطر عليها~~	~~50~~
نطرح تكلفة الاستثمار (الثمن المدفوع)	- 250
قيمة الشهرة	90

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذا تقاس الشهرة بمقارنة تكلفة الاستثمار مع حصة القابضة في صافي أصول الشركة التابعة فقط.

ثانيا طريقة الشهرة الكاملة

تعتبر الشهرة في هذه الطريقة ملكا لجميع المساهمين (للشركة القابضة وللمصالح غير المسيطر عليها معا) على عكس الطريقة الجزئية. ويكون للمصالح غير المسيطر عليها نسبة من الشهرة، وعليه يجب أن تعترف الشركة القابضة بالمصالح غير المسيطر عليها عند عملية الاستحواذ بالقيمة العادلة. بمعنى آخر، أن طريقة الشهرة الكاملة تأخذ بعين الاعتبار تكلفة استثمار القابضة والقيمة العادلة للمصالح غير المسيطر عليها. وتقاس الشهرة بمقارنة القيمة العادلة للشركة التابعة مع صافي أصولها. (Baker, 2011)

الجدول الآتي يوضح قياس الشهرة حسب طريقة الشهرة الكاملة بناء على بيانات المثال السابق

الوصف	القيمة بالمليون دينار
القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة	200
~~قيمة المصالح غير المسيطر عليها 20%~~	~~40~~
القيمة العادلة للمصالح غير المسيطر عليها	- 50
صافي الأصول المشتراة	= 150
نطرح تكلفة الاستثمار (الثمن المدفوع)	250
قيمة الشهرة	100

يلاحظ إن قيمة الشهرة بهذه الطريقة ازدادت على قيمتها حسب الطريقة التقليدية بمقدار 10 مليون دينار وهو ما يمثل حصة المصالح غير المسيطر عليها بالشهرة في الشركة التابعة، فإذا تم جمع مبلغ الشهرة مع قيمة المصالح غير المسيطر عليها 20% ستصبح قيمة المصالح غير المسيطر عليها 50 مليون دينار وهذه هي قيمتها العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية الاعتراف بالشهرة الكاملة تزيد من صافي الموجودات في الميزانية العمومية، وهذا يعني أن مقدار خسارة الشهرة سوف يكون أكبر في حالة أي انخفاض مستقبلي للشهرة، ولكن انخفاض القيمة الاقتصادية عادة غير متكرر الحدوث بشكل كبير.

في طريقة الشهرة الكاملة قد يكون اختبار انخفاض الشهرة أسهل، رغم صعوبة قياس المصالح غير المسيطر عليها بالقيمة العادلة من الناحية العملية.

2.2.4 الشهرة السالبة Negative Goodwill

تاريخيا يعتبر موضوع الشهرة السالبة من المواضيع الجدلية التي أرهقت المحاسبين بالتعامل معها لوجود وجهات نظر مختلفة، منها كانت مؤيدة لوجود الشهرة السالبة والأخر اعتبرها غير موجودة وهي تسمية خطأ لأن الشركة تمتلك الشهرة عند تحقيقها مكاسب وزيادة في الإيرادات، وبالتالي الشركة إما أن تمتلك الشهرة أو لا تمتلكها ولكن لا يمكن أن تمتلك شهرة سالبة.

تنشأ الشهرة السالبة عندما تكون تكلفة الشراء أقل من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المشتراة. وهناك ثلاثة أسباب لوجود الشهرة السالبة: (أبو نصار، 2008)

1. خطأ في عملية تحديد القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المشتراة أو في مقدار تكلفة الاستثمار المدفوعة من قبل الشركة المشترية.
2. القدرة التفاوضية العالية لدى الشركة المشترية وتحقيقها سعر أقل من قيمة الشركة الفعلية.
3. استخدام بعض معايير المحاسبة في معالجة عملية الاندماج التي تسمح قياس بعض البنود ليست بالقيمة العادلة مثل الضرائب المؤجلة.

أما (المطارنة، 2007) فقد أشار لسبب ظهور الشهرة السالبة الى وجود سوق غير كفؤة ومضطربة، وفي هذه الحالة لا يستطيع البائع بيع الأصول بصورة منفردة، فيضطر الى بيعها مجتمعة بسعر أأقل من سعرها العادل.

ويرى الباحث بان الشهرة السالبة قد تنشأ لأسباب سياسية أو أمنية أو اقتصادية، وفي هذه الحالة قد يبيع البائع صافي أصول الشركة بأقل من قيمتها العادلة. وفي جميع حالات الاندماج يتم بيع الأصول مجتمعة ولا يمكن بيعها بصورة منفردة كما أشار المطارنة اعلاه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعالجة المحاسبية للشهرة السالبة

جميع النشرات والمعايير المحاسبية ذات الصلة لم تضمن إلا بعض الاهتمام بالمعالجة المحاسبية للشهرة السالبة، حيث كان جل اهتمامها وتركيزها على القوائم المالية واندماج الأعمال.

قبل نصف قرن، كانت المبادئ المحاسبة المقبولة عموما (US GAAP) أول من تعامل مع الشهرة السالبة، حسب نشرة أبحاث المحاسبة رقم 51، القوائم المالية الموحدة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لعام 1959 (American Institute of Certified Public Accountants, AICPA). عام 1970، أي بعد (11) عاما أصدر مجلس مبادئ المحاسبة (Accounting Principles Board, APB) الرأي أو الإصدار رقم (16) "اندماج الأعمال". وفي عام 2001، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار رقم (141)، "اندماج الأعمال"، وكما أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم (3)، "اندماج الأعمال". (Comiskey, 2010)

اهتمت نشرة أبحاث المحاسبة رقم 51، لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما، بالقوائم المالية الموحدة، وبعض الاهتمام المحدود بالشهرة السالبة وذلك لعدم توافر أية توجيهات مفصلة عن تسوية الأصول. ركزت النشرة على ضرورة عدم زيادة قيمة صافي الأصول المشتراة على التكلفة المدفوعة من الشركة القابضة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. حيث اعتبرت عملية شراء صافي أصول الشركة التابعة مقابل مبلغ أقل من قيمتها الدفترية في دفاتر التابعة مؤشرا على زيادة القيمة، وكانت اقتراحات النشرة بخصوص تسوية الاستهلاك بأن يتم توزيع الشهرة السالبة على الأصول طويلة الأجل، وفي حالة قيمة الشهرة السالبة أكبر من تكلفة الشراء ومن عملية توزيعها، فيتم ترصيد المبلغ المتبقي في حساب ائتمان مؤجل (دائن) ويتم استهلاكه في الدخل.

عمل مجلس مبادئ المحاسبة (Accounting Principles Board, APB) تغييرا لموضوع الشهرة السالبة عند إصداره الإصدار رقم (16) "اندماج الأعمال". فقد تغيرت قيمة قياس الشهرة السالبة من الزيادة بالقيمة الدفترية لصافي الأصول المشتراة أصبحت مقدار الزيادة في القيمة العادلة لصافي الأصول على تكلفة الشراء. وبناء على استخدام طريقة الشراء لمحاسبة الاستحواذ فإن القيمة العادلة هي شرط تسجيل الموجودات المشتراة والمطلوبات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإصدار رقم (16) "اندماج الأعمال" كان أكثر وضوحا حول الأصول التي سيتم توزيع الشهرة السالبة عليها. وتم التأكيد على ضرورة تسجيل صافي الأصول المشتراة بقيمة لا تزيد على التكلفة المدفوعة وبالتالي استمرت الشكوك حول مصداقية القدرة التفاوضية بالشراء.

في عام 2001، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار رقم (141)، "اندماج الأعمال"، الذي أضاف تغيرين رئيسين على محاسبة الشهرة السالبة. وهي عدم الاعتراف بالمبلغ المتبقي بعد تخفيض القيمة العادلة للأصول المحددة على أنه مؤجل وسيستهلك في الدخل، وإنما يتم تضمين المبلغ في قائمة الدخل باعتباره مكاسب غير عادية في الفترة التي يتم فيها الانتهاء من اندماج الأعمال. كما تمت إضافة عدة بنود إلى قائمة الأصول منها: الأصول المالية غير الاستثمارات المحسوبة بطريقة حقوق الملكية، والأصول التي سيتم التخلص منها عن طريق البيع، وأصول الضريبة المؤجلة، والأصول المدفوعة مسبقا المتعلقة بالتقاعد أو غيرها من خطط منافع التقاعد، وأية أصول متداولة أخرى. (FASB, 2001)

كما دعا معيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS 3, 2004) إلى ضرورة إعادة مراجعة تقييم وتصحيح لصافي أصول الشركة المشتراة ومقدار تكلفة الاستثمار المدفوعة من قبل الشركة المشترية، ثم يتم الاعتراف فورا بالقيمة المتبقية من الشهرة السالبة كربح أو خسارة. ولم يسمح المعيار (IFRS 3, 2004) بمعالجة الشهرة السالبة كتخفيض لقيمة الأصول غير الملموسة أو كالتزامات مؤجلة. (أبو نصار، 2008)

إصدار معيار المحاسبة المالية رقم 141 المعدل (R)، "اندماج الأعمال"، والذي نشر بعد ست سنوات فقط من المعيار رقم (141)، أضاف تغييرا كبيرا إلى عملية محاسبة الشهرة السالبة. ركز المعيار على القيمة العادلة، وسعى للمحافظة على القيم العادلة لجميع الأصول المشتراة، ولم يسمح بتخفيض هذه القيم العادلة كجزء من المبلغ الزائد الناتج عن القدرة التفاوضية. وأيضا، إن المبلغ الزائد في صافي القيمة العادلة للأصول المشتراة عن تكلفة الشراء نتيجة القدرة التفاوضية يتم الاعتراف به مكاسب (ربح) في الفترة الحالية. (Comiskey, 2010)

التغيير في عملية محاسبة الشهرة السالبة هي عملية التأكيد الضمني لمصداقية مبلغ القدرة التفاوضية و موثوقية القيم العادلة للأصول المشتراة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي إن مبلغ القدرة التفاوضية بالشراء أو ما يسمى بمبلغ الشهرة السالبة أصبح الآن يعترف به كدخل. (Comiskey, 2010)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.5 الشهرة في المجموعة المعقدة Goodwill at Complex Group

عادة الشركة القابضة تحقق السيطرة على الشركة التابعة عند امتلاكها معظم أسهم الشركة التابعة، ثم امتلاكها لغالبية حقوق التصويت، ولكن من الممكن تحقيق السيطرة بطريقة غير مباشرة وهو ما يعرف بمصطلح "المجموعة المعقدة "Complex Group"؛ وهي عندما تمتلك الشركة القابضة أسهم الشركة التابعة عن طريق شركة تابعة أخرى. وقد وضح Baker أهم الخطوات الواجب إتباعها عند التعامل مع المجموعات المعقدة: (Baker, 2010)

اختبار السيطرة؛ فمثلا تمتلك شركة صبا 90% من أسهم الشركة التابعة لمى، ولا تمتلك أسهم بشكل مباشر في شركة رامه فهل شركة رامه تعتبر إحدى الشركات التابعة لشركة صبا؟ بما أن شركة لمى تمتلك 70% من حقوق التصويت، وتسيطر على شركة رامه، وان شركة صبا تسيطر على شركة لمى، فإن شركة صبا يمكن توجيه شركة لمى بكيفية التصويت في اجتماع شركة رامه. وهذا يعني واقعية وإمكانية سيطرة شركة صبا على شركة رامه بشكل غير مباشر عن طريق سيطرتها على لمى، وبالتالي يستنتج أن شركة رامه هي شركة تابعة لشركة صبا.

مثال آخر، إن شركة حسام تسيطر على حق التصويت في شركة بسام التي تسيطر على شركة جعفر، وبالتالي إن شركة حسام تسيطر على شركة جعفر من خلال شركة بسام. في كلتا الحالتين تتم الإشارة إلى شركة رامه وشركة جعفر بالشركات التابعة لدى الشركات التابعة (sub-subs) sub-subsidiaries.

معرفة نسبة الملكية الفعالة (أي النسبة الخاصة للشركة التابعة التابعة sub-sub). وتستخدم هذه النسب في آليات عملية الدمج؛ بالرجوع إلى المثال الأول تعتبر النسبة المؤثرة للشركة القابضة صبا في الشركة التابعة التابعة رامه هي 63% (نسبة ملكية القابضة 90% من الشركة التابعة لمى و10% للمصالح غير المسيطر عليها، وتمتلك لمى 70% من رامه وبالتالي 90% X 70% = 63%).

معرفة تاريخ التملك (الإستحواذ)؛ تم تعريفه في معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS3 (المنقحة)، "اندماج الأعمال"، هو اليوم الذي تحقق الشركة القابضة فيه السيطرة. وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة التابعة موحدة من خلال الاعتراف بكل من أصول الشركة التابعة وشهرتها والمصالح غير المسيطر عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعامل مع تسوية الملكية غير المباشرة (Indirect Holding Adjustment IHA) التي تؤثر فقط على حساب الشهرة للشركة التابعة التابعة والمصالح غير المسيطر عليها في حقوق المساهمين في القوائم الموحدة للمركز المالي. عند احتساب الشهرة الإجمالية فإنه من الضروري مقارنة القيمة العادلة لموجودات الشركة القابضة والمصالح غير المسيطر عليها مع القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة. عادة القيمة العادلة لموجودات الشركة القابضة هي تكلفة الاستثمار في دفاتر القابضة، ولكنها تختلف في المجموعة المعقدة نظرا لكونها الشركة الوسيطة التي تمول الاستثمار في الباطن.

للتوضيح نفرض أن شركة لمى استثمرت 70% في شركة رامه بمبلغ مقداره 700 دينار، والشركة القابضة للمجموعة صبا تمتلك فعليا فقط 63% من شركة رامه فإن القيمة العادلة التي تمتلكها المجموعة صبا لأغراض الشهرة هي 90 % × 700دينار = 630 دينارا. لذلك لا بد من تسوية تكلفة الاستثمار في شركة لمى بتخفيضها بمبلغ 70 دينارا وثم تحمل لحقوق المصالح غير المسيطر عليها في شركة لمى لانها عنصر من عناصر التكاليف التي تعود ملكيتها إلى المصالح غير المسيطر عليها (10%). لنفرض أيضا أن القيمة العادلة لملكية المصالح غير المسيطر عليها في شركة لمى (36%) هي 300 دينار وكانت القيمة العادلة لصافي أصول شركة رامه في تاريخ الاقتناء هي 500 دينار فإن الجدول التالي يظهر حساب الشهرة:

حساب الشهرة في شركة رامه	دينار
تكلفة الاستثمار لشركة لمى في شركة رامه	700
- تسوية الملكية غير المباشرة (10٪ × 700 دينار)	(70)
القيمة العادلة لملكية صبا الفعلية 63٪ (90٪ × 700 دينار)	630
+ القيمة العادلة لملكية المصالح غير المسيطر عليها 37٪	300
القيمة العادلة للشركة التابعة بالكامل	930
- القيمة العادلة لصافي أصول شركة رامه في تاريخ الاقتناء	(500)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشهرة الإجمالية تاريخ الاقتناء	430

وعلى فرض أن شركة بسام دفعت مبلغ 600 دينار لاستثمارها في شركة جعفر التي كانت القيمة العادلة لصافي أصولها بتاريخ 2009/07/01 هو 700 دينار، وكانت القيمة العادلة لملكية المصالح غير المسيطر عليها والتي تمثل 55% في شركة جعفر في ذلك الوقت 400 دينار. وبالتالي تسوية الملكية غير المباشرة ستكون نسبة ملكية المصالح غير المسيطر عليها في شركة بسام مضروبا في تكلفة استثمار شركة بسام في شركة جعفر (25% × 600 دينار = 150 دينار) كمايلي:

حساب الشهرة في شركة جعفر	دينار
تكلفة استثمار شركة بسام في شركة جعفر	600
- تسوية الملكية غير المباشرة (25٪ × 760 دينار)	(150)
القيمة العادلة لملكية حسام 45٪ (75٪ × 600 دينار)	450
+ القيمة العادلة لملكية المصالح غير المسيطر عليها 55٪	400
القيمة العادلة للشركة التابعة بالكامل	850
- القيمة العادلة لصافي أصول شركة جعفر في تاريخ الاقتناء	(700)
الشهرة الإجمالية تاريخ الاقتناء	150

إن تسوية الملكية غير المباشرة (IHA) ليس لها أي تأثير على إعداد قائمة الدخل الموحدة للمجموعة العامودية بحيث يتم إعدادها بشكل مباشر من خلال توحيد بنود الإيرادات والنفقات للشركة التابعة وشركة تابعة التابعة (Sub-sub). ويجب الانتباه لنسبة الملكية الفعالة عند احتساب حصة أرباح المصالح غير المسيطر عليها في هذه الشركات التابعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويزداد هيكل المجموعة المعقدة تعقيدا عندما تملك الشركة القابضة أسهما بشكل مباشر في الشركة التابعة التابعة (Sub-sub) وفي هذه الحالة تسمى "مجموعات مختلطة". وأيضا يزداد الأمر سوءا عند تغيير مواعيد اقتناء شركات تابعة التابعة وفي هذه الحالة يصبح من الضروري الاهتمام بتطورات خطوات الاقتناء كالانتقال من حالة الملكية فقط الى حالة السيطرة أو حالة انخفاض ملكية المصالح غير المسيطر عليها.

2.2.6 محطات تاريخية لمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة باندماج الشركات:

هناك بعض المحطات التاريخية لابد من ذكرها عند الحديث عن تطور الآراء المهنية والمعايير المحاسبية التي تناولت المعالجة المحاسبية لكل نوع من اندماج الأعمال، وقد لخصها زيود واخرون (2007)، بالتالي:

- نشرة البحث المحاسبي رقم 40 عام 1950 والتي أشارت من خلالها لجنة الإجراءات المحاسبية التابعة لمجمع المحاسبين الأمريكيين AICPA الى طبيعة المعالجة المحاسبية لكل نوع من اندماج الشركات، على اعتبار أن لكل نوع معالجة تعتمد على طبيعة التوحيد والظروف المحيطة به.

- نشرة البحث المحاسبي رقم 48 عام 1957 التي اعتبرت مراجعة للنشرة السابقة وتطويراً لها من خلال تضمينها مفاهيم لم تتم مناقشتها سابقاً، اقتضتها ضرورات التطور.

- نشرة البحث المحاسبي رقم 1 عام 1959 التي اهتمت بتحديد أهداف القوائم المالية الموحدة

- أما مجلس مبادئ المحاسبة APB فقد اهتم بالمعالجة المحاسبية من خلال الآراء التالية:

  - الرأي رقم 6 عام 1965 والرأي رقم 10 عام 1966، اللذان دعما آراء نشرات البحث المحاسبي وأوصيا باعتبارات معينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الرأي رقم 16 عام 1970 الذي حدد من خلاله 12 حالة لوجوب تطبيق طريقة تجميع أو توحيد الأعمال، وإذا لم يتم تحقق شرط واحد من هذه الشروط فالواجب اتباع طريقة محاسبة الشراء. وحدد في هذا المجال بعض الإجراءات التفصيلية.

- الرأي رقم 17 عام 1970 الذي اختص في بحث الأصول غير الملموسة التي يمكن أن تنجم عن توحيد الشركات الا أن المعالجة التي تضمنها هذا الرأي ألغيت بالكامل من خلال المعايير المحاسبية الصادرة لاحقاً بهذا الشأن وخاصةً فيما يتعلق بالمدة التي يتطلبها استهلاك الشهرة الناجمة عن الاندماج .

- الرأي رقم 18 عام 1971 الذي اعتبر تأكيداً وتطويراً للآراء الأولى الصادرة عن المجلس في هذا المجال، بالإضافة إلى تقديمه خطوطاً إرشادية للتطبيق.

- بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB فقد أصدر القرار رقم 14 عام 1976 الخاص بضرورة الإفصاح عن معلومات قطاعات المشرع الموحد لمساعدة المستثمرين والدائنين في فهم تحليل القوائم المالية الموحد.

- أما لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC فقد أصدرت المعيار رقم 3 عام 1976 بعنوان " القوائم المالية الموحدة " الذي بحث في كيفية عرض القوائم المالية الموحدة، كما تضمن كيفية استخدام طريقة حق الملكية في عرض بعض الاستثمارات طويلة الأجل في القوائم المالية الموحدة. وفي السياق نفسه قدمت اللجنة مسودة لمعيار يحمل الاسم نفسه ذا الرقم 32 عام 1987 لإجراء بعض التعديلات على المعيار رقم 3 أدى لاحقاً الى إلغاء المعيار واستبداله رسميا بالمعيار رقم 32.

- وقد أصدرت اللجنة عام 1983 المعيار المحاسبي رقم 22 بعنوان " محاسبة اندماج الأعمال " تضمن معالجة محاسبية تفصيلية لطريقة تجميع الحقوق وطريقة الشراء، ومناقشة للحالات المختلفة التي تتضمنها كل حالة.

- كما أصدرت اللجنة المعيار المحاسبي رقم 24 عام 1984 بعنوان " الإفصاح عن الجهات المقربة " حيث اعتبر المعيار أن الشركات الزميلة أو المشتركة جهة مقربة يجب الإفصاح عن العمليات معها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.7 أهم التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالشهرة

عام 2008، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإجراء العديد من التعديلات على عدد من معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية، وذلك لاسباب تتمثل في زيادة التناغم بين متطلبات المعايير الدولية ومتطلبات معايير المحاسبة الامريكية (US GAAP) والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الامريكية، وجاءت بعض التعديلات استجابة لتداعيات الازمة المالية العالمية والتي اشتد أثرها في النصف الثاني من عام 2008 الى الأن.

لقد لخص حميدات أهم التعديلات على معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) " IFRS 3 " في التالي:(حميدات، 2009)

تمت مراجعة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) المعدل "الاندماج" IFRS 3 . واصدارها بنفس الاسم والرقم السابق كمعيار معدل.

اندماج الأعمال Business Combinations

صدر هذا المعيار المعدل في كانون ثاني 2008 وساري المفعول اعتبارا من 2009/7/1 ، وقد تضمن المعيار في فترة سابقة تعديلات هامة بدء سريان مغعولها اعتبارا من بداية عام 2005 تعزز الاتجاه العام لواضعي المعايير بتبني مفهوم القيمة العادلة من خلال إلغاء طريقة توحيد المصالح واعتماد طريقة الشراء عند المحاسبة عن اندماج الأعمال وكذلك جاء المعيار لتعزيز الملاءمة والموثوقية والقدرة على مقارنة المعلومات المحاسبية التي تقدمها المنشأة حول اندماج الأعمال.

هدف المعيار Objective

يهدف هذا المعيار إلى بيان ووصف كيفية التقرير عن عمليات اندماج منشات الأعمال، ويتطلب أن يتم اعتماد طريق الشراء للمحاسبة عن اندماج الأعمال وبالتالي فإن المقتني (الدامج) Acquirer سيقوم بالاعتراف بالأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة المشتراه (المندمجة) Acquiree بقيمتها العادلة بتاريخ الإندماج، ويتم الاعتراف بالشهرة كأصل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متطلبات المعيار والتعديلات الرئيسة عليه :

1. يتطلب المعيار ان تتم المحاسبة عن كافة اندماجات منشأت الأعمال بطريقة الشراء .

2. يجب أن يتم تحديد الطرف الدامج (المشتري) في كل اندماج منشات أعمال داخلة ضمن نطاقه ، وتحديد تاريخ الاستملاك .

3. يجب على المنشأة الدامجة (المشترية) أن تقيس تكلفة اندماج الأعمال من خلال مجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للأصول المعطاه (نقدية مدفوعة او اية أصول أخرى) والالتزامات التي تم تحملها، وأدوات حقوق الملكية التي يمكن أن يصدرها الطرف الدامج (المشتري).

التكاليف المتعلقة بالتملك Acquisition-related costs

تكاليف التملك وهي التكاليف التي تتحملها المنشاة لتفعيل عملية الاندماج مثل المصاريف القانونية، أتعاب المحاسبين، أتعاب المقيمين والرسوم المهنية الأخرى ، المصاريف الإدارية والعمومية ، ورسوم تسجيل وإصدار الأوراق المالية للديون ولحقوق الملكية، والرسوم المهنية تتم معالجتها كمصاريف فترة في السنة التي يتم تحملها بها . باستثناء واحد وهو وهو الاعتراف بتكاليف إصدار الأوراق المالية للديون او لحقوق الملكية وفقاً لمعياري المحاسبة الدوليين بموجب معيار 32 و 39 .

4. يتم الاعتراف بالالتزامات المحتملة التي تم نقلها من الشركة المشتراه الى الشركة المشترية عند اندماج الأعمال اذا كانت هذه الالتزامات عبارة عن التزام حالي ناشيء من أحداث سابقة ويمكن قياس قيمته العادلة بشكل موثوق ، نتيجة لذلك وخلافاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (37) ، تعترف المنشأة بالالتزام المحتمل في اندماج الأعمال بتاريخ الاستملاك حتى لو لم يكن مرجحاً حدوث تدفق نقدي صادر في الفترة اللاحقة .

5. يجب على المنشأة المشترية في كل اندماج اعمال قياس اية حصة غير مسيطرة (حقوق الأقلية) في المنشأة المشتراه إما على أساس القيمة العادلة (القيمة السوقية لأسهم الأقلية) أو بموجب حصتها في صافي الأصول المحددة في الشركة المشتراه . ولم يتضمن المعيار قبل التعديل على إظهارها بالقيمة العادلة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. يجب تخصيص تكلفة الشراء على الأصول والالتزامات المتملكة بالقيمة العادلة لكافة الأصول والالتزامات، عدا الأصول المصنفة كأصول غير متداولة معدة للبيع بموجب معيار الإبلاغ المالي رقم (5) والتي يجب قياسها(بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة).

7. الشهرة: يعترف المشتري (الدامج) بالشهرة كأصل بتاريخ الاقتناء، وتقاس مبدئياً بالزيادة في تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول بتاريخ الاقتناء، وهي ما تعرف بالشهرة الموجبة **Goodwill** . ويتم إحتسابها وفق هذا المعيار كما يلي :

الشهرة = (القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الاندماج + قيمة الحصص غير المسيطرة) - القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المشتراه والالتزامات المحتملة

8. اذا كانت تكلفة الشراء (القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الاندماج + قيمة الحصص غير المسيطرة) أقل من القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراه فان هناك شهرة سالبة **Bad will** والتي تسمى حديثاً "الشراء بأسعار مخفضة" **Bargain purchases** والتي يجب أن تعالج كدخل مباشرة في قائمة الدخل . وذلك بعد التحقق من القيم العادلة للأصول والالتزامات المتملكة وكذلك القيمة العادلة للبدل المقدم لمالكي الشركة المشتراه والقيمة العادلة للحصص غير المسيطرة .

9. الشهرة المعترف بها نتيجة عملية اندماج سابقة يتم التوقف عن اطفائها اعتبارا من 2004/3/31، ويتم إقفال مجمع الإطفاء في حساب الشهرة وتخضع رصيد الشهرة الصافي إلى التدني.

2.2.8 المعيار المحاسبي الدولي السابع و العشرون (27)

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) (IAS 27)

القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

Consolidated and Separate Financial Statements

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (27) إلى بيان كيفية إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة، وكذلك عرض البيانات المالية المنفصلة للشركة الأم، وبالتالي تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية تعكس الجوهر الإقتصادي وليس الشكل القانوني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث إن سيطرة الشركة الأم على أكثر من 50 % من حقوق التصويت في الشركة التابعة يمنح الشركة الأم السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة لتحقيق منافع من أنشطتها، وبالتالي فإن القوائم الموحدة تعتبر أن الشركة التابعة هي جزء من الشركة الأم وكأنها أحد فروعها.

القوائم المالية الموحدة Consolidated Financial Statements : القوائم المالية لمجموعة شركات والتي تبدو وكأنها تخص منشأة اقتصادية واحدة.

السيطرة Control : صلاحية وسلطة إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة معينة لتحقيق منافع من أنشطتها .

المجموعة A Group : هي الشركة الأم وكافة المشاريع التابعة لها .

المنشأة التابعة A Subsidiary : عبارة عن منشأة بما فيها الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن تسيطر عليها منشأة أخرى .

القوائم المالية المنفصلة Separate Financial Statements :

هي القوائم التي تعرضها المنشأة الأم ، أو مستثمر في شركة زميلة، أو مشارك في مشروع مشترك في منشأة مسيطر عليها بشكل مشترك، حيث تتم فيها المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة او الزميلة او المشاريع المشتركة بطريقة حقوق الملكية المباشرة . ولا تسمى القوائم المالية لمنشأة ليست لها أية شركات تابعة أو زميلة أو مشاريع مشتركة على أنها قوائم مالية منفصلة .

التعديلات الرئيسة على متطلبات المعيار والسارية المفعول اعتبارا من 2009/7/1 مع السماح بالتطبيق المبكر مع توفي افصاح عن ذلك ، ما يلي :

1- تم تعديل مسمى حقوق الأقلية الى مسمى الحقوق غير المسيطر عليها Non-controlling interest ، وهي الجزء من حقوق الملكية في شركة تابعة والذي لا ينسب بشكل مباشر أو غير مباشر الى شركة أم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الخسائر المتعلقة بالحقوق غير المسيطر عليها : الخسائر المرتبطة بالحصص غير المسيطر عليها (الأقلية). يتم تحديد الربح او الخسارة وكل مكون من مكونات بنود الدخل الشامل الآخر الى مالكي الشركة الأم والحصص غير المسيطر عليها (الأقلية) . ويتم تخصيص اجمالي الدخل الشامل الى مالكي الشركة الأم والى الحصص غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك الى عجز في رصيد الحصص غير المسيطر عليها.

3- التغير في نسبة ملكية الشركة الأم في الشركة التابعة والتي لا ينتج عنها تغير في السيطرة

يتطلب هذا المعيار في احدث التعديلات التي تمت علية في بداية عام 2008 والسارية المفعول اعتبارا من 2009/7/1 محاسبة التغيرات في حصة ملكية الشركة الأم في شركة تابعة التي لا تؤدي الى فقدان السيطرة عليها على أساس إنها معاملات حقوق ملكية تمت مع المالكين ، ولا يتم الاعتراف بمكاسب او خسائر في هذه المعاملات ، اي لا يتم تحقيق أرباح او خسائر في بيان الدخل، وكذلك لا تأثير لذلك على الموجودات والمطلوبات في الشركة التابعة ، ولا يعاد قياس الشهرة .

- عند إعداد قائمة المركز المالي الموحدة إذا كانت تكلفة الإستثمار في الشركة التابعة أكبر من حصة المنشأة الأم في القيمة العادلة لصافي الأصول، يتم إثبات الفرق كشهرة موجبة . أما إذا كانت تكلفة الاستثمار في الشركة التابعة أقل من حصة المنشأة الأم في القيمة العادلة لصافي الأصول يتم الاعتراف بشهرة سالبة والتي تعتبر أرباحا تظهر في بيان الدخل .

فقدان سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة

عند فقدان سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة بسبب تغير في نسبة تملك الشركة الام بالشركة التابعة ، او بسبب خضوع الشركة التابعة لسيطرة حكومة او محكمة او وصي او جهة تنظيمية (جهة رقابية حكومية) او اتفاقية تعاقدية تتم عند ذلك معالجة فقدان السيطرة كما يلي :

أ- إلغاء الاعتراف بالأصول(بما فيها الشهرة) والالتزامات الخاصة بالشركة التابعة بالقيمة الدفترية بها بتاريخ فقدان السيطرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- إلغاء القيمة المسجلة (الدفترية) لمبلغ الحصة غير المسيطر عليها (الأقلية) في الشركة التابعة بما فيها اية مكونات للدخل الشامل الآخر المنسوب إليها .

ج- يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم مقابل العملية التي أدت الى فقدان السيطرة ، على سبيل المثال اذا تم استلام نقدية او أصول عينية مقابل بيع حصة الشركة الام في الشركة التابعة بالقيمة العادلة لتلك الأصول .

د- يتم الاعتراف بأية توزيعات أسهم قد تستلمها الشركة الأم عند فقدان السيطرة على الشركة التابعة .

هـ- الاعتراف بالربح او الخسارة نتيجة فقدان السيطرة في بيان الدخل .

و- يجب الاعتراف بأي استثمار (حصة) متبقية – ان وجدت- في الشركة التابعة بعد فقدان السيطرة عليها بالقيمة العادلة وذلك بعد استبعاد الأصول والمطلوبات بالقيمة الدفترية كما ذكرنا في الفقرة (أ) أنفا مع الاعتراف بالأرباح او الخسائر الناجمة عن تقييم الحصة المتبقية في الشركة التابعة في بيان الدخل .

ز- يجب اعادة تصنيف المبالغ المعترف بها في الدخل الشامل الآخر المتعلقة بالشركة التابعة على نفس الأساس الذي كان سيتم اتباعة فيما لو ان الشركة الام تصرفت مباشرة بالأصول او الالتزامات ذات العلاقة ولتوضيح ذلك نورد المثال التالي :

مثال

اذا كانت لدى الشركة التابعة أصول مالية متاحة للبيع ، وفقدت الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة ، يجب على الشركة الأم إعادة تصنيف المكاسب او الخسائر غير المتحققة المعترف بها سابقاً في "الدخل الشامل الآخر" ذوي العلاقة في بيان الدخل .

ومن الأمثلة الأخرى اذا كان لدى الشركة التابعة فائض إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات، فان الشركة التابعة تظهر هذا الفائض في قائمة الدخل الشامل الآخر ، فعند فقدان السيطرة على الشركة التابعة يتم تحويل هذا الفائض الى الأرباح المدورة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث تدني قيمة الشهرة

Impairment of Goodwill

2.3.1 معيار المحاسبي الدولي رقم (36) "تدني قيمة الأصول"

2.3.2 وحدة توليد النقد

2.3.3 تدني قيمة الشهرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.1 معيار المحاسبي الدولي رقم (36) "تدني قيمة الأصول"

استهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (36) إلى بيان كيفية معالجة الانخفاض في قيمة الأصول التي تمتلكها الشركة، حيث يقوم المعيار على مبدأ أساسي هو ضرورة عدم تسجيل أصل دفتري بقيمة تزيد على قيمته العادلة أو الحقيقية. وبناءً عليه تتحقق خسارة الانخفاض في قيمة الأصل عندما تكون قيمة الأصل القابلة للاسترداد (Recoverable amount) أقل من القيمة الدفترية للأصل (Carrying amount) المسجلة بتاريخ الميزانية.

ينطبق هذا المعيار على جميع الأصول المالية وغير المالية التي لا يوجد معيار دولي آخر يحدد كيفية الاعتراف وقياس خسارة الانخفاض لها. وبناءً على ما سبق يطبق الاعتراف بخسارة الانخفاض وقياسها على الأصول التالية:

- الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.
- الممتلكات والمصانع والمعدات (الأراضي، المباني، الآلات، والمعدات).
- الممتلكات الاستثمارية المسجلة بسعر التكلفة.
- الأصول غير الملموسة بما فيها الشهرة.

أما الأصول التي لا يطبق عليها هذا المعيار، نظراً لأن قياس الانخفاض في قيمتها والاعتراف بذلك الانخفاض معالج بشكل محدد في معايير دولية أخرى، فتشمل ما يلي:

- المخزون (معيار المحاسبة الدولي رقم 2).
- الأصول المحتفظ فيها للبيع (معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 5).
- الأصول الناجمة عن عقود الإنشاء (معيار المحاسبة الدولي رقم 11).
- الأصول الضريبية المؤجلة (معيار المحاسبة الدولي رقم 12).
- الأصول الناجمة عن منافع الموظفين (معيار المحاسبة الدولي رقم 19).
- الأصول المالية التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاستثمارات العقارية المسجلة بالقيمة العادلة (معيار المحاسبة الدولي رقم 40).
- الأصول البيولوجية المسجلة بالقيمة العادلة (معيار المحاسبة الدولي رقم 41).
- الأصول الناجمة عن عقود التأمين (معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4).

متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) الرئيسة:

أولاً: تحديد الأصل الذي تنخفض قيمته ومؤشرات ذلك

أ- في تاريخ كل ميزانية عمومية يجب على الشركة تقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض مادي (مهم نسبياً) في قيمة أي من الأصول لديها، وإذا وجدت هناك مؤشرات لذلك على الشركة القيام بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل الذي حصل فيه الانخفاض.

ب- اقترح معيار المحاسبة الدولي رقم (36) المؤشرات الخارجية الآتية كأساس لتحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الأصول:

- انخفاض القيمة السوقية للأصل بشكل جوهري، وأكبر من الانخفاض الناتج عن استهلاك أو تقادم الأصل نتيجة الاستعمال أو مرور الزمن.
- حدوث تغيرات هامة في البيئة التقنية أو السوقية أو الاقتصادية أو القانونية التي تعمل فيها الشركة مما أثر سلباً على قيمة الأصول المستخدمة في المجال الذي حدثت فيه التغيرات.
- ارتفاع أسعار الفائدة في السوق، أو في معدل العائد على الاستثمار الأمر الذي قد يؤثر على سعر الخصم المستخدم في تحديد القيمة قيد الاستعمال للأصل.
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل.

ج- المصادر الداخلية لمؤشرات الانخفاض في قيمة الأصول:

- تلف الأصل أو عدم صلاحيته للاستخدام.
- وجود خطط لإيقاف أو إعادة هيكلة العمليات التي ينتمي لها الأصل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الأداء الاقتصادي للأصل أسوأ أو سيكون أسوأ مما هو متوقع، وبالتالي انخفاض كبير في التدفقات النقدية المتولدة أو المتوقع تولدها من الأصل.

د- في حالة وجود أو عدم وجود مؤشر لانخفاض قيمة الأصول، يجب على الشركة القيام دائماً وبشكل سنوي باختبار الانخفاض (انخفاض القيمة) للبنود التالية:

- الأصل غير الملموس والذي ليس له عمر إنتاجي محدد مثل الشهرة.
- الأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام مثل براءات الاختراع.
- قيمة الشهرة المشتراة (الناتجة) عن عملية اندماج الأعمال.

ثانياً: تحديد المبلغ القابل للاسترداد (Measuring Recoverable Amount) إذا تبين للمنشأة وجود مؤشر أو أكثر لانخفاض في قيمة أصل معين، فعلى الشركة القيام بما يلي:

أ- احتساب القيمة القابلة للاسترداد للأصل ومقارنتها مع القيمة المسجل فيها الأصل دفترياً لتحديد قيمة الانخفاض إن وجدت.

ب- تحتسب القيمة القابلة للاسترداد على أنها "القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع" أو "القيمة قيد الاستعمال" أيهما أعلى.

ج- تمثل القيمة العادلة للأصل، سعر بيع الأصل في سوق نشط مطروحاً منها النفقات المتوقع تحملها في سبيل إتمام عملية البيع مثل العمولات والسمسرة ورسوم نقل الملكية. يوضح المعيار كيفية تحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع ومن الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد هذه القيمة:

- وجود اتفاقية بيع ملزمة للأصل في عملية تجارية بحتة.
- سعر بيع الأصل في سوق نشط إن وجد مطروحاً منه تكاليف البيع.
- وإذا لم يتوفر ما سبق، فيمكن في هذه الحالة تقدير صافي متحصلات بيع الأصل في عملية بيع تجارية بحته بين أطراف مطلعة و راغبة، وبحيث تقدر صافي المتحصلات بناءً على أفضل المعلومات المتوافرة لدى الشركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- تحتسب قيمة الأصل قيد الاستعمال عن طريق إيجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة من الأصل خلال عمره الإنتاجي مضافاً إليها القيمة الحالية للقيمة المتبقية للأصل في نهاية عمره الإنتاجي.

ثالثاً: تقدير التدفقات النقدية المستقبلية (لاحتساب القيمة قيد الاستعمال أو منفعة الاستعمال)

أ. عند احتساب القيمة قيد الاستعمال للأصل، أي قيمة المنافع الناتجة عن استخدام الأصل، تتم مراعاة ما يلي:

- أن تكون تقديرات التدفقات النقدية للمنافع المتوقعة نتيجة استخدام الأصل مبنية على افتراضات معقولة و يمكن تدعيمها بمؤيدات مقنعة، و بحيث تعطي المؤيدات الناتجة عن معلومات خارجية أوزانا أكبر في احتساب التقديرات.

- يجب أن تعتمد توقعات التدفقات النقدية على أحدث الموازنات المالية، بحيث لا تغطي فترة لا تتجاوز الخمس سنوات، و إذا كان عمر الأصل أطول من خمس سنوات يتم تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من خلال استخدام الاستدلال الإحصائي باستخدام معدل نمو ثابت أو متناقص للسنوات اللاحقة، إذا تم تبرير معدل نمو متزايد لأرقام الموازنات المالية التي تغطي خمس سنوات أما إذا كان هناك تأكيد معقول بمبالغ التدفقات النقدية المتوقعة من استخدام الأصل لفترة تزيد على خمس سنوات، فلا حاجة إلى استخدام أسلوب الاستدلال الإحصائي.

- يجب أن لا تشمل التدفقات النقدية المستقبلية التدفقات الداخلة أو الخارجة المستقبلية المتوقعة من إعادة هيكلة ستتم على الأصل في المستقبل أو التدفقات الناتجة عن تحسن أداء الأصل.

- يجب أن لا تتضمن التدفقات النقدية المستقبلية مقبوضات و مدفوعات ضريبة الدخل و التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة من الأنشطة التمويلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. معدل الخصم المستخدم لخصم التدفقات النقدية:

يجب أن يعكس سعر الخصم المستخدم في خصم التدفقات النقدية معدل الخصم ما قبل الضريبة الذي يمثل تقييمات السوق السائدة للقيمة الزمنية للنقود و المخاطر المتعلقة بالأصل و التي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لها.

رابعاً: القياس و الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة

أ. عند انخفاض القيمة القابلة للاسترداد عن القيمة المسجلة للأصل، يجب تخفيض المبلغ المسجل للأصل(القيمة الدفترية) بمقدار الانخفاض في قيمة الأصل، و يتم الاعتراف بمقدار الانخفاض كخسارة انخفاض قيمة الأصول ضمن قائمة الدخل.

×× من ح/ خسارة انخفاض الأصول

×× إلى ح/ مجمع انخفاض الأصول

ثم يتم إقفال خسارة الانخفاض في الأصل في قائمة الدخل بالقيد التالي:

×× من ح/ ملخص الدخل

×× إلى ح/ خسارة انخفاض الأصول

خامسا: الإفصاح Disclosure

أ. يجب الإفصاح لكل فئة من الأصول عما يلي:

- خسارة انخفاض القيمة المعترف بها في قائمة الدخل.
- أرباح استعادة خسارة الانخفاض المعترف بها في قائمة الدخل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مبلغ أية خسائر انخفاض معترف بها مباشرة في حقوق الملكية (للأصول المعاد تقييمها).

ب. يجب الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول القطاعات المتعرف بها في قائمة الدخل أو حقوق الملكية و أية إستعادة لخسائر انخفاض في قيمة أصول القطاعات.

ج. عند وجود خسائر انخفاض هامة في قيمة الأصول أو إستعادة جوهرية لخسائر الانخفاض، يجب الإفصاح عما يلي:

-الأحداث و الظروف التي أدت إلى الاعتراف بخسارة الانخفاض في قيمة الأصول.

-مبلغ خسارة الانخفاض واستعادة خسارة الانخفاض.

-إذا كان الانخفاض في قيمة الأصل مفردا، الإفصاح عن طبيعة الأصل و القطاع الذي ينتمي إليه الأصل.

-إذا كان المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع، يجب الإفصاح عن الأساس المستخدم لتحديد تلك القيمة.

-إذا كان المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة قيد الاستخدام، يجب الإفصاح عن سعر الخصم المستخدم في خصم التدفقات النقدية المتوقعة للأصل.

د. يجب الإفصاح عن إجمالي خسائر انخفاض قيمة الموجودات و إجمالي استعادة خسائر الانخفاض المعترف بها خلال الفترة و المتعلقة بالقوائم المالية ككل و التي لم يتم الإفصاح عنها وفق متطلبات المعيار مع الإفصاح عن الأصول المتأثرة و الأحداث المؤدية إلى الاعتراف بتلك الخسائر.

هـ. يجب الإفصاح عن المعلومات التي استخدمت لوضع التقديرات إلى تم استخدامها لتحديد القيمة القابلة للاسترداد.

2.3.2 وحدة توليد النقد Reporting unit or Cash-Generating Unit

تعتبر وحدة توليد النقد أصغر مجموعة محددة من الأصول والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام المستمر، وتكون مستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية المولدة من الأصول الأخرى او مجموعة الأصول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عادة تتكون الشركة من عدة وحدات توليد نقدية ذات خصائص اقتصادية مستقلة، ويمكن الجمع بين هذه الوحدات لحظة تشابه خصائصها الاقتصادية. تضم وحدة توليد النقد الواحدة عناصر ذات خصائص اقتصادية متشابهة، ويمكن تمييز تدفقاتها النقدية عن غيرها ولكن من غير الممكن تحديد هذه التدفقات لأصل من هذه المجموعة بحد ذاته. وترتبط وحدة توليد النقد بأنشطة وعمليات مالية كإيرادات ومصروفات مع وحدات توليد نقدية أخرى، أي لا بد من تحديد صافي التدفقات النقدية (الخارجة والداخلة) لتحديد القيمة الاستخدامية. تقوم إدارة الشركة ومتخذو القرار بمراجعة دورية لنتائج أعمال الوحدة وتقييم أدائها من أجل تخصيص المصادر على الوحدات توليد النقدية وتوفر معلوماتها المالية الخاصة. (Morrissey, 2001)

لقد حدد معيار المحاسبي الدولي رقم (36) القيمة القابلة للاسترداد على أنها "القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع" أو "القيمة قيد الاستعمال/ القيمة الاستخدامية" أيهما أعلى. أن طريقة صافي القيمة البيعية تعتمد على سعر بيع الأصل كأساس لإحتساب القيمة القابلة للاسترداد، وبالتالي لا يوجد لها أي ارتباط بوحدة توليد النقد. بينما الطريقة الوحيدة التي ترتبط بوحدة توليد النقد كأساس لإحتساب القيمة القابلة للاسترداد من أجل مقارنتها بالقيمة الدفترية وتحديد الانخفاض هي القيمة الاستخدامية (القيمة قيد الاستعمال) بسبب اعتمادها على أساس القيمة الحالية.

2.3.3 تدني قيمة الشهرة

تعتبر الشهرة من أكثر الأصول تاثرا بتطبيقات المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) المتعلق بالانخفاض، ولعل السبب وراء ذلك هو إثبات قيمتها تقديرا بغض النظر عن طريقة القياس، فالشهرة أصل غير ملموس وليس له كيان مادي يمكن ان يمثل قيمة نقدية بحد ذاته بمعزل عن باقي أصول الشركة، أو يمثل لوحده وحدة توليد نقد.

اعتمادا على متطلبات معايير الإبلاغ المالي استخدمت الشركات القيمة العادلة لتحديد قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة الناتجة عن عملية اندماج الأعمال، واستبدلت طريقة استهلاك الشهرة (التي كان يمكن استهلاكها على مدار عمرها بحد أقصاه أربعين سنة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باختبار انخفاض القيمة على أساس سنوي لتحديد القيمة الدفترية لها، ومن ثم تحديد مبلغ خسارة الانخفاض إن وجد. وعليه، عند إجراء اختبار انخفاض قيمة الشهرة يجب أولا تحديد وحدات توليد النقد، وتعيين الأصول والخصوم على هذه الوحدات، وثم تعيين الشهرة على وحدة توليد نقد واحدة أو أكثر. (Morrissey, 2001)

من أجل تنفيذ اختبار انخفاض قيمة الشهرة تقوم الشركة بتاريخ الاستحواذ بتعيين الخصوم المفترضة والأصول على وحدة توليد النقدية، شريطة أن يتم استخدام هذه الأصول في وحدة توليد النقد أو أن تكون الخصوم متعلقة بعمليات الوحدة، كما يجب أخذ الأصول والخصوم بالاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للوحدة.

إن المنهجية المستخدمة في تحديد قيمة الشهرة لتعيينها على وحدة توليد النقد يجب أن تكون معقولة ومدعومة وتطبق بطريقة ثابتة، كما يجب أن تكون متسقة مع أهداف عملية التعيين. إن الشهرة الناتجة عن عملية الاندماج يتم تعيينها على وحدة توليد نقد واحدة أو أكثر بتاريخ الاستحواذ، ويتم تقسيم قيمتها بين وحدات توليد النقد في حالة تعيينها على عدة وحدات. إن الطريقة المستخدمة لتحديد قيمة الشهرة لتعيينها على وحدة توليد النقد هي نفس طريقة تحديد قيمة الشهرة لحظة الاعتراف بها كنتيجة لعملية الاندماج، وتعتمد الشركات على "سعر الشراء" في تحديد القيمة العادلة للأصول والخصوم ليتم تعيينها على وحدات توليد النقد. وبالتالي إن الفرق بين القيمة العادلة لوحدة توليد النقد قبل الشراء والقيمة العادلة بعد الاستحواذ يمثل مبلغ الشهرة التي ستخصص لهذه الوحدة.(SFAS 142)

يحق للشركة تنفيذ الاختبار السنوي لانخفاض قيمة الشهرة لوحدة توليد نقد معينة في أي تاريخ خلال السنة وثم يجب الالتزام به سنويا. وهذا يعني في الشركة الواحدة قد يختلف تاريخ تنفيذ الاختبار السنوي لانخفاض قيمة الشهرة باختلاف وحدات توليد النقد ولكن يجب الالتزام به وعدم تغييره من اجل تسريع أو تأخير عملية اقتطاع خسارة الانخفاض. (SFAS 142)

حدد معيار الإبلاغ المالي رقم (3) عملية تقييم القيمة الدفترية للشهرة بالخطوات التالية: (Al-Kazemi, 2009, p23)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. تخصيص الشهرة الناتجة عن عملية الاندماج بوحدة توليد نقد ذات منافع اقتصادية مستقبلية.

2. تحديد مقدار انخفاض قيمة الشهرة من خلال مقارنة القيمة الدفترية للوحدة مع قيمتها العادلة؛

- يتم تحديد القيمة الدفترية لصافي الأصول وطرحها من القيمة العادلة للوحدة (القيمة القابلة للاسترداد) لتحديد مقدار انخفاض القيمة العادلة للشهرة عن قيمتها الدفترية، وعكس ذلك (أي في حالة انخفاض القيمة الدفترية عن القيمة العادلة) لا يتم اختبار الانخفاض.

ولكن في كثير من الأحيان لا يمكن تحديد القيمة القابلة للاسترداد للأصل المنفرد بسبب تداخل الأصول ببعضها وعدم إمكانية فصلها بدقة، وذلك يعود إلى عدة عوامل منها تضافر جهود الأصول في العملية الإنتاجية أو الخدمية، وعدم إمكانية تحديد منتج نهائي للأصل، إضافة الى عدم إمكانية تحديد التدفقات النقدية الخاصة بالأصل وتمييزها بدقة عن غيرها من التدفقات النقدية المتعلقة بالأصول الأخرى أو لا تكون هناك تدفقات نقدية خاصة بالأصل. (الجعارات، 2004)

- مقارنة القيمة الضمنية للشهرة مع القيمة الدفترية، الشهرة الضمنية هي قيمة الزيادة في القيمة العادلة للوحدة على قيمة الشهرة المسجلة في تاريخ اختبار الانخفاض. (Bontas, 2009)

مثال (1) يشرح اختبار انخفاض الشهرة في حالة انخفاض القيمة الدفترية عن القيمة العادلة:

القيمة الدفترية للوحدة توليد النقدية	القيمة بالدينار
النقدية	100
الممتلكات والمعدات	800
الشهرة	400
المجموع	1300

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصوم	(200)
القيمة الدفترية للوحدة	1100
القيمة العادلة للوحدة	1200

النتيجة هي زيادة القيمة العادلة للوحدة عن القيمة الدفترية بمقدار 100 دينار وعليه يتم الاستغناء عن اختبار الانخفاض.

مثال (2) يشرح اختبار انخفاض الشهرة في حالة انخفاض القيمة العادلة عن القيمة الدفترية:

القيمة الدفترية لوحدة توليد النقدية	القيمة	القيمة العادلة لوحدة توليد النقدية	القيمة
النقدية	100	النقدية	100
الممتلكات والمعدات	1100	الممتلكات والمعدات	1200
الشهرة	400	علامة تجارية تمثل أصولا غير ملموسة غير معترف فيها	50
المجموع	1600	المجموع	1350
الخصوم	(200)	الخصوم	(200)
القيمة الدفترية للوحدة	1400	الفرق	1150
القيمة العادلة للوحدة	1200	القيمة العادلة للوحدة	1200
تدني أصول	(200)	القيمة العادلة الضمنية للشهرة	50

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		القيمة الدفترية للشهرة	400
		قيمة انخفاض الشهرة	350

3. اختيار تاريخ اقتطاع خسارة الانخفاض يؤثر على صافي الدخل وضريبة الدخل.

معيار الإبلاغ المالي رقم (3) المعدل فرض على الشركات ضرورة تخفيض قيمة الشهرة، عند الإقرار بانخفاض قيمتها، وتسجيل قيمة الخسارة كمصروف. وفي حالة استخدام الشركة طريقة الشهرة الكاملة يجب تحميل هذه الخسارة على كل من الشركة القابضة والمصالح غير المسيطر عليها كل حسب نسبته من الأرباح والخسائر. (Baker, 2011)

سمح معيار الإبلاغ المالي رقم (3) للمديرين في حالة إقرار الخسائر بإظهارها في قائمة الدخل (بين بند أرباح/ خسائر استثنائية وبند صافي الدخل). كما سمح المعيار إمكانية تأجيل اقتطاع الخسائر كليا أو جزئيا (على أمل ارتفاع القيمة العادلة خلال الفترات المستقبلية)، شريطة الإفصاح عن الخسائر في قائمة الدخل في بند خسائر استثنائية (غير العادية) قبل بند صافي الدخل.

كما يجب الإفصاح عنها في ملاحظات القوائم المالية موضحا الحقائق والظروف التي أدت إلى الخسارة، ومقدار الخسارة، وطريقة تحديد القيمة العادلة لوحدة توليد النقد المرتبطة بيها (هل كانت على أساس أسعار السوق المتداولة، أو أسعار الشركات المماثلة، أو القيمة الحالية أو أية طريقة تقييم أخرى)، وأيضا يجب الإفصاح إذا كانت الخسارة المعترف بها مقدرة ولم تكتمل بالشكل النهائي لأسباب في فترات لاحقة، أو طبيعة وقيمة لأية تعديلات جوهرية في التقدير الأولي للخسارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع القرارات الاستثمارية ونظرية الوكالة

2.4.1 المقدمة

2.4.2 الاستثمارات غير الملموسة

2.4.3 مفهوم القرارات الاستثمارية

2.4.4 تصنيفات القرارات الاستثمارية

2.4.5 أنواع القرارات الاستثمارية

2.4.6 نظرية الوكالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.4.1 المقدمة

الاستثمار هو التضحية بالثروة الحالية المؤكدة لقاء الحصول على ثروة في المستقبل غير المؤكد. (الراوي، 1999، ص28) وتتعدد أنواع الاستثمار وتتنوع طبقا للهدف والغرض والوسائل والعائد والمخاطر ومن أنواعها: الاستثمار الوطني، الاستثمار الأجنبي، الاستثمار المباشر، الاستثمار غير المباشر، الاستثمار الحقيقي، الاستثمار المالي: وهو شراء المشروعات القائمة، الاستثمار البشري: وهو تحسين خصائص العنصر البشري، الاستثمار قصير الأجل، الاستثمار طويل الأجل، الاستثمار ذو العائد السريع، الاستثمار ذو العائد البطيء.

إن القرارات الاستثمارية تعتبر ركنا أساسيا في نجاح الحياة الشخصية والمعنوية سواء أكانت أفرادا، أم شركات، أو حتى على مستوى الاقتصاد القومي بسبب الأنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية، وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات بالإضافة إلى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والإسكان والصحة والتعليم والسياحة.

تعتمد ديمومة نمو ونجاح الشركات على سلامة القرارات الاستثمارية التي تتخذها الإدارة. فعلى متخذ القرار في الشركات أن يكون قادراً على تمييز مصادر المعلومات المختلفة المتوافرة لديه واختيار واستعمال الملائم منها لخدمة القرار، وليتمكن من اتخاذ القرارات الرشيدة. (المخادمة، 2007).

2.2.4 الاستثمارات غير الملموسة

إن الاستثمارات غير الملموسة هي الأموال التي تنفق على نشاطات تولد أصولا غير ملموسة في الشركة، وقد أثبتت الدراسات أن هذه الاستثمارات تساعد الشركة على تحسين أدائها على المدى الطويل وتساعدها في الحصول على أفضلية تنافسية. (المطارنة، 2007)

وقد صنفت منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) الاستثمارات غير الملموسة الى ستة أنواع وهي:

1. الاستثمارات في تقنية المعلومات: مثل البرمجيات وقواعد البيانات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. التكنولوجيا وعمليات الانتاج: مثل البحث والتطوير والتصميم وحق الاختراع والامتياز.

3. الموارد البشرية: التدريب والتعليم خلال العمل وعمليات تحسين ظروف العمل والتحفيز.

4. الهيكل التنظيمي وإدارة المشروع: الإدراة المبدعة وأساليب العمل الجديدة وشبكات الموردين والممولين.

5. الإعلان والتسويق: أبحاث السوق والإعلان والعلامات التجارية وقوائم العملاء الحاليين وقوائم العملاء المحتملين والشهرة وشهادات الإنتاج وشهادات الجودة.

6. خصوصية الصناعة: مثل المعادن المكتشفة والترفيه والأدب والفن الأصيل.

وهناك تصنيف أخر للموجودات غير الملموسة التي تولد نتيجة الاستثمارات غير الملموسة وهي: (Kieso, et al. 2005)

1. الموجودات غير الملموسة المتعلقة بالتسويق: مثل العلامات والأسماء التجارية والشهرة.

2. الموجودات غير الملموسة المتعلقة بالعملاء: مثل قوائم العملاء.

3. الموجودات غير الملموسة المتعلقة بالفنون: مثل الأعمال الموسيقية واللوحات الفنية والأفلام والكتب والملكية الفكرية.

4. الموجودات غير الملموسة المتعلقة بالتعاقد: مثل حق الامتياز والرخص وعقود الإنشاء.

حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (38) "الموجودات غير الملموسة" شروط الاعتراف بالأصل غير الملموس وهي اذا كان من المحتمل أن تتدفق على الشركة منافع اقتصادية مستقبلية تعزى إلى هذا الأصل، وايضا اذا كان من الممكن قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق. أما اذا تم امتلاك هذا الأصل في عملية اندماج الأعمال فإن تكلفة هذا الأصل تكون بناء على تكلفته العادلة في تاريخ الامتلاك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وضح البند رقم (51) للمعيار المحاسبي الدولي رقم (38) بانه من الصعب في بعض الأحيان تقييم ما اذا كانت الموجودات غير الملموسة المولدة داخليا تستوفي شروط الاعتراف، وذلك لصعوبة تحديد قابلية الأصل لتوليد منافع اقتصادية مستقبلية محتملة، وايضا صعوبة تحديد تكلفة الأصل بشكل موثوق.

لذلك يتم عادة تجاهل الموجودات غير الملموسة المولدة داخل الشركة كليا عند إعداد البيانات المالية، وتسجيل جميع الأموال التي يتم استثمارها مصروفا يحمل على قائمة الدخل. وهذا الإجراء يؤدي الى تشويه البيانات وتحريفها وعدم الدقة في قياس أداء الشركة وتحديد مركزها المالي وتكلفة رأسمالها التي تعتبر عاملا في عملية صناعة قرار الاستثمار. (المطارنة، 2007)

2.4.3مفهوم القرارات الاستثمارية

تعددت المحاولات لوضع تعريف محدد لمفهوم عملية صنع القرارات الاستثمارية، فمنهم من عرفها على أنها "عملية اختيار بديل واحد من بديلين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية محددة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة" (حنفي، 1994، ص88).

وعرفها آخر بأنها " القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من أموال المنشاة في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو يكون عرضة إلى درجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد".

هناك العديد من القرارات الاستثمارية في الشركات، تختلف باختلاف طبيعة وظروف ونوع القرار المراد اتخاذه، وسلوك متخذ القرار، وطبيعة الهيكل التنظيمي والسلطات والصلاحيات المتبعة في الشركات، ومجموعة من الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالقرار. (المخادمة، 2007)

2.4.4 أهم تصنيفات القرارات: (سلطان، 2000، ص78-79)

1- القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة

a. القرارات المبرمجة (Programmed Decisions): هي القرارات التي تتصف بأنها روتينية ومتكررة، عادة يتم صنعها في المستويات التنفيذية ولا توجد فيها مخاطرة، بحيث يتم تحديد أساليب وطرق وإجراءات حل أو التعامل مع أية مشكلة مسبقا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرارات غير المبرمجة (Non - Programmed Decisions): تدخل القرارات الاستثمارية ضمن هذه المجموعة وهي تتصف بالقرارات غير الروتينية وغير المتكررة، عادة يتم صنعها في مستوى الإدارة العليا، حيث لا توجد إجراءات مسبقة لحلها، ويسودها نوع من حالة عدم التأكد. ومن الأمثلة على ذلك قرار الاندماج.

2- القرارات وفقا للمستوى الإداري:

a. القرارات الاستراتيجية (Strategic Decisions): تتخذ القرارات الإستراتيجية من قبل الإدارة العليا في المنظمة، وهي القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف والاستراتيجيات والسياسات الرئيسة للمنظمة والرقابة على الأداء العام فيها. تعتبر القرارات الاستثمارية من القرارات الإستراتيجية وذلك لتخطيطها لفترة طويل الأمد تنعكس نتائجها على المنظمة ككل. وتتصف القرارات في هذا المستوى بحالة عدم التأكد. ومن الأمثلة على ذلك قرار إنتاج منتجات جديدة، أو الدخول إلى أسواق جديدة.

b. القرارات الإدارية أو التكتيكية (Management Decisions): هي القرارات التي تتخذ من قبل المستويات الإدارية الوسطى، مثل القرارات المتعلقة بحل مشكلات التنظيم والرقابة على الأداء. ويقوم هذا المستوى بتحويل الخطط والاستراتيجيات إلى مهام ومسؤوليات يتم تنفيذها في المستوى التشغيلي, وتحتاج هذه القرارات إلى معلومات تأتي من مصادر داخلية وخارجية، ويتم اتخاذ هذا النوع من القرارات بفترات متباعدة نسبياً.

c. القرارات التشغيلية (Operating Decisions): هي القرارات التي تتخذ من قبل المستويات الإدارية الدنيا، وتتعلق بتسيير العمليات اليومية (عمليات البيع والشراء والإنتاج)، ومرتبطة بفترات زمنية قصيرة.

وعليه، فإن القرارات الاستثمارية هي جزء من القرارات الإستراتيجية غير المتكررة للشركة، والتي تستند على دراسات الجدوى الاقتصادية وتعتمد على أسس علمية، وتأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة على صنع القرار سواء أكانت عوامل داخلية كالمركزية، والروتين، والتدريب، أم عوامل خارجية منها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.4.5 أهم أنواع القرارات الاستثمارية (عبد الحميد، 2000، ص43)

1- قرار تحديد أولويات الاستثمار: يتم القرار باختيار البديل الأفضل من بين عدد من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الهدف. ويتم ترتيب أولويات الاستثمار وفقا للأولويات التي يحددها واهتمامات كل مرحلة، كتحقيق أكبر عائد أو منفعة خلال فترة زمنية محددة.

2- قرار رفض أو قبول الاستثمار: بعد دراسة الجدوى التفصيلية والمعلومات اللازمة عن البديل يكون أمام المدير فرص اختيار محدودة وهي قرار رفض أو قبول الاستثمار.

3- قرار الاستثمار في حالة التأكد والمخاطرة:

a. القرارات في حالة التأكد: يتم اتخاذ القرار بسهولة للمعرفة التامة لنتائج كل اختيار، ودرجة مخاطرة القرار معدومة أو قريبة من الصفر

b. القرارات في حالة المخاطرة: تعتمد بشكل كبير على دراسة الجدوى لأنها توفر الكثير من المعلومات اللازمة لصنع القرار. وكلما ابتعدت درجة المخاطرة عن 100% كلما كانت فرصة نجاح القرار أكبر، وكلما زادت درجة المخاطرة كلما احتاجت إلى المهنية والخبرة.

2.4.6 نظرية الوكالة (Agency Theory)

نشأت هذه النظرية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وهي عمليه تعاقديه بين أطراف متعاونة متصلة بالشركة تكرسها شروط عقد التوظيف المبرم بين ملاك الشركة (المساهمين) من جهة وإدارة الشركة من جهة أخرى، بموجب شروط صريحة أو ضمنية يكلف بموجبه الطرف الأول (الموكل) الطرف الثاني (الوكيل) بالقيام بأنشطة معينة لصالحه كما يفوضه باتخاذ القرارات نيابة عنه. (مطر، 2004، ص 100)

تعتمد هذه النظرية على عدة فرضيات أساسية، أهمها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. إن الموكل والوكيل هم عقلاء يعرفون مصلحتهم، ويسعون إلى تعظيم المنافع المتوقعة التي هي ستحدد التصرفات والقرارات.

2. الوكيل يسعى لتعظيم منفعته حتى لو كانت على حساب مصلحة الموكل. وهنا تنشأ نوع من تضارب المصالح بينهما مما يوجب وجود شروط محددة في العقد، ووجود نظام الحوافز لتقليص فرص حدوث التعارض إلى أدنى حد.

a. الوكيل يسعى لتعظيم صافي الربح للشركة للحصول على مكافأة أعلى و ذلك من خلال:

- تقليل المصاريف (تحويل المصاريف الحالية إلى الفترات اللاحقة)
- زيادة الأرباح (الاعتراف بالإيرادات المستقبلية في الفترة الحالية)
- تعظيم الأرباح من خلال التحول بتقييم المخزون من LIFO إلىFIFO

b. الموكل يسعى للوصول إلى صافي الربح الحقيقي للشركة

c. يمتلك الوكيل القدرة على الوصول إلى بيانات ومعلومات بالغة الأهمية. وإن الموكل لا يستطيع مراقبة سلوك الوكيل.

d. المدقق الخارجي يقدم تأكيدات حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة وأن القوائم المالية صحيحة حسب معايير المحاسبة وأن الإدارة قد عملت بكفاءة وإخلاص وهذا بدوره يخلى مسؤولية الإدارة ويعطي تأكيدات للمساهمين بأن أموالهم في الشركة مصانة وتدار بشكل جيد.

3. هناك مصالح مشتركة بين الإدارة والمساهمين تتمحور في استمرارية الشركة ونجاحها. (مطر، 2004، ص 101)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. المنظور الاقتصادي والمنظور المالي لنظرية الوكالة

وجهة النظر الاقتصادية تعتبر نظرية الوكالة هي العلاقة بين الموكل (المساهمين) الذي يقدم رأس المال ومتطلبات أخرى ممثلة في قيمة الشركة، وبين الوكيل الذي يقدم جهده، ويسعى كل منهما لتعظيم منفعته في نهاية الفترة المالية. وتمثل منفعة المساهمين في مقدار الزيادة في قيمة المنشأة في نهاية الفترة. أما منفعة الوكيل فهي تمثل قيمة الحافز ومقدار الزيادة في قيمة الشركة في نهاية الفترة المالية.

أما وجهة النظر المالية تتركز على ثلاثة مصادر وهي:

1. الملكية الجزئية للشركة بوساطة بعض المديرين

2. التمويل الخارجي للشركة والعلاقة بين الحافز الذي قد يمنح لحاملي الأسهم والعائد لحاملي السندات.

3. تخصص الموارد مما يؤثر على المنفعة المتوقعة لكل من الموكل والوكيل ومدى اتساق المعلومات المحاسبية بغرض اتخاذ القرارات والمفاضلة بين الخطط الموضوعة. يرى الباحث أن أهمية تدعيم الحافز للوكيل هو عدم إمكانية مشاهدة وقياس الجهد الكلي للوكيل، وأيضا لظهور التعارض بالمصالح بين الموكل والوكيل. ودائما تطلعات الموكل تكون في اختيار الوكيل الذي يعمل على تعظيم المنفعة والربحية (العلاقة بين الربحية والمخاطرة علاقة طردية). وأن دخول الوكيل في مجالات الربحية المرتفعة سيعود بالنفع على الموكل، واما اذا تجنب المخاطر فإنه قد يؤدي الى ضياع بعض الفرص الاستثمارية ذات الربحية المرتفعة على المساهمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس الدراسات السابقة ذات الصلة

2.5.1 الدراسات السابقة باللغة العربية

2.5.2 الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة باللغة العربية

دراسة العمري وبدور، (2009)، بعنوان: "أثر الاندماج على الأداء المالي والربحية: دراسة تطبيقية في البنوك التجارية الأردنية"

استهدفت الدراسة الى التعرف على أثر اندماج البنوك التجارية الأردنية في القيمة السوقية لأسهم البنوك المندمجة وربحيتها ونسبة المديونية فيها، وإظهار الفروق المالية لهذه البنوك قبل الاندماج وبعده. اختبر الباحثان ثلاث فرضيات لتحقيق أهداف الدراسة وهي:

1. **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القيمة السوقية لأسهم البنوك قبل الاندماج وبعده.**
2. **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ربحية البنوك قبل الاندماج وبعده.**
3. **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مديونية البنوك قبل الاندماج وبعده.**

استخدم الباحثان في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد تم تحليل البيانات ومعالجتها بإستخدام برنامج الحزم الاحصائية (SPSS)، من خلال تحليل القيمة السوقية للسهم، ومعدل العائد الى إجمالي الموجودات والذي يقيس الربحية ونسبة المديونية للبنوك التجارية قبل عملية الاندماج وبعدها.

تكون مجتمع الدراسة من البنوك المندمجة خلال الفترة الواقعة بين عام 2002 ولغاية 2005، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة بوضوح بالحصول على قائمة تحتوي على أسماء البنوك تلك من نشرات سوق عمان المالي والبنك المركزي. وتم اختيار عينة الدراسة من البنوك كافة التي تم فيها الاندماج وهي: البك التجاري الأردني، وبنك سوسيته جنرال الأردن، والبنك الأهلي الأردني.

أهم ما توصلت إليه الدراسة أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالقيمة السوقية لأسهم البنوك وربحيتها قبل عملية الاندماج وبعدها، إذ إن عملية الاندماج قد أدت الى تحسن القيمة السوقية وزيادة الربحية للبنوك بعد عملية الاندماج. وأظهرت النتائج كذلك أن عملية الاندماج قد أدت الى زيادة قوة البنوك في السوق وزيادة مكاسبها بشكل عام وانخفاض مديونيتها. نظرا لكبر حجمها، وتطلعها إلى الخروج من مشكلة الفشل أو التعثر المحتملة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أوصى الباحثان بضرورة عمل دراسة تحليلية لظاهرة الاندماج وتشجيعها شريطة عدم حدوث احتكار للخدمات المقدمة. وضرورة الافادة من الكفاءات الإدارية في الشركات المندمجة. وضرورة توافر الضوابط القانونية اللازمة لعمليات الاندماج.

دراسة قباجة، (2009)، بعنوان: "أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المعنوية على محتوى القوائم المالية والوعاء الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

استهدفت الدراسة الى بيان أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المعنوية على محتوى القوائم المالية والوعاء الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية. بلغ حجم مجتمع الدراسة من (814) مكون أولا من (214) لشركة مساهمة عامة مسجلة وعاملة رسميا في الأردن كما هو بتاريخ 2006/12/31، وثانيا من (600) مقدر ضريبي في دائرة ضريبة الدخل. تم اختيار عينة طبقية عشوائية بحجم (108) وتم توزيع إستبانات على عدد حجم العينة وكان عدد الإستبانات المستلمة (102) إستبانة اي بنسبة إستجابة عالية تقدر (94.4%) وتم إجراء مقابلات مع 15% من أفراد العينة.

أهم ما توصلت إليه الدراسة إنه بتوافر سوق نشط للأصول المعنوية تحقق الحيادية والموضوعية نسبيا، واستخدام القيمة العادلة يقلل من الأرباح الصورية ويحافظ على قيمة الشركة من التاكل في ظل التضخم ويساعد على إيجاد مؤشرات تحليل مالي أكثر دقة، ولكن توصل الباحث إلى عدم وجود أسواق نشطة للأصول المعنوية في الأردن، كما توجد مشاكل مختلفة عند الاعتراف وقياس الأصول المعنوية في الشركات المساهمة.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام المشرعين لعلم المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية بإعادة النظر في معيار المحاسبة الدولي رقم (38) ودراسة إمكانية الاعتراف بالأصول المعنوية المولدة داخليا. وتحديد قيمة هذه الأصول تحت جهات فنية حتى لا يتم تجميل الأرباح، وضرورة قيام المشرعين لعلم المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية بدراسة إمكانية الاعتراف بالارتفاع في قيم الأصول المعنوية في قائمة الدخل.

دراسة المطارنة، (2007)، بعنوان: "الاستثمارات غير الملموسة وأثرها على التكلفة الكلية لرأس المال في الشركات الأردنية لصناعة الأدوية والكيماويات".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استهدفت الدراسة إلى معرفة أثر تكلفة رأس المال المستثمر في الاستثمارات غير الملموسة على التكلفة الكلية لرأس المال في الشركات الأردنية لصناعة الأدوية والكيماويات. وتهدف هذه الاستثمارات غير الملموسة الى توليد موجودات غير ملموسة مثل تقنية معلومات ورأس المال البشري والأسماء والعلامات التجارية التي تساعد في تمكين المشروع على امتلاك أفضلية تنافسية تساعده على النمو والتطوير وتحقيق أهدافه.

قام الباحث بتقسيم الاستثمارات غير الملموسة الى الاستثمار في البحث والتطوير والاستثمار في رأس المال المنظمي، وقد تم قياس رأس المال المنظمي من خلال رسملة المصروفات البيعية والإدارية والعامة التي من المتوقع أن تتسبب في تدفق منافع اقتصادية مستقبلية على المنشأة. وقام الباحث بفحص أثر الإفصاح عن الاستثمارات غير الملموسة وفحص صفات هذه الاستثمارات المتمثلة في المخاطرة وعدم تماثل المعلومات وتدني السيولة. كما تم استخدام نسبة Tobin's Q لفحص مستوى الموجودات غير الملموسة في الشركات عينة الدراسة.

توصل الباحث ان مستوى الإفصاح عن هذه الاستثمارات متدني وليس له أثر ذو دلالة إحصائية على تكلفة رأس المال. وأيضا لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستراتيجة التحالف في الاستثمارات غير الملموسة على تكلفة رأس المال. إلا أن الباحث أكد ان الاستثمار في البحث والتطوير والاستثمار في رأس المال المنظمي يؤديان الى زيادة عائد المنشأة في العام التالي، وان زيادة الاستثمار في البحث والتطوير بمقدار 1% من اجمالي الموجودات تؤدي الى زيادة تكلفة رأس المال بمقدار 3.9 نقطة اساسية، وفي المقابل فإن زيادة مقدارها 1% من إجمالي الموجودات تؤدي الى خفض تكلفة رأس المال بمعدل 3.7 نقطة أساسية.

وقد أوصت الدراسة بزيادة الاستثمار في البحث والتطوير من أجل ايجاد منتجات جديدة وتطوير وتحسين المنتجات القائمة، وعلى الشركات استخدام الموارد التي يتم استثمارها في رأس المال المنظمي بطريقة فعالة وكفؤة. وضرورة انتباه إدارة الشركات الى أهمية الإفصاح الاختياري لهذه الاستثمارات الذي يؤدي الى خفض تكلفة رأس المال. وضرورة تحديث التشريعات المتعلقة بالإفصاح. كما يجب على شركات قطاع الأدوية تفعيل التعاون والتحالف فيما بينها.

دراسة إمام همام، (2007)، بعنوان: "التحليل المحاسبي لقرارات اندماج الشركات وانعكاسها على القوائم المالية للشركات الدامجة – دراسة تطبيقية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استهدفت الدراسة إلى تحليل المعايير المحاسبية والتشريعات المحلية في معالجة المشاكل المحاسبية المترتبة على اندماج الشركات ودراسة دور التحليل المحاسبي والمالي في ترشيد قرارات الاندماج وتقييم أداء الشركات الدامجة ومعرفة مدى تعبير القوائم المالية للشركات الدامجة بعد الاندماج عن أهداف الاندماج.

حدد الباحث مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية في بورصتي مصر والإسكندرية والتي قامت بمشاريع اندماج مع شركات أخرى وذلك خلال الفترة من 1999/1998 وحتى 2001/2000 وذلك بهدف ضمان سلسلة زمنية قبل وبعد الاندماج. وكان عددها (13) ثلاث عشرة شركة فقط وعينة الدراسة ست شركات. حلل الباحث بيانات فعلية مستخرجة من القوائم المالية لعينة الشركات خلال سلسة زمنية قبل وبعد الاندماج لبيان أثر نشاط الاندماج على القوائم المالية للشركات الدامجة.

توصل الباحث من خلال دراسته النظرية بأن هناك توافقا دوليا للمعايير المحاسبية تم توحيد المعالجة المحاسبية لاندماج الشركات باعتماد طريقة الشراء فقط. واتجهت مصر نحو التوافق الدولي وأصدرت المعيار المحاسبي رقم (29) بعنوان تجميع الأعمال. أما من الناحية التطبيقية فقد تبين قلة حالات اندماج الشركات في مصر التي لم تتجاوز ثلاث عشرة شركة خلال إحدى عشرة سنة (من 1996 وحتى 2006) رغم توجه العالم نحو التكتلات الاقتصادية الكبيرة. وأيضا كانت نتائج البحث تشير إلى عدم وجود اتفاق بين هذه الشركات حول فروض الدراسة.

وعليه، أوصى الباحث بضرورة زيادة توعية الشركات عن اندماج الشركات لزيادة القدرة التنافسية وتجنب قرارات الاندماج العشوائي، وبضرورة زيادة الإعفاءات الحكومية المرتبطة بنشاط الاندماج وإنشاء دائرة متخصصة لمناقشة ودراسة مشروع الاندماج والتقرير عن مدى صلاحية المشروع للتنفيذ، واستخدام نظم الخبرة للتنبؤ بنجاح أو فشل الاندماج.

دراسة النوايسه، (2006)، بعنوان: "تقويم استثمارات الشركات القابضة في شركاتها التابعة"

استهدفت الدراسة إلى التعرف على المعايير المحاسبية التي طبقتها الشركات القابضة في تقويم استثماراتها في شركاتها التابعة ومدى التزام الشركات القابضة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) في تقويم استثماراتها في شركاتها التابعة ومدى التزامها بالفقرة رقم (11) من معيار المحاسبي الدولي رقم (28) وبالفقرتين رقم (24 و25) من معيار المحاسبي الدولي رقم (27).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدم الباحث أسلوبين في التحليل هما الاستبانة ودراسة ثلاث شركات قابضة أردنية لتحليل استثماراتها في شركاتها التابعة. حيث بلغ حجم عينة الدراسة (34) فردا من اصل مجتمع الدراسة المكون من (45) فردا كالتالي: منهم (22) مديرا ماليا ومحاسبا للشركات القابضة الأردنية و(23) مدقق حسابات خارجي، وكانت نسبة استرداد الاستبانات (75.6%) من مجتمع الدراسة.

توصلت الدراسة إلى عدم إلتزام العاملين ومدققي الحسابات في الشركات عينة الدراسة بشكل تام بمتطلبات المعايير المحاسبة الدولية. وعليه أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات القابضة بتطبيق متطلبات المعايير المحاسبة الدولية وتدريب العاملين في الدوائر المالية على برامج المحاسبة المتقدمة وبرامج المعايير، بالاضافة إلى ضرورة دعم الباحثين وأبحاثهم. كما دعت المنظمات المهنية الأردنية إلى تعريب التغيرات على المعايير ودعم جهود البحث العلمي.

دراسة القطاونة، (2006)، بعنوان: "تأثير تطبيق القيمة العادلة على جودة البيانات المالية، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول".

استهدفت الدراسة بيان بعض التأثيرات التي ترافق تطبيق القيمة العادلة في الشركات المساهمة العاملة على جودة البيانات المالية من خلال دراسة تأثيرها على البيانات المالية وخصائص المعلومات المحاسبية كما هي في المعايير المحاسبية الدولية. وتم ذلك من خلال إعداد إستبانتين تم توزيعهما على كل شركة من الشركات مجتمع الدراسة المكون من جميع الشركات المساهمة المدرجة أسهمها ضمن بورصة عمان في السوق الأول وكما هي بتاريخ 2006/1/1 والبالغ عددها (88) شركة. أي تم توزيع (176) استبانة وإجراء التحليل الإحصائي على (141) استبانة بما شكل نسبة (80.11%) من إجمالي الاستبانات الموزعة.

توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرا لتطبيق القيمة العادلة أولا على البيانات المالية؛ حيث تبرز المخاطر المرتبطة بالبيانات المالية والإفصاح عن البيانات والمعلومات المحاسبية والاعتراف المحاسبي للبيانات. ثانيا على خصائص المعلومات المحاسبية؛ حيث تبرز جوهر وحقيقة المعلومات المالية والتمثيل الصادق للواقع الاقتصادي للمنشأة وقابلية المعلومات المالية للمقارنة. وعليه أوصت الدراسة بضرورة توعية المحاسبين بأهمية التأثيرات للقيمة العادلة وعقد الندوات التي تبين أهمية معايير المحاسبة الدولية.

دراسة الصوفي، (2006)، بعنوان: "تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إلتزام الشركات الصناعية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وما هي المعايير غير المطبقة وقياس العلاقة بين تطبيق المعايير ومؤشرات الأداء المالي من خلال استبانة تم توزيعها على العينة العشوائية والبالغ عددها (31) شركة من أصل مجتمع الدراسة المكون من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرج أسهمها في بورصة عمان والبالغ وعددها (87) شركة، أي ان بنسبة العينة كانت (35%) من المجتمع.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين معايير المحاسبة الدولية وكفاءة الأداء المالي، لذلك أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الى مستوى دائم ومنح حوافز تشجيعية من قبل البورصة وغرفة الصناعة ووزارة الصناعة والتجارة للشركات الى تحقيق أعلى درجة تطبيق لمعايير المحاسبة الدولية، والعمل على تدريب موظفي الدوائر المالية على كيفية التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية.

دراسة الزعبي، (2005)، بعنوان: "القياس المحاسبي المستند الى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان".

استهدفت الدراسة الى معرفة الرغبة في استخدام القيمة السوقية العادلة في تقييم جميع انواع الأصول واكتشاف فيما إذا كانت ظروف البيئة الأردنية تتوافق او تتعارض مع تطبيق هذا المدخل كمقياس محاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان من خلال توزيع استبانة على عينة الدراسة المكونة من (59) مديرا ماليا من أصل (91) يعملون في الشركات الصناعية الأردنية. حيث تم إسترداد (36) استبانة بمعدل (63%).

توصلت الدراسة إن هناك تمسكا بالاستمرار في إستخدام التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي من قبل جميع الفئات. وان القيمة السوقية العادلة لا تشكل أهمية كبيرة للفئات المستهدفة وهناك غموض في فهم هذا المدخل في القياس المحاسبي في البيئة الأردنية رغم الاتفاق الكبير عند جميع فئات العينة بان هذا المنهج يعزز وجود الكثير من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

أوصت الدراسة بضرورة قيام الباحثين بدراسة اسباب تمسك التشريعات الضريبية بالتكلفة التاريخية وتشجيع مدققي الحسابات على تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الشركات الصناعية من خلال التعاون مع المديرين الماليين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة واكد، (2005)، بعنوان: "أثر اندماج الشركات المساهمة العامة الأردنية على أدائها المالي".

استهدفت الدراسة الى التعرف وتحديد الاثار المترتبة من اندماج الشركات على ادائها المالي من ناحية السيولة والربحية وحجم المبيعات وإيرادات أسهمها وعلى درجة اعتمادها على التمويل الداخلي. تمت الدراسة على عشر حالات من اندماج الشركات الأردنية المساهمة العامة الصناعية والخدمية التي اندمجت خلال الفترة الواقعة بين عام (1990 وعام 2001). اعتمد الباحث على تحليل النسب المالية التي تشكل فرضيات الدراسة الفرعية واعتبر كل شركة عينة مستقلة عن الشركات الناتجة عن الاندماج ثم قام بمقارنة نتائج أدوات التحليل لكل واحدة من الشركتين التي اندمجت مع نتائج ادوات التحليل لمالي نفسها للشركة الناتجة عن اندماجهما.

توصلت الدراسة إلى أن عملية الاندماج لم تؤد الى حالات أفضل في تعزيز الأداء المالي ولم يكن لإعفاء الشركات المندمجة من الضرائب تأثير كبير على عينة الدراسة. ولذلك أوصت الدراسة بتحسين وتطوير الكفاءات الإدارية للشركات المندمجة وبضرورة عمل دراسات معمقة وتفصيلية للوقوف على الاسباب المانعة لارتفاع الأداء المالي للشركات المندمجة نتيجة تخفيض المصاريف الادارية.

دراسة الطرايرة، (2005)، بعنوان: "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن".

استهدفت هذه الدراسة الى تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ القرارات الإقتصادية من خلال تسليط الضوء على أهم قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة والتعرف إلى مدى التزام البنوك بها ومعرفة أهمية قواعد الإفصاح من وجهة نظر كل من المستثمر والمحلل. تم ذلك من خلال إعداد مؤشر لقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية وتنطبق على عينة الدراسة

استنتجت الدراسة أن البنوك تقوم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في معالجة بعض العمليات المالية المتعلقة بالأدوات المشتقة والتحوط، عدم وجود الاهتمام الكافي من الجهات المسؤولة عن مراجعة البيانات المالية السنوية. وقد توصلت إلى أن هناك بعض الاختلافات بين تعليمات البنك المركزي الأردني ومعايير المحاسبة الدولية، تبين عدم التزام البنوك بالإفصاح عن قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة. وعليه أوصت الدراسة بضرورة حث البنوك على الالتزام بتزويد مستخدمي البيانات المالية بالإفصاحات المطلوبة حول القيمة العادلة وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة الجعارات، (2004)، بعنوان: "وضع معيار محاسبي معدل للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول وأثر ذلك على تحسين الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية"

هدفت الدراسة بشكل اساسي إلى وضع مقترح لمعيار محاسبي معدل للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول والصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية يمكن تطبيقه في الأردن أمام العقبات التي تعترض تطبيقه بما يكفل تحسين الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية. كما هدفت الدراسة إلى التعرف على تحسين الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية والتعريف بالانخفاض في قيمة الأصول.

اعتمد الباحث في دراسته على تصميم استبانة مكونة من اربع فرضيات عدمية مفادها عدم إمكانية وضع مقترح للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 يؤدي الى زيادة ملاءمة وموثوقية واعتمادية معلومات القوائم المالية بالاضافة إلى زيادة اتساق القيم التي تحتويها القوائم المالية ومدى قابلية هذه القوائم للمقارنة. تم توزيع هذه الاستبانة على عينة عشوائية وقد استلم منها (292) استبانة.

من أهم ما توصل إليه الباحث هو عدم ملاءمة النص الأصيل لمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول للتطبيق في الأردن بسبب وجود نواح تعقيدية جعلته معيارا نظريا ادى الى عدم الالتزام بتطبيقه بصيغته الأصلية. وقد توصل إلى وجود علاقة ضعيفة بين الخبرة العملية والمتابعة للمعايير المحاسبة الدولية. وانه توجد إمكانية وضع مقترح للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36، وإعادة صياغة الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية بنموذج جديد، والتوصل الى بديل تقييم جديد أطلق عليه تكلفة الاستبدال بتقدير المماثل الجديد. وأيضا ان الانخفاض لم يعد سياسة محاسبية فقط بل تعدى الأمر الى كونه سياسة اقتصادية ترمي الى تجديد الأصول.

وأهم توصيات الدراسة هي ضرورة تبني المعيار المقترح وإرسال نسخ من الدراسة الى دائرة ضريبة الدخل، والمجمعات المهنية العالمية كمجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي. بالإضافة إلى إلزام وزارة التربية والتعليم بتحديث مناهج المحاسبة للتعليم التجاري وإلزام المعاهد والجامعات بإدخال مساق المعايير المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة نعمان، (2003)، بعنوان: "استخدام التحليل المالي في بيان نجاح او فشل اندماج الشركات، دراسة تطبيقية على قطاع الصناعة في الأردن".

استهدفت الدراسة الى تناول موضوع الاندماج بشكل عام لمعرفة كيفية استغلال هذا الأسلوب في تحقيق المكاسب المرجوة منه (كزيادة قيمة حقوق الملكية والافادة من كبر حجم المجموعة) من خلال إستهدافها لجميع حالات الاندماج في قطاع الصناعة والتأمين وتم اختيار عينة الدراسة من هذه الشركات في الفترة الواقعة ما بين (1989 و2001). إعتمدت الدراسة اولا على مجموعة من النسب المالية كأساس للتحليل وثانيا أسلوب دراسة المقارنة بين نتائج التحليل.

توصلت الدراسة إلى ان هناك أثرا ايجابيا لعملية الاندماج وهي أكثر نجاحا في قطاع الصناعة من قطاع التأمين، وقد ساعدت عملية الاندماج على زيادة ثقة المستثمرين والمساهمين في الشركات المساهمة. إن استخدام بعض النسب والمؤشرات المالية بعملية التحليل المالي لها دور فعال في الحكم على نجاح أو فشل اندماج الشركات. وأوصت الدراسة بوجوب إخضاع عملية الاندماج الى عملية الرقابة والتحليل المالي المعتمدة من قبل الجهات المسؤولة سواء أكانت حكومية أم خاصة، وعدم السماح للشركات المساهمة العامة القيام بعمليات الاندماج العشوائي إلا بعد موافقة لجان متخصصة، وضرورة الإفصاح عن نتائج التحليل للأطراف ذات العلاقة من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية

دراسة (Detzen & et al, 2012) ، بعنوان:

"Executive compensation and goodwill recognition under IFRS: Evidence from European mergers".

انطلاقا من نظرية الوكالة، إفترض الباحثون أن مديري الحسابات ينتهزون عمليات اندماج الأعمال من خلال الاعتراف في الشهرة بقيمة تتجاوز قيمتها الاقتصادية. وعليه تمت دراسة العلاقة بين المكافآت النقدية قصيرة الأجل للمديرين التنفيذيين ومبلغ الشهرة المعترف بها حسب طريقة الاستحواذ لمعايير الإبلاغ المالي. توصلت الدراسة مع زيادة المكافأة النقدية المكثفة للمديرين فإنهم يعترفون أكثر في الشهرة، ويشير التحليل الأكثر تفصيلا إلى أن هذه العلاقة ليست خطية. وان الشركات التي تعطي مكافأة محددة للمديرين التنفيذيين بإعطاء نسبة مئوية معينة من الراتب قد تتم إعادة تنظيم مصالح المساهمين والمديرين فيها، ويتم تجنب ارتفاع مخاطر انخفاض القيمة في المستقبل.

صمم الباحثون الفرضيتين التاليتين:

1. في عمليات الاستحواذ، يعترف مديرو الشركات في الشهرة بشكل أكبر إذا كانت مجموع تعويضاتهم مبنية على أساس مكافأة نقدية مكثفة .

2. إن المكافأة النقدية المكثفة تؤثر على قرار المديرين في الاعتراف بالشهرة فقط أقل و/ أو فوق درجة معينة.

لغرض الدراسة، تم استبعاد المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين بسبب اختلاف البيانات المالية لهذه الشركات إلى حد كبير عن تلك الشركات الأخرى. ولهذا لم تهتم الدراسة بالاختلاف المحاسبي بين الشركات المالية وغير المالية لأن نماذج انحدار الدراسة اعتمدت فقط على نطاق أرقام محاسبية محددة التي يتم تقديمها بشكل مختلف من في المؤسسات المالية. وقد تكون مجتمع الدراسة من 600 شركة ذات عمليات الاستحواذ، وتم جمع المعلومات عنها بوساطة ستوكس أوروبا (Stoxx Europe) خلال الفترة 2005/01/01 ولغاية 2008/12/31. تم استبعاد الشركات التي لم تتقيد بمعايير الإبلاغ المالي في إعداد تقاريرها المالية. وبالتالي أصبح عدد عينة الدراسة 315 شركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكدت النتائج على فرضيات الدراسة بأن المديرين التنفيذيين الذين تشكل مكافآتهم النقدية ما بين 150٪ و200% من رواتبهم الأساسية ما قبل الاستحواذ يعترفون في الشهرة بقيمة تتجاوز قيمتها الاقتصادية. وبالتالي إن هؤلاء المديرين التنفيذيين يتوقعون الحصول على مكافآت نقدية أكبر وخاصة ان الشهرة لن تستهلك على أساس القسط الثابت. وقد قدمت الدراسة دليلا بأن مديري الشركات ينتهزون اتخاذ القرارات المحاسبة من أجل تعظيم مصالحهم الشخصية .

وتشير النتائج إلى أن الشركات يجب أن تتضمن تحديد سقف المكافأة في التعويضات، مثلا تحديد

سقف المكافآت النقدية للمديرين التنفيذيين إلى نسبة مئوية معينة من الراتب الأساسي وهذا قد يجنب الشركات انتهازية المحاسبة لعمليات الاستحواذ وزيادة قيمة الشهرة.

تماشيا مع نظرية الوكالة والتي تشير إلى ضرورة تصويب صراع المصالح بين المساهمين والمديرين. أن من خطوات التصويب هو عمل اتفاقية التعويض ماليا والتي تحفز المديرين على أداء وظائفهم بفعالية .

كان بالامكان التأكيد على الفرضية الأولى التي تشير إلى وجود علاقة خطية بين المكافآت النقدية والاعتراف في الشهرة، بينما وجد على ما يبدو عدد معين من الملاحظات فقط. على وجه التحديد، تم تحديد النتائج إلى ان المديرين التنفيذيين تتأثر حوافزهم بالمكافآت النقدية. إذا كانت المكاافآت النقدية ما بين 150٪ و 200٪ من الراتب الأساسي للمديرين التنفيذيين، نجد أن المديرين يعترفون أكثر في الشهرة. ان الدراسة لها آثار على الشركات التي تستخدم ترتيبات التعويضات وغالبا ما تشمل هذه الاتفاقات التي تحدد سقفا لمقدار المكافأة النقدية التي يمكن للمدير كسبها. وتمت ملاحظة سلوك الانتهازية عند المديرين الذين مكافآتهم النقدية تفوق 150٪ من الراتب الأساسي، فإننا نستنتج أن الشركات يجب أن تثبت سقف مكافأة على هذا المستوى. وأن يحصل المديرون التنفيذيون على مكافأة عند تعديل الشهرة بقيمة أكبر من عدم تعديل الشهرة. ومزيدا من التحليل يبين أنه في السنوات اللاحقة، نسبة انتهازية المكافأة النقدية للمديرين التنفيذيين ستنخفض الى أقل من المستويات ما قبل الاستحواذ، بينما تعود مكافآت مديرين تنفيذيين آخرين إلى مستويات ما قبل الاستحواذ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (Tyrone & et al ,2011)، بعنوان:

"Emerald Article: Goodwill impairment testing under IFRS: a false impossible shore?"

هدف البحث الى ممارسة اختبار انخفاض قيمة الشهرة في أستراليا وتقديم دليل على مدى الالتزام فيما يتعلق في متطلبات الإفصاح في معايير الإبلاغ المالية (IFRS). وقد تم استخدام المحفوظات التجريبية مع التركيز على ملاحظة شكل الإفصاحات في الحسابات المالية المدققة ل200 شهرة لشركات مدرجة في سوق الأوراق المالية الأسترالية في عام 2006. وكانت نتائج البحث تقدم أدلة على عدم امتثال المنظمة لمتطلبات الإفصاح في معايير الإبلاغ المالية (IFRS) والمتعلقة بإختبار انخفاض قيمة الشهرة في الشركات الأسترالية. وكان هناك مستوى عال من الصعوبة واجهت المنظمات ذات الموارد الكافية في التحديات المرتبطة بالتغيير في ممارسة إعداد التقارير المالية في وقت اعتماد متطلبات معايير الإبلاغ المالي IFRS في أستراليا.

في حين أن الدراسات السابقة لاختبار انخفاض الشهرة درست سعر الخصم بوساطة وحدات الإبلاغ كمتغير واحد، بينما هذا البحث قدم رؤى تجريبية في جميع جوانب اختبار انخفاض قيمة الشهرة.

إن نتائج البحث قدمت دليلا على منهجية عدم الامتثال لمتطلبات الإفصاح في معايير الإبلاغ المالية (IFRS) والمتعلقة في اختبار انخفاض قيمة الشهرة في الشركات الأسترالية. وقد أشارت أيضا إلى أوجه القصور في الإجراءات الفنية المستخدمة من قبل الشركات لأن أرصدة الشهرة تخضع إلى تقييم انخفاض القيمة. بالنظر إلى النقص في أدبيات مستوى الامتثال، يبدو وأن هذا سؤال مفتوح، على الرغم من التعقيدات العالية لمعايير المحاسبة التي تركز على مسائل مثل اندماج الأعمال، والأدوات المالية، وكذلك المطلوبات الطارئة (التعقيد تبدو ميزة لهذه الموضوعات كقواسم مشتركة مع اختبار انخفاض القيمة)، ويبدو من الشجاعة أن تفترض قوة مستويات الامتثال هي مشكلة.

وقد ختم الباحث نتائج دراسته بالقول: قد تكون إشارة إلى أن واضعي السياسات لمعايير الإبلاغ المالي لديهم معايير معقدة، غير عملية، مفاهيم صعبة، أي أن أمل الامتثال المنهجي، يبقى أقل من إنتاج معلومات الخدمة عبر التطبيقات ليس أكثر من سراب - شاطئ المستحيل الكاذب؟ وللباحثين على الأقل، هذه الألغاز مهيأة للتحديات ونأمل أن لا يمر زمن طويل دون إجابة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (Baker,2011)، بعنوان:

"The recent changes to the calculation of goodwill and their impact on non-controlling interests".

تحدث الكاتب (محاضر رئيس في كبلان المالية في لندن Kaplan Financial in London) عن التغييرات الجذرية بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (27) "القوائم المالية الموحدة" ومعيار الإبلاغ المالي رقم (3) "اندماج الأعمال"، الذي تمت مراجعتهم في شهر كانون الثاني (2008) وعمل بهم بعد شهر تموز (2009).

أهم هذه التغيرات كانت على طريقة حساب الشهرة التي كانت حسب الطريقة التقليدية (الطريقة الجزئية) تعتبر الشهرة حق الشركة القابضة فقط ولا يحق للحقوق غير المسيطر عليها (أو ما كان يسمى بحقوق الأقلية) امتلاك جزءا منها. اما الطريقة البديلة لإحتساب الشهرة هي الطريقة الكاملة وتتم بأخذ تكلفة استثمار القابضة في الشركة التابعة بالإضافة إلى القيمة العادلة لحصة حقوق غير المسيطر عليها ومقارنتها (القيمة العادلة للشركة التابعة) مع القيمة العادلة لصافي أصول التابعة. وقد أعطى معيار الإبلاغ المالي رقم (3) المعدل لاندماج الأعمال الحق للشركات إما باختيار الطريقة الجزئية أو الطريقة الكاملة وهذا الحق بالاختيار قد يكون نقطة ضعف للمعيار لاحتمالية عدم ثبات استخدام نفس الطريقة داخل المجموعة الواحدة التي لديها عدة شركات تابعة.

يتطلب معيار الإبلاغ المالي رقم (3) المعدل مراجعة الشهرة سنويا من أجل فحص انخفاض القيمة، وفي حال وجود انخفاض يجب تخفيض قيمة الشهرة وتسجيل الخسارة كمصروف. وفي حالة إستخدام الطريقة الكلية تحمل الخسارة على القابضة وعلى الحقوق غير المسيطر عليها حسب حصص الملكية لكل منهما.

دراسة مجلس المبادئ والتدريب لجمعية الإدراة المالية بالعناية الصحية، (HFMA P&P Board, 2011)، بعنوان:

"Not-for-Profits Trek into For-Profit, Accounting: Goodwill Impairments "

استهدفت هذه الورقة إلى توضيح القضايا المتعلقة باندماج الأعمال للمنظمات غير الربحية، ففي شهر كانون الثاني (2010) عدل مجلس معايير المحاسبة الأمريكية المعايير المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم هذه التعديلات الجوهرية والتي تخص المنظمات غير الربحية هي طريقة معالجة الشهرة والأصول غير الملموسة؛ بحيث يتم تقدير الشهرة من أجل تقدير قيمة الانخفاض بدلا من طريقة الإطفاء، وبهذه الطريقة أو التعديل تصبح مشابهة لطريقة المعالجة في الشركات الربحية.

إن التوجهات الجديدة خلقت تحديات محاسبية وتحديات لقيمة المنظمات غير الربحية، وبما إن المنظمات غير الربحية تؤمن بأن عملية الاندماج قد تكون محركا إستراتيجيا وتكامليا لتنفيذ أهدافها بنجاح لتحقيق رسالتها، ونظرا لكون الشركات الربحية تتعامل مع هذه الظروف منذ عدة سنين، فإن المنظمات غير الربحية تطبق حاليا نفس المبادئ المحاسبية ومفهوم القيمة العادلة وهذا يمكنها من تجاوز التحديات واتخاذ قرارات الاندماج بنجاح.

دراسة (Pacharn, 2010)، بعنوان:

"Accounting for Goodwill and Incentive to Invest in Intangible Assets"

استهدفت الدراسة مقارنة القرارات الاستثمارية لإدارة الشركات القابضة في معالجة الأصول في ظل قوانين المعايير المحاسبة الدولية القديمة لاستهلاك (إطفاء) الأصول وقوانينها المعدلة الجديدة التي تفحص انخفاض تكلفة شراء الشهرة دوريا بمقارنة القيمة الدفترية مع القيمة السوقية.وذلك من خلال نموذج تحليل صممه الباحث، ووفر الظروف لاتخاذ القرارات الاستثمارية المثلى مع افتراض أن مدة عقد المدير مع الشركة سنتان.

أفاد الباحث بأن قرارات المدير الاستثمارية تؤثر على مقدار الانخفاض المتوقع، والدليل على ذلك أنه لو تم الاستثمار في الأصول المتولدة داخليا لكان مقدار الانخفاض المتوقع للشهرة صفرا، وعليه لن تختلف قيمة انخفاض الشهرة مهما كانت نسبة حجم الاستثمار في الأصول المتولدة داخليا.

توصل الباحث في ظل قوانين الاستهلاك القديمة إن قرار الاستثمار في الأصول المتولدة داخليا يعتبر عقبة أمام مديري الشركات أكثر من المساهم، وأيضا إن هذا القرار (الإستثمار في الأصول المتولدة داخليا) لدى مديري الشركات يعتبر أكثر صعوبة في ظل استخدام قوانين فحص انخفاض قيمة الشهرة. ومع ذلك، فإن المديرين يوظفون عقبات أخرى لاستثمار جزئي في الأصول المتولدة داخليا لأنها تساعد في تقليل خسارة انخفاض الشهرة. وأوصى الباحث الشركات وواضعي معايير المحاسبة الاهتمام بجانب المزايا والمحفزات إلى جانب معايير التقييم التي هي جوهر الاهتمام في الوقت الحالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (Bontas, et al., 2009)، بعنوان: "Issues on recognition, measurement and impairment of goodwill"

استهدفت الدراسة توضيح الفرق بين معيار الإبلاغ المالي رقم (3) لاندماج الأعمال الصادر عام (2004) والذي تم تعديله عام (2008)، وخاصة المعالجة المحاسبية للشهرة من حيث الاعتراف والقياس.

فالشركات تستخدم مواردها أو الديون من أجل شراء أو توليد عناصر داخلية مثل التراخيص وحقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية والاستيراد الحصص، والامتيازات، والعملاء المخلصين، ومعرفة السوق، والعقود مع الموزعين وغيرها من الأصول غير الملموسة التي تم تعريفها بأنها الأصول غير النقدية، ممتلكات غير مادية، تستخدم لإنتاج السلع أو الخدمات، لتأجيرها لطرف ثالث أو تستخدم لأغراض إدارية. إن البنود مثل العلامات التجارية والشهرة والتراخيص وقوائم العملاء التي تم إنشاؤها داخليا لا يتم الاعتراف بها كأصول غير ملموسة لإنها لا تستوفي شروط الاعتراف، حتى وإن تكبدت الشركات مصاريف من أجل توليد منافع اقتصادية مستقبلية. ولكن يتم الاعتراف بالشهرة الناتجة عن اندماج الأعمال كأصول غير ملموسة لإنها تمثل دفعة مالية مقدمة من قبل المشتري لتوليد منافع اقتصادية مستقبلية للأصول التي لا يمكن تحديدها والاعتراف فيها بشكل منفصل.

عرفت الشهرة بأنها المبلغ الزائد من تكلفة دمج الأعمال (هو مجموع القيم العادلة في التبادل) على القيمة العادلة لصافي الأصول المحددة، والمطلوبات والالتزامات المحتملة. وأصبحت هناك طريقتان لقياس الشهرة؛ الطريقة الكاملة والطريقة الجزئية، وقد أعطى المعيار للشركة الخيار في استخدام طريقة قياس الشهرة لكل عملية اندماج بشكل منفصل ولم يلزمها بذلك.

دراسة (Al-Ruwaili, 2009)، بعنوان:

"The Impact of Merger Policy on the Financial Performance of the Jordanian Companies: Afield Study"

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاس عملية الاندماج على الأداء المالي للشركات من خلال تحديد الشركات التي قامت بعملية الاندماج وتحديد أثرها على السيولة والربحية والمبيعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعائد على السهم. تمثل مجتمع الدراسة من جميع الشركات الخاصة والعامة التي اندمجت خلال الفترة ما بين (2000/1/1 و 2008/1/1) التي كان عددها (49) شركة وتم اختيار أكبر عشر شركات كعينة الدراسة معتمدا على عدد موظفيها وحجم رأسمالها.

توصلت الدراسة الى إن هناك أثرا فاعلا للاندماج على سيولة الشركة وربحيتها ومبيعاتها وعلى عائد السهم. وقد أوصت الدراسة بتشجيع عملية الاندماج للشركات لتحسين سيولتها ومركزها المالي وربحيتها في السوق المحلي والدولي، ويجب توضيح ونشر منافع الاندماج.

دراسة (Schultze, & Weiler2009)، بعنوان

"Goodwill accounting and Performance Measurement"

إن معيار المحاسبة الدولي رقم (36) فقرة (80) ومعيار المحاسبة المالي رقم (142) فقرة (30) يتطلب تعيين الشهرة على وحدة توليد النقد التي من خلالها يمكن مراقبة الشهرة من أجل معرفة هل تم تحقيق المنافع المخطط لها عند الاستحواذ.

إن الشهرة، من وجهة النظر الاقتصادية، تعتبر مقدار الزيادة عن صافي أصول الشركة وهي مطابقة لصافي القيمة الحالية للاستثمار، وبالتالي هي نفس القيمة الحالية لاستئجار منافع اقتصادية مستقبلية أو الدخل المتبقي. والدخل المتبقي هو قياس أداء مهمة في إدارة القيمة. بما إن قيمة الشهرة تستند على القيمة الحالية للدخل المتبقي المستقبلي، وكذلك القيمة تستند على الإدارة فإن ذلك يشير إلى وجود ارتباط وثيق بين الاثنين. يتم تقييم الشهرة والتحقق من هذا التقييم في عملية اختبار انخفاض الشهرة بواسطة مدققين خارجيين. وعليه يمكن استخدام النتائج للقياس الداخلي وإجراءات المكافأة.

استهدفت هذه الدراسة توضيح العلاقة بين خلق القيمة، وقياس الأداء ومحاسبة الشهرة، مبينا المعلومات المطلوبة وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية من أجل تقييم الشهرة يمكن استخدامها لتصميم نظام قياس الأداء الذي بدوره يزود معلومات عن خلق القيمة والقيمة المتحققة. ومعنى خلق القيمة هو أن يبدأ المدير بمشاريع من صافي القيمة الحالية ليتمكن من زيادة ثروة المساهمين، بينما تحقيق القيمة هي وصف نجاح تنفيذ وتحقيق الأرقام المخططة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بحثت الدراسة كيفية جمع المعلومات المحاسبية لاختبار انخفاض قيمة الشهرة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية رقم 36 و معيار المحاسبة المالي رقم 141 لأغراض الرقابة الداخلية. تبين من الناحية العملية أن التعديلات المناسبة لبيانات مستخدمة لاختبار انخفاض القيمة ينتج معلومات تتناسب مع متطلبات نظام قياس الأداء الأمثل.

أشارت الدراسات السابقة إلى أن تبني المعلومات الناتجة عن اختبار انخفاض قيمة الشهرة قد يحمل آثارا سلبية على القرارات الإدارية إذا تم تطبيق الدخل المتبقي كمقياس للأداء. انخفاض قيمة الشهرة قد تؤدي إلى تمييز مشاريع مجدية اقتصاديا. هذه الدراسة أوضحت أن التعديلات المناسبة للبيانات تستخدم لنتيجة اختبار القيمة وتعتبر هذه المعلومات مناسبة بشكل مثالي لمتطلبات لنظام قياس الأداء الأمثل.

دراسة (Heather, 2008)، بعنوان:

"Accounting for Mergers & Acquisitions"

استهدفت هذه الدراسة توضيح المبادئ الأساسية لمحاسبة الاندماج والسيطرة، حيث تحدثت عن أنواع الاندماج وطريقتي المعالجة المحاسبية لعملية الاندماج؛ طريقة المصالح المشتركة التي تم توقف العمل بها منذ عام (2001) وطريقة الشراء التي إعتمدها مجلس معايير المحاسبة الدولية لمعالجة عملية الاندماج. إن طريقة الشراء تعتمد القيمة العادلة لتقييم أصول والتزامات الشركة المشتراة (التابعة)، وتسجل مبلغ الزيادة في تكلفة الشراء عن صافي الأصول كأصل يسمى الشهرة.

هناك عدة نماذج للاندماج منها الاندماج الأفقي والاندماج العامودي، وكل نموذج له صفات وفوائد مختلفة. وأيضا شكل سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة قد يكون وديا أو عدائيا. ويوجد عدة بدائل لتمويل عملية الاندماج؛ قد يكون نقديا أو نقديا مع أسهم أو من خلال قروض/ ديون.

محاسبة الاندماج تأخذ بعين الإعتبار عدة عوامل مختلفة منها الخسائر الناتجة عن العمليات التشغيلية، والتعويضات وتضخيم إيرادات ناتجة عن الاندماج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (Graeme, & et al, 2007)، بعنوان:

"Implications of the IFRS goodwill accounting treatment"

استهدف البحث إلى فحص دقيق للتغيير في المعالجة المحاسبية للشهرة تطبيقا لمعايير الإبلاغ المالي في أستراليا. وتمت مناقشة ومقارنة المعايير السابقة مع معايير الإبلاغ المالي الاسترالية لمعالجة الشهرة. وقد ركزت هذه المقارنة على مزايا و تعقيدات المحتملة للطريقة الجديدة بهدف التعرف على القضايا والتحديات التي تواجه الموظفين، ومراجعي الحسابات المستقلين. وتلخصت النتائج أن تحديد وتقييم وحدات توليد النقد والشهرة تتطلب افتراضات عديدة في تقدير القيمة العادلة والقيمة في الاستخدام واسترداد المبلغ. وهناك غموض كبير والذاتية المتأصلة في متطلبات معايير الإبلاغ المالي IFRS.

لقد تبنت استراليا معايير الإبلاغ المالي الدولية عام 2005، وكانت بداية التغيير في محاسبة الشهرة الناتجة عن اندماج الأعمال بحيث تم الغاء عملية اطفاء الشهرة واستبدالها في عملية فحص تدني قيمة الشهرة بشكل دوري.

بداية ناقش البحث موضوع الاعتراف بالشهرة، وقياسها، وتقييمها والصعوبات المرتبطة بعملية تحديد قيمة الأصول والخصوم. كما تمت دراسة السياسات الأسترالية وسياسات الإبلاغ المالي الدولية المتعلقة بالشهرة، وتسليط الضوء على جوانب المعايير الجديدة. واخيرا ناقش البحث الآثار المختلفة لمعدي التقرير المالي ومدققي الحسابات وحوكمة الشركات.

وقد توصل البحث إلى ان المنطق وراء إلغاء طريقة الإطفاء التقليدية هو أن الإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى عدد محدد من السنوات لا تحتوي على قيمة المعلومات لأولئك الذين يستخدمون التقارير المالية. وفي استعراض لرأس المال في الأسواق تبين لا يوجد أي دليل واضح على الارتباط بين إطفاء الشهرة وقيمة السهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من فوائد الأسلوب الجديد لمحاسبة الشهرة ، الا إنه محفوف بالذاتية والغموض التي سيكون لها آثار خطيرة، فإن المعالجة الجديدة لمعايير الإبلاغ المالي تدخل مجالا واسعا لعدم اليقين وبالتالي تقودنا الى المحاسبة الإبداعية. هناك صعوبات عامة مع محاسبة الشهرة الجديدة منها:

- تحديد وحدات توليد النقد والقيمة ، هناك احتمال الذاتية الكبيرة التي تؤدي الى عدم التأكد وشكوك كبيرة في تحديد مستوى أو مستويات الاعتراف لوحدات توليد النقد، وثم تجنب خسائر انخفاض القيمة.

- زيادة التكاليف بسبب تطلبات المعيار الجديد من الشركات لقضاء وقت إضافي في الامتثال مع لمتطلباته.

- احتساب القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد وهنا يوجد مجال للانحياز أحدهما أو كلاهما من هذه القواعد لتجنب الحاجة إلى الاعتراف في خسارة انخفاض القيمة. القيمة العادلة على أساس بيع "افتراضية" بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحتة، والقيمة المستخدمة تتألف من احتساب القيمة الحالية معتمدة على صافي التدفقات النقدية المتوقعة المستقبلية وتقديرات سعر الخصم، وهي لا تمثل مقاييس موضوعية للعديد من وحدات توليد النقد.

2.6 ما يميز هذه الدراسة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين إن هناك دراسات عديدة، أجنبية وعربية، ركزت على موضوع الاندماج وأشكاله وعلى أثر الاندماج على سعر السهم والأداء المالي ومتغيرات أخرى. ولكن هذه الدراسة تتميز بما يلي:

- أنها تواكب التطورات البحثية على المستوى الدولي مقارنة بالدراسات السابقة التي تمت باللغة الإنجليزية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لم تتعرض أي من الدراسات العربية السابقة وخاصة الدراسات الأردنية إلى قياس أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة عند اندماج الأعمال على القرارت الاستثمارية.

- تناولت جوانب جوهرية بالنسبة للعمل المهني وذلك بتعرضها إلى دراسة قياس أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة في اندماج الأعمال على القرارات الاستثمارية، ليتمكن مستخدمو القوائم المالية وخاصة المستثمرين ومستشاريهم من تقييم مدى ملاءمة المعلومات المالية ومدى درجة اعتمادية القوائم المالية للشركات القابضة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

- بشكل عام تساهم الدراسة في الأدب النظري للمحاسبة، فقد ركزت على كيفية تعامل الإدارة العليا للشركة مع البيانات المالية الخاصة بالشهرة وشرح أسلوب المحاسبة والإفصاح الطوعي.

- لقد تم تقديم أدلة جديدة حول ارتباط مستوى الإدارة العليا بقرار انخفاض الشهرة.

- قد تساعد نتائج الدراسة الباحثين على استكشاف دور المدير في تفسير خيارات التقارير المالية وتساعدهم أيضا في السيطرة على مستوى الإدارة العليا عند التحقيق في العوامل المحددة لانخفاض قيمة الشهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

- منهجية الدراسة
- مجتمع الدراسة و العينة
- مصادر وطرق جمع البيانات
- تصميم الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.1 منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام الأساليب والأدوات النوعية التي تنبع أهميتها من أنها تبحث جوانب في السلوك الإنساني التي يصعب على الأساليب والأدوات الكمية بحثها. فبينما تهتم الدراسات الكمية بتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات، في مقاييس كمية مختصرة، تذهب الأبحاث النوعية العميقة لتكشف عن المعاني والعمليات التي ينشأ عنها السلوك الإنساني، الفردي والجماعي، الدراسة الوصفية التحليلية التي تعتبر ملائمة لهذا النوع من الدراسات. (Denzin and Lincoln, 2003)

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تحليلية تقوم على تتبع واستقصاء مادة الدراسة وتحليلها واستخلاص النتائج، بالإضافة إلى ذلك تم التعرف على المشكلات المحاسبية التي واجهت طريقة احتساب الشهرة وطريقة اختبار تدني قيمة الشهرة لدى الشركات المساهمة العامة من النظام المحاسبي المطبق وتحليله ومقارنة ذلك مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

تم اجراء هذه الدراسة من خلال الرجوع الى الأدبيات المتنوعة متمثلة في الكتب والدراسات السابقة والأبحاث ذات الصلة بالموضوع، وايضا تمت دراسة الحالة وعمل الزيارات الميدانية وإجراء المقابلات الشخصية مع مدققي الحسابات والمديرين التنفيذيين والماليين والمحاسبين العاملين في الشركات القابضة، بالإضافة إلى بعض الشركات الإستشارية التي ساهمت في عملية الاندماج.

لقد واجه الباحث بعض الصعوبات نتيجة لندرة الدراسات العربية في مجال محاسبة الشهرة، إضافة الى صعوبة مقابلة أشخاص عينة الدراسة لانشغالهم وكثرة اجتماعاتهم بشكل عام وتركيزهم على مناقشة إعداد القوام المالية بشكل خاص.

3.2 مجتمع الدراسة و العينة

لقد تم تحديد مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية التي قامت بعملية اندماج الأعمال لغاية عام (2011). ان مجموع عمليات اندماج الشركات لغاية (2011) كان (103) عمليات، منها (37) عملية اندماج تمت بين الشركات المساهمة العامة القائمة والمدرجة أسهمها في بورصة عمان كما هو موضح في الجدول المرفق رقم (1) صفحة رقم (190). وبالتالي تكون مجتمع الدراسة من اربع وثلاثين (34)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة استنادا الى سجلات واحصائية دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة وإصدارات هيئة الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية موضحة أسماؤهم في الجدول المرفق رقم (2) صفحة رقم (192). ومن أجل تحديد عينة الدراسة تم مسح شامل لجميع الشركات المساهمة العامة ذات اندماج الأعمال وتحليل قوائمها المالية معتمدا شرطين أساسيين لمكونات العينة، هما:

1 أولا اعتماد الشركات التي لديها شهرة دفترية (أي ان تكون قيمة الشهرة لا تساوي الصفر خلال فترة الدراسة)

2 ثانيا أن تكون نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية أكبر من واحد ونصف (Book-to-Market Ratios, BTM > 1.5). عندما تزيد نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية (Book to Market, BTM) على واحد صحيح وهو مؤشر على توقع انخفاض قيمة الشهرة. وعليه حدد الباحث شرط اعتماد عينة الدراسة أن تكون نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية أكبر من واحد ونصف.

بناء على ما سبق، إن الجدول المرفق رقم (3) صفحة رقم (194) يوضح مقدار نسبة القيمة الدفترية مقارنة بالقيمة السوقية لجميع الشركات المساهمة العامة ذات اندماج الأعمال خلال الثلاث سنوات السابقة من (2009) ولغاية (2011). وقد تبين هناك ست عشرة (16) شركة نسبة قيمتها الدفترية أكبر من قيمتها السوقية بمقدار واحد ونصف أي انطبق عليها الشرط الثاني. أما بخصوص شركة مناجم الفوسفات الأردنية (وعلى الرغم من عدم انطباق الشرط عليها) تمت إضافتها إلى مجتمع وعينة الدراسة لمعرفة حقيقة تصريحات الصحافة الأردنية ضد إدارة الشركة، كما هو موضح في الجدول المرفق رقم (4) صفحة رقم (196).

إن مجموع عناصر عينة الدراسة والتي انطبقت عليها الشروط المذكورة أعلاه (لديها شهرة دفترية، و نسبة BTM أكبر من واحد ونصف) خلال السنوات الثلاث الاخيرة من سنة (2009) ولغاية (2011) هي اربع شركات والمذكورة في الجدول التالي رقم (5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (5)

عينة الدراسة

يبين الجدول رقم (5) أسماء الشركات عينة الدراسة

الرقم	اسم الشركة القابضة
1	مجموعة أوفتك القابضة
2	المجموعة المتحدة القابضة
3	الأردن دبي للأملاك
4	شركة مناجم الفوسفات الأردنية

3.3 مصادر وطرق جمع البيانات

إن المصادر الثانوية تتمثل في الكتب والدراسات السابقة والأبحاث والمقالات العربية والأجنبية والدوريات والنشرات وقانون الشركات الأردني ومعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة وعملية اندماج الأعمال. ويمكن ترتيبها كالتالي:

أولا: جمع البيانات من دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة، ودليل الشركات المساهمة الذي يصدره سوق عمان للأوراق المالية، بالإضافة إلى الأدبيات النظرية.

ثانيا: تحليل القوائم المالية من خلال دراسة التقارير المالية لبعض الشركات القابضة من أجل إعداد برنامج (بروتوكول) المقابلات الميدانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: المقابلة الشخصية والزيارات الميدانية لمجموعة من مدققي الحسابات والمديرين التنفيذيين والماليين والمحاسبين العاملين في الشركات القابضة، بالإضافة إلى زيارة بعض الشركات الإستشارية التي ساهمت في عملية الاندماج، وذلك للتحقق من ملاحظات تحليل القوائم المالية للشركات، ولرصد ان كان هناك تباين بين وجهات نظر المدققين والمديرين الماليين والمحاسبين.

وايضا كان الهدف من المقابلة هو حوار المشارك للتركيز على تصوراته الذاتية وخبراته، وتعبيره عنها بكلماته الخاصة، وهي الوسيلة التي تساعد الباحث على فهم تفسيرات المشارك ومعانيه الشخصية التي يمتلكها عن موضوع الدراسة.

أجريت المقابلات بعد الانتهاء من تحليل القوائم المالية ودراسة التقارير المالية لبعض الشركات القابضة، لمعرفة ممارسات واراء وقناعات مديريها التنفيذيين ومدققيها القانونيين حول طرق محاسبة الشهرة واختبار تخفيض قيمتها، حيث تمت محاورة مديري الشركات ومدققيها من خلال إجابتهم عن الأسئلة التي تضمنها "أنموذج المقابلة" المرفق صفحة (203)، ومن الجدير بالذكر أنه لم يستخدم النص الحرفي لاسئلة النموذج أو تسلسلها، وقد استغرقت كل مقابلة بين الساعة ونصف الساعة والساعتين، وتمت مقابلة كل منهم في المكان والزمان اللذين حددهما.

3.4 صدق النتائج وثباتها

ان مفهوم الصدق في البحث النوعي يشير عادة الى ان البحث يتمتع بالواقعية والمنطقية والثقة (حجر، 2003)، ويشير ماكسويل (Maxwell, 1992, 1996) الى ثلاثة أنواع من الصدق يعتبرها الأهم في مجال البحث النوعي وهي الصدق الوصفي، والصدق التأويلي أو التفسيري، والصدق النظري. بالاضافة الى نوعي الصدق التقليديين الاخرين وهما الصدق الداخلي؛ أي المقدرة على استجلاء العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، والصدق الخارجي؛ أي المقدرة على التعميم خارج نطاق مجالات البحث المحددة.

تستند ادعاءات الصدق في البحث النوعي الى جمع البيانات وطرق تحليلها، ويستخدم الباحثون النوعيون مجموعة مؤلفة من الاستراتيجيات لتعزيز الصدق، منها العمل الميداني الممتد، واستراتيجيات الطرق المتعددة، ولغة المشارك الحرفية،... .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتحقيق الصدق الداخلي، بداية وضعت الفرضيات السببية الأولية للدراسة وثم تمت الملاحظة والتأكد من التغير في المتغير التابع بانه نتيجة لوجود المتغير المستقل وليس لسبب اخر كالتغيرات الدخيلة أو العارضة مثلا. ومن أجل تعميم نتائج الدراسة وتحقيق الصدق الخارجي تم اختيار مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية التي قامت بعملية اندماج الأعمال، وتم تحديد عينة الدراسة بشكل علمي من خلال دراسة القوائم المالية لشركات مجتمع الدراسة للوصول الى شركات ذات مؤشرات سوقية تدل على انخفاض قيمة شهرتها. واخيرا تم عرض وقائع مجتمع وعينة الدراسة كما حدثت بالفعل، وايضا عرض ما تم سمعه ومشاهدته ولاشئ غيره من أجل تحقيق الصدق الخارجي.

والثبات في البحث النوعي يؤخذ بثلاثة مظاهر: استقرار السمة والاتساق الداخلي والصدق الخارجي. لأن الثبات الذي يتحقق بتكرار التجربة لا يمكن ضمانه في البحث النوعي لاعتماد تصميمه الأولي على الباحث.

3.5 الدراسة الميدانية

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على أسلوب تحليل الحالات القائم على تشخيص حالة كل شركة من الشركات المختارة للدراسة.

1. شركة مجموعة أوفتك القابضة (سابقا: شركة مجموعة اوفتك للاستثمار)

<u>نبذة عن الشركة</u>

شركة مساهمة عامة محدودة مركز عملها الرئيسي وشركاتها التابعة في مدينة عمان، باستثناء شركة فلسطين للتكنولوجيا المكتبية المحدودة المسؤولية والتي مركز عملها في اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، تأسست الشركة الأم عام 2004، برأسمال 42,000,000 دينار اردني. وقد استبدلت غايات الشركة الرئيسة من شراء وتملك وتأسيس الشركات والمؤسسات والمشاريع الصناعية والزراعية والتجارية والتسويقية والسياحية والعقارية والمالية التابعة والمستقلة داخل الأردن وخارجه، الى إدارة الشركات التابعة للشركة أو المشاركة في إدارة الشركات الاخرى التي تساهم فيها، واستثمار أموالها في الأسهم والسندات والأوراق المالية، وتقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها، وتملك براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الامتياز وتأجيرها للشركات التابعة أو لغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتاريخ 5 ايار 2009، وافقت الهيئة العامة على تحويل صفة الشركة من شركة مساهمة عادية الى شركة مساهمة قابضة وتغيير اسمها من شركة مجموعة اوفتك للاستثمار ليصبح شركة مجموعة اوفتك القابضة. وان مدققي الحسابات للمجموعة والشركات التابعة هو غوشة وشركاه للمجموعة.

امتلكت شركة مجموعة أوفتك للإستثمار عدة شركات تابعة وهي:

- مكتبة الأردن العلمية المحدودة المسؤولية، والتي تهدف إلى استيراد وتصدير كافة أنواع البضائع والالات والصيانة العامة والتجارة العمومية والوكالات والاشتراك في الشركات. وهي شركة مملوكة للشركة الأم بنسبة 100%. وتشمل مكتبة الأردن العلمية على ثلاث شركات تابعة وهي: شركة التقة الدولية للتسويق والتجارة الإلكترونية المحدودة المسؤولية، وشركة اوفتك للأنظمة المكتبية والبنكية المحدودة المسؤولية، وشركة اوفتك لصناعة الكمبيوتر والبرمجيات المحدودة المسؤولية.

- شركة اوفتك للتجارة والتاجير المحدودة المسؤولية، والتي تهدف إلى تجارة الادوات والتجهيزات المكتبية والقيام باعمال الوساطة والوكالة التجارية والقيام بأعمال التخزين في المنطقة الحرة وإعادة التصدير. وهي شركة مملوكة للشركة الأم بنسبة 100%.

- شركة اوفتك الدولية للاستثمار المحدودة المسؤولية (معفاة)، والتي تهدف إلى القيام بكافة أعمال الاستثمار والأعمال والتسويق والبيع والحصول على الوكالات التجارية وتأسيس او الاشتراك أو المساهمة أو إدارة أية شركة أو مؤسسة. وهي شركة مملوكة للشركة الأم بنسبة 100%. وتشتمل شركة اوفتك الدولية للاستثمار على الشركة التابعة التالية: شركة فلسطين للتكنولوجيا المكتبية المحدودة المسؤولية، وشركة اوفتك السودان.

<u>التحليل المالي</u>

الشهرة لدى شركة مجموعة اوفتك القابضة نتجت عن قيام الشركة خلال عام 2007 بالاستثمار في كامل الحصص ورؤوس أموال مجموعة شركات اوفتك بمبلغ 40,281,412 دينار اردني شاملة رسوم تنازل الشركاء القدامى عن حصصهم الى رؤوس أموال تلك الشركات على أساس صافي حقوق الشركاء كما في 2007/1/1 وتاريخ الشراء والبالغة 28,923,198 دينار اردني وقد تم اعتبار الفرق 11,358,214 دينار اردني شهرة ناتجة عن شراء كامل حصص رؤوس أموال تلك الشركات والشركات التابعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سجلت التقارير المالية لشركة مجموعة اوفتك القابضة للخمس سنوات الماضية (2007، 2008، 2009، 2010، 2011) ان نمو ايرادات الشركة كان بتزايد مستمر، وقد تبين من خلال تحليل القوائم المالية الموحدة للشركة –والموضح في الجدول رقم (7) صفحة رقم (197) - ان نسبة نمو الايرادات مقارنة بايرادات سنة 2007 كانت 1، 1.2، 1.25، 1.67، 1.99، على التوالي، كما كانت نسبة نمو الأرباح بعد الضريبة مقارنة بأرباح سنة 2007: 1، 1.06، 2.26، 2.29، 2.10 على التوالي، والجدول التالي رقم (6) يوضح حجم المبيعات والأرباح خلال الخمس سنوات الماضية:

الجدول رقم (6)

صمم الباحث الجدول التالي

حجم المبيعات والأرباح لشركة مجموعة اوفتك القابضة

خلال الخمس سنوات الماضية

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
حجم المبيعات	8,624,363.00	10,374,760.00	10,809,215.00	14,424,571.00	17,177,936.00
الأرباح/الخسائر بعد الضريبة	475,533.00	502,202.00	1,074,379.00	1,087,891.00	998,451.00
سعر السوق للسهم	1.12	0.46	0.51	0.40	0.38

بينما هذا النمو في حجم المبيعات والأرباح المذكورة أعلاه لا تنسجم مع سعر سهم الشركة في السوق. عند دراسة البيانات المالية -الصادرة عن هيئة الأوراق المالية في الأردن- لشركة مجموعة اوفتك القابضة تبين أن سعر السوق لسهم الشركة اخذ بالتدهور خلال الخمس سنوات الماضية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث كان سعر السوق نهاية عام 2007 مبلغ 1.12 دينار، بينما وصل سعر السوق مع نهاية عام 2011 مبلغ 0.38 دينار، والجدول أعلاه يوضح أسعار سهم السوق في نهاية السنوات الخمس الماضية. ويعتبر سعر السوق احد المؤشرات الذي يدل على احتمالية انخفاض قيمة الشهرة.

وأيضا تعتبر نسبة BTM من أحد المؤشرات التي تدل على توقع انخفاض قيمة الشهرة عندما تكون قيمتها أكبر من واحد. وقد تبين بعد دراسة البيانات المالية للشركة للسنوات الثلاث الماضية (2011، 2010، 2009)، ان قيمة أسهمها السوقية اصغر من قيمة أسهمها الدفترية، مع ثبات عدد الأسهم المكتتب بها على مدار السنوات السابقة والبالغ 42,000,000 سهم. حيث بلغت قيمة أسهم الشركة السوقية في نهاية عام 2009 مبلغ 21,420,000 دينار اردني، بينما بلغت قيمة أسهمها الدفترية مبلغ 43,112,073 دينار اردني. وفي نهاية عام 2010 انخفضت قيمة أسهم الشركة السوقية لتصبح 16,800,000 دينار اردني، وارتفعت قيمة أسهمها الدفترية لتصبح 44,186,452 دينار اردني. وفي نهاية عام 2011 ازداد انخفاض قيمة أسهم الشركة السوقية لتصبح 15,960,000 دينار اردني، مع ارتفاع قيمة أسهمها الدفترية لتصبح 45,114,354 دينار اردني.

وعليه، تم تحليل بيانات القيم السوقية والدفترية المذكورة اعلاه، واعتمادا على نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية (Book-to-Market Ratios) تبين ان نسبة BTM في السنوات الثلاث الماضية كانت باتجاه تصاعدي (2009=2.01، 2010=2.63، 2011=2.83) وجميعها أكبر من واحد ونصف وهذا مؤشر لاحتمالية تضخم القيمة الدفترية للشركة وضرورة تخفيض قيمة الشهرة.

على الرغم من انخفاض وتدهور قيمة سهم السوق وارتفاع نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية (BTM) في السنوات الماضية، إلا أن دراسة التقارير المالية لشركة مجموعة اوفتك القابضة للخمس سنوات الماضية (2007، 2008، 2009، 2010، 2011) ومن خلال تحليل قوائمها المالية الموحدة تبين بان الشركة قامت بتقييم قيمة المبلغ المسترد من الشهرة وقد تم تحديد بانه لا يوجد انخفاض في قيمة الشهرة المرتبطة بالشركات التابعة. وأفادت تقارير الشركة المالية ان القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد قد تم قياسها على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من خلال الموازنات التقديرية والمعتمدة من قبل إدارة الشركة والتي تغطي فترة خمس سنوات قادمة باستخدام معدل خصم قدره 15% سنويا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاضافة الى عدم تخفيض قيمة الشهرة المرتبطة بالشركات التابعة، فقد تم توزيع المكافات كاملة على أعضاء مجلس الادراة والإدارة العليا للشركة معتمدين على الأرباح التي تم نشرها في القوائم المالية، والجدول المرفق رقم (8) صفحة رقم (198)، يوضح أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للشركة والمزايا والمكافات التي حصلوا عليها خلال الخمس سنوات الماضية.

للتنويه فقط، تم تخفيض قيمة الشهرة عام 2010 بمبلغ مقداره 42,977 دينار اردني كخطأ مطبعي. لقد اختلف مبلغ بند الشهرة في التقارير المالي للشركة لعام 2010 عن ما جاءت فيه تقارير المالية لعام 2007. فقد أشارت سجلات عام 2007 بان الشركة استثمرت بمبلغ 40,281,412 دينار اردني لشراء كامل حقوق الشركاء والبالغة 28,923,198 دينار اردني وقد تم اعتبار الفرق 11,358,214 دينار اردني شهرة. بينما أشارت سجلات عام 2010 بان الشركة استثمرت بمبلغ 40,238,435 دينار اردني (وليس مبلغ 40,281,412 دينار اردني) كامل حقوق الشركاء والبالغة 28,923,198 دينار اردني وقد تم اعتبار الفرق 11,315,237 دينار اردني شهرة (وليس 11,358,214 دينار). وعليه في عام 2010، تم تخفيض الشهرة بمبلغ 42,977 دينار اردني كخطأ طباعة وليس اعترافا بخسارة انخفاض قيمة الشهرة.

2. شركة المجموعة المتحدة القابضة

<u>نبذة عن الشركة</u>

تأسست شركة المجموعة المتحدة القابضة كشركة مساهمة عامة محدودة، وبدأت ممارسة نشاطاتها بتاريخ 2008/08/03، برأسمال قدره خمسون مليون (50,000,000.00) دينار اردني، لمزاولة نشاطها الرئيسي وهو استثمار أموالها ومصادر تمويلها في كافة اوجه الاستثمار المتاحة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال شركات تابعة ومملوكة لها كليا وجزئيا. وان مركز عملها الرئيسي وشركاتها التابعة والحليفة هو مدينة عمان.

امتلكت شركة المجموعة المتحدة القابضة عدة شركات تابعة وحليفة تأسست بهدف دفع عجلة الإنتاج لمشاريع المجموعة المتحدة القابضة، وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شركة المجموعة المتحدة للخدمات اللوجستية (ذات مسؤولية محدودة): التي تمتلكها الشركة الأم بنسبة 100%، وهي شركة رائدة في تقديم خدمات النقل البري والبحري والجوي على المستويين المحلي والإقليمي برأسمال قدره (1,500,000.00) دينار اردني، حيث تمتلك الشركة أسطول نقل قوامه (350) شاحنة (قاطرة ومقطورة).

- الشركة الأردنية العالمية لتوزيع المواد الغذائية والمجمدات(ذات مسؤولية محدودة): التي تمتلكها الشركة الأم بنسبة 100%، والبالغ رأسمالها (750,000.00) دينار اردني، والتي تهدف لتوريد المواد الغذائية والمجمدات ومستلزماتها المستهلكة، ولديها عدة عقود مع شركات عربية وعالمية.

- شركة البارجة لتجارة المواد الغذائية (ذات مسؤولية محدودة): يبلغ رأسمالها (500,000.00) دينار اردني وتمتلكها الشركة الأم بنسة 100%، وقد تم تأسيسها لتخفيف العبء على الشركة الأردنية العالمية لتوزيع النمواد الغذائية والمجمدات والإفادة من التسهيلات التجارية والجمركية المتوافرة في المنطقة التجارة الحرة في مدينة الزرقاء.

- الشركة الأردنية لصيانة المركبات (ذات مسؤولية محدودة): يبلغ رأسمالها (30,000.00) دينار اردني وتمتلكها الشركة الأم بنسة 100%، تعتبر الذراع الميكانيكي لشركة المجموعة المتحدة للخدمات اللوجستية حيث تقوم بخدمات صيانة الشاحنات التابعة لها.

- الشركة المتخصصة للخدمات ونقل الحاويات (ذات مسؤولية محدودة): يبلغ رأسمالها (2,000,000.00) دينار اردني وتمتلكها الشركة الأم بنسة 100%، تهدف الى الاستثمار في المشاريع ذات الاهمية الاستراتيجية.

- شركة موركس الدولية التجارية (ذات مسؤولية محدودة): يبلغ رأسمالها (30,000.00) دينار اردني وتمتلكها الشركة الأم بنسة 100%، تعمل على توريد العطاءات لدى القوات المسلحة الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكافة الجهات الرسمية والتجارية الأخرى وتزويدها باحتياجاتها من المواد الولية والألبسة والأدوات والمعدات. كما تسعى لاستجابة متطلبات السوق والإفادة من مشاريع الطاقة البديلة ضمن أنشطتها التجارية المتنوعة الأخرى.

- شركة الواقية للأمن والحماية (ذات مسؤولية محدودة): يبلغ رأسمالها (30,000.00) دينار اردني وتمتلكها الشركة الأم بنسة 100%، تهدف لتقديم خدمات الأمن والحماية للمواقع الثابتة والسيارات.

- الشركة المتكاملة للأعمال المعلوماتية (ذات مسؤولية محدودة): يبلغ رأسمالها (50,000.00) دينار اردني وتمتلكها الشركة الأم بنسة 50%، هدفها تقديم خدمات استشارات فنية وتقنية وادارية في مجال تكنولوجيا ونظم المعلومات الادارية وتسويق برامج الكمبيوتر وخدمات شبكات الحاسوب.

التحليل المالي للمجموعة الأم

بتاريخ 2008/08/12، قامت المجموعة بشراء عدة شركات تابعة بنسبة تملك 100% بملبغ وقدره (34,000,000.00) دينار اردني، وكانت قيمة الشهرة الناتجة عن عمليات الشراء (25,764,783.00) دينار اردني كما هو موضح في الجدول التالي رقم (10).

الجدول رقم (10)

صمم الباحث الجدول التالي

قيمة الشهرة في شركة المجموعة المتحدة القابضة (بالدينار الأردني)

اسم الشركة التابعة	المبلغ المدفوع بالدينار الأردني	صافي الموجودات/ القيمة العادلة	قيمة الشهرة الناتجة عن التملك
شركة المجموعة المتحدة للخدمات اللوجستية	14،250,000	5,748,355	8,501,645

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركة الأردنية العالمية لتوزيع المواد الغذائية والمجمدات	11,250,000	1,989,785	9,260,215
شركة البارجة لتجارة المواد الغذائية	8,400,000	946,660	7,453,340
الشركة الأردنية لصيانة المركبات	100,000	93,149	6,851
شهرة ناتجة عن تملك شركة تابعة لشركة تابعة اخرى			542,732
المجموع	34,000,000		25,764,783

يلاحظ من هذه الارقام بان نسبة قيمة الشهرة الناتجة عن عمليات الشراء تمثل 76% من أصل القيمة المدفوعة، وان نسبة قيمة صافي الموجودات بالقيمة العادلة (وليست بالقيمة الدفترية) لا تتعدى 24% من القيمة المدفوعة، ويعتبر الباحث ان هذه النسبة مرتفعة جدا.

من خلال دراسة التقرير المالي لشركة المجموعة المتحدة القابضة لعام 2009، تبين بان مكتب تدقيق الحسابات، ممثلو شركة (KPMG) والذي دقق البيانات المالية الموحدة للمجموعة، قد أكد في تقريرهم عن الفترة الأولى لمباشرة أعمال المجموعة الأم وهي الفترة من 2008/08/03 ولغاية 2009/12/31 بان المجموعة تعاني من عجز في رأس المال العامل بمبلغ وقدره 14,037,866 دينار اردني، الذي يعتبر مؤشرا على عدم قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

سجلت التقارير المالية لشركة المجموعة المتحدة القابضة لعامي 2009 و2010 ان ايرادات المجموعة في تدهور مستمر. حيث كانت ايرادات المجموعة عام 2009 مبلغ وقدره (61,418,936.00) دينار اردني، وانخفضت عام 2010 لتصل (39,505,984.00) دينار اردني، أي انخفضت الايرادات بنسبة 64% عن ايرادات عام 2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أظهرت القوائم المالية الموحدة بأن اجمالي الخسارة الشاملة للمجموعة لغاية 2009/12/31 مبلغ وقدره (9,581,740.00) دينار اردني وبالتالي يصبح رصيد حقوق المساهمين الموحد بعد خصم اجمالي الخسارة الشاملة كما في 2009/12/31 هو (40,418,260.00) دينار اردني، أي ان الحصة الاساسية للسهم من الخسارة لهذه الفترة هو (0.192) دينار. كما تعرضت المجموعة إلى خسارة متتالية عام 2010 بمبلغ وقدره (10,481,604.00) دينار اردني. وبالتالي تكون نسبة ارتفاع الخسارة في عام 2010 عن السنة السابقة بمقدار 1.09% كما هو موضح في الجدول الاتي رقم (11). ويعود سبب هذه الخسارة كما أعلنت إدارة المجموعة إلى الظروف الاقتصادية والمالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الأردني بشكل خاص.

الجدول رقم (11)

صمم الباحث الجدول التالي

شركة المجموعة المتحدة القابضة UGHI

	2009	2010
الشهرة	25764783.00	
حجم زيادة / تخفيض قيمة الشهرة		
حجم المبيعات	61418936.00	39505984.00
مقارنة حجم المبيعات مع سنة الاساس	1.00	0.64
الأرباح/ الخسائر بعد الضريبة	(9581740.00)	(10481604.00)
مقارنة الأرباح بعد الضريبة مع سنة الاساس	1.00	1.09
نسبة القيمة الدفترية بالسوقية BTM		
سعر السوق نهاية السنة		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوضح الجدول التالي رقم (17) حجم المبيعات والأرباح لشركة المجموعة المتحدة القابضة خلال عامي 2009 و 2010

الجدول رقم (17)

صمم الباحث الجدول التالي

حجم المبيعات والأرباح لشركة المجموعة المتحدة القابضة

خلال الخمس سنوات الماضية

السنة	2009	2010	2011
حجم المبيعات	61,418,936.00	39,505,984.00	
الأرباح/الخسائر بعد الضريبة	(9,581,740.00)	(10,481,604.00)	
سعر السوق للسهم	0.53		

وعلى الرغم من وجود خسائر كبيرة، وتأكيد مكتب التدقيق المحاسبي على وجود عجز في رأس المال العامل، إلا ان إدارة المجموعة اعلنت في تقريرها المالي بان المؤشرات أظهرت عدم وجود انخفاض في قيمة الشهرة، ولا يوجد تدن في قيمة الشهرة الناتجة عن تملك الشركات التابعة.

من خلال الاطلاع على البيانات الثانوية ومعلومات الشركة ومحاضر اجتماعها المتاحة كان واضحا ضعف الإدارة وعدم تمكنها من تنفيذ مخططها وهو تخصيص أسهم زيادة رأسمال المجموعة لشريك استراتيجي من أجل حل مشكلة العجز المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستمرت إدارة المجموعة في مسيرة البحث عن شريك استراتيجي طيلة فترة عملها (2009 – 2011) بلا فائدة. وايضا تبين خلال عام 2010 ان سعر المجموعة تعرض إلى انخفاض شديد، وقد بررت إدارة المجموعة ان سبب هذا الانخفاض يعود فقط إلى المضاربة من قبل المساهمين حث إن السهم يتأثر فقط بالعرض والطلب.

ورغم العسر المالي وحجم الخاسرة الكبيرين في المجموعة فقد تم صرف مكافات ومزايا مالية لأعضاء الإدارة العليا التنفيذية بقيمة إجمالية مقدارها (100,616.00) دينار اردني عام 2009 كما هو موضح في الجدول المرفق رقم (9) صفحة رقم (199).

لم يتمكن الباحث من إجراء تحليل مالي دقيق أو حتى مقارنة التقارير المالية للمجموعة نفسها للسنوات السابقة مع بعضها بعضا لعدم نشر/اصدار المجموعة قوائمها المالية الموحدة لعامي 2010 و2011. إلا انه تبين بان هناك بعض القضايا القانونية والجزائية مرفوعة ضد المجموعة أدت الى قرار حجز تحفظي على أموال الرئيس التنفيذي للمجموعة. وفي تاريخ 2011/07/13، أوقفت بورصة عمان سهم شركة المجموعة المتحدة القابضة عن التداول، بعد أن قرر مجلس هيئة مكافحة الفساد إحالة ملف الشركة الى المدعي العام، بعد أن ثبت لمحققي الهيئة وبالتعاون مع دائرة مراقبة الشركات ارتكاب إدارة الشركة افعالا تشكل فساداً.

3. شركة الأردن دبي للأملاك (عقاركو سابقا)

<u>نبذة عن الشركة</u>

نشأت هذه الشركة عام 2000 نتيجة اندماج كل من الشركة العقارية الاستثمارية "عقاركو" والشركة المركزية للتجارة العامة والتخزين باسم الشركة العقارية التجارية الاستثمارية "عقاركو" وثم تم تغيير اسمها عام 2008 ليصبح شركة الأردن دبي للأملاك. يقع المقر الرئيسي للشركة في مدينة عمان، والتي من غاياتها شراء الاراضي والقيام بالمشاريع العقارية واستثمارها والتجارة العامة بالاضافة الى اقامة وإدارة وتأجير المشروعات العقارية والاستثمار في المشاريع السياحية. تم تدقيق حسابات الشركة بواسطة إرنست ويونغ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمتلك الشركة عدة شركات تابعة وهي:

- شركة مجموعة النسر الدولية للاستثمار: وهي شركة تابعة بنسبة 100%، ذات مسؤولية محددة غايتها تقديم الخدمات العقارية بالاضافة إلى تطوير العقارات برأسمال مقداره (500,000,000.00) دينار اردني.

- شركة عين الأردن للمنتجات السياحية: وهي شركة تابعة بنسبة 100%، ذات مساهمة خاصة غايتها الاستثمار في المشاريع العقارية والسياحية، برأسمال مقداره (50,000,000.00) دينار اردني.

- شركة أمان الأردن دبي للاستثمارات السياحية: وهي شركة تابعة بنسبة 100%، ذات مساهمة خاصة، غايتها الاستثمار في المشاريع العقارية والسياحية، برأسمال مقداره (50,000,000.00) دينار اردني.

- شركة الأردن دبي للمنتجات السياحية المتخصصة: وهي شركة تابعة بنسبة 73%، ذات مساهمة خاصة غايتها الاستثمار في المشاريع العقارية والسياحية، برأسمال مقداره (50,000,000.00) دينار اردني.

- شركة تطوير جنوب البحر الميت للمنتجعات المتخصصة: وهي شركة تابعة بنسبة 70%، ذات مساهمة خاصة غايتها إدارة المشاريع والمنتجعات السياحية، برأسمال مقداره (30,000,000.00) دينار اردني.

- شركة منية للمنتجعات المتخصصة: وهي شركة تابعة بنسبة 74%، ذات مساهمة خاصة غايتها إدارة المشاريع والمنتجعات السياحية، برأسمال مقداره (19,000,000.00) دينار اردني.

- شركة احياء عمان لتاهيل وتطوير العقار: وهي شركة تابعة بنسبة 56.7%، ذات مسؤولية محددة، غايتها الاستثمار في العقارات، برأسمال مقداره (11,278,301.00) دينار اردني.

- شركة الأردن دبي للأملاك لتطوير الاراضي: وهي شركة تابعة بنسبة 100%، ذات مساهمة خاصة، غايتها الاستثمار في المشاريع العقارية والسياحية، برأسمال مقداره (50,000.00) دينار اردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحليل المالي لشركة الأردن دبي للأملاك (عقاركو سابقا)

لغايات التحليل تم الرجوع الى سجلات الشركة لخمس سنوات سابقة، أي من عام 2007، حيث أظهرت القوائم المالية الموحدة لشركة الأردن دبي للاملاك بأن بند الشهرة كان قيمته مبلغ (1,929,828.00) دينار اردني، وفي عام 2009 اصبح قيمته (3,551,640) وهو حصيلة مجموع قيم الشهرة لدى الشركات التابعة وهي:

- قيمة الشهرة لدى شركة مجموعة النسر الدولية للاستثمار هو (971,187)
- قيمة الشهرة لدى شركة الأردن دبي للمنتجعات السياحية المتخصصة هو (958,641)
- قيمة الشهرة لدى شركة احياء عمان لتاهيل وتطوير العقار هو (1,621,812)

سجلت التقارير المالية لشركة الأردن دبي للاملاك للخمس سنوات الماضية (2007، 2008، 2009، 2010، 2011) إن نمو ايرادات الشركة كان بتزايد مستمر، وقد تبين من خلال تحليل القوائم المالية الموحدة للشركة -والموضح في الجدول رقم (12) صفحة رقم (200)- ان نسبة نمو الايرادات مقارنة بايرادات سنة 2007 كانت:1، 1.29، 0.94، 1.14، 4.59، على التوالي، أما الأرباح بعد الضريبة فقد إنخفضت عام 2008، ثم توالت الخسائر حيث كانت النسب مقارنة مع أرباح عام 2007: 1، 0.87، -1.23، -1.03، -0.95 على التوالي والجدول التالي رقم (13) يوضح حجم الايرادات والأرباح والخسائر خلال الخمس سنوات الماضية:

الجدول رقم (13)

صمم الباحث الجدول التالي

حجم الايرادات والأرباح والخسائر لشركة الأردن دبي للاملاك (بالدينار الأردني)

خلال الخمس سنوات الماضية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
حجم الايرادات	1,625,704.00	2,099,589.00	1,520,520.00	1,850,327.00	7,462,044.00
الأرباح/الخسائر بعد الضريبة	681,562.00	590,420.00	839,850.00-	702,823.00-	648,966.00-
سعر السوق للسهم	2.06	0.78	0.74	0.73	0.50

إن حجم الايرادات وانخفاض الأرباح ثم توالي الخسائر كما هو مذكور أعلاه، ينسجم مع انحدار سعر سهم الشركة في السوق. عند دراسة البيانات المالية -الصادرة عن هيئة الأوراق المالية في الأردن- لشركة الأردن دبي للاملاك تبين أن سعر السوق لسهم الشركة اخذ في التدهور خلال الخمس سنوات الماضية حيث كان سعر السوق نهاية عام 2007 مبلغ 2.06 دينار، بينما وصل سعر السوق مع نهاية عام 2011 مبلغ 0.50 دينار، والجدول السابق يوضح أسعار سهم السوق في نهاية السنوات الخمس الماضية. ويعتبر سعر السوق أحد المؤشرات الذي يدل على احتمالية انخفاض قيمة الشهرة.

وأيضا تعتبر نسبة BTM من أحد المؤشرات التي تدل على توقع انخفاض قيمة الشهرة عندما تكون قيمتها أكبر من واحد. وقد تبين بعد دراسة البيانات المالية للشركة للسنوات الثلاث الماضية (2011، 2010، 2009)، ان قيمة أسهمها السوقية اصغر من قيمة أسهمها الدفترية، حيث كان عدد الأسهم المكتتب في عام 2007 هو 7,500,000 سهم، وفي عام 2008 تمت زيادتهم ليصبح عدد الأسهم 70,000,000 سهم. حيث بلغت قيمة أسهم الشركة السوقية في نهاية عام 2009 مبلغ 51,800,000 دينار اردني، بينما بلغت قيمة أسهمها الدفترية مبلغ 70,168,099.00 دينار اردني. وفي نهاية عام 2010 انخفضت قيمة أسهم الشركة السوقية لتصبح 51,100,000.00 دينار اردني، وانخفضت قيمة أسهمها الدفترية لتصبح 69,375,965.00 دينار اردني. وفي نهاية عام 2011 ازداد انخفاض قيمة أسهم الشركة السوقية لتصبح 35,000,000.00 دينار اردني، وقيمتها الدفترية 68,650,649.00 دينار اردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، تم تحليل بيانات القيم السوقية والدفترية المذكورة اعلاه، واعتمادا على نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية (Book-to-Market Ratios) تبين ان نسبة BTM في السنوات الثلاث الماضية كانت باتجاه تصاعدي (2009=1.35، 2010=1.36، 2011=1.96) وجميعها أكبر من واحد وهذا مؤشر لاحتمالية تضخم القيمة الدفترية للشركة وضرورة تخفيض قيمة الشهرة.

على الرغم من انخفاض وتدهور قيمة سهم السوق وارتفاع نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية (BTM) في السنوات الماضية، إلا أن دراسة التقارير المالية لشركة الأردن دبي للاملاك للخمس سنوات الماضية (2007، 2008، 2009، 2010، 2011) ومن خلال تحليل قوائمها المالية الموحدة تبين بأن الشركة قامت بتقييم قيمة المبلغ المسترد من الشهرة وقد تم تحديد بانه لا يوجد انخفاض في قيمة الشهرة المرتبطة بالشركات التابعة. وأفادت تقارير الشركة المالية ان القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد قد تم قياسها على اساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من خلال الموازنات التقديرية والمعتمدة من قبل إدارة الشركة والتي تغطي فترة خمس سنوات قادمة باستخدام معدل خصم قبل الضرائب قدره 14% سنويا.

بالاضافة الى عدم تخفيض قيمة الشهرة المرتبطة بالشركات التابعة، فقد تم توزيع المكافات على أعضاء الإدارة العليا التنفيذية للشركة، والجدول رقم (14) صفحة رقم (201) يوضح أسماء أعضاء الإدارة العليا التنفيذية للشركة والمزايا والمكافات التي حصلوا عليها خلال الخمس سنوات الماضية.

4. شركة مناجم الفوسفات الأردنية

<u>نبذة عن الشركة</u>

تأسست شركة مناجم الفوسفات الأردنية كشركة مساهمة عام 1949 تم تحويلها الى شركة مساهمة عامة عام 1953، مقرها الرئيسي مدينة عمان، ومن غاياتها القيام بالتنقيب وتعدين وتسويق الفوسفات وصناعة الأسمدة والمساهمة في إنشاء صناعات ذات علاقة، يقع مركز الشركة في مدينة عمان، يتم انتاج الأسمدة الكيماوية في المجمع الصناعي في العقبة، ويتم استخراج الفوسفات بشكل رئيسي من مناجم الشيدية والوادي الأبيض والحسا وبشكل أقل من منجم الرصيفة. تم تدقيق حسابات الشركة من قبل مكتب التدقيق المحاسبي إرنست ويونغ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات التابعة لشركة مناجم الفوسفات الأردنية هي:

- الشركة الهندية الأردنية للكيماويات محدودة المسؤولية: تمتلكها شركة مناجم الفوسفات الأردنية بنسبة 100%، وهي شركة متخصصة في صناعة وبيع حامض الفسفوريك ومشتقات كيماوية أخرى.

- شركة الرؤيا للنقل البري للبضائع محدودة المسؤولية مملوكة بنسبة 100%.

- شركة الاسمدة اليابانية الأردنية محدودة المسؤولية: تمتلكها شركة مناجم الفوسفات الأردنية بنسبة 70%، وهي شركة متخصصة في صناعة وبيع الأسمدة ومشتقات كيماوية أخرى،

التحليل المالي

على الرغم بان قيمة نسبة BTM للسنوات الثلاث الماضية للشركة هي أقل من واحد وهي دلالة قوية على ان القيمة الدفترية بعيدة عن التضخم ولايوجد انخفاض في قيمة الشهرة وبالتالي ليس من الضروري إدراجها ضمن عينة الدراسة. ولكن بسبب مهاجمة الصحافة الأردنية إدارة شركة مناجم الفوسفات الأردنية في هذه الايام، تم ادراج الشركة ضمن قائمة عينة الدراسة ليتم تحليل قوائمها من أجل مناقشة فرضيات الدراسة الثالثة والرابعة.

أشارت القوائم المالية الموحدة لشركة مناجم الفوسفات الأردنية انها نتيجة لشراء شركة صناعة الأسمدة الأردنية والتي تم تسجيلها عام 1996. إن الافتراضات الاساسية المستخدمة في احتساب القيمة المستخدمة لوحدة الأسمدة والتي اعتمدت علها الإدارة في إعداد التدفقات النقدية المتوقعة لفحص التدني في قيمة الشهرة هي كالاتي علما بان إدارة المجموعة تعتقد بعدم وجود تغيرات متوقعة على الافتراضات الأساسية في تحديد القيمة المستخدمة من الممكن أن تؤدي إلى انخفاض القيمة القابلة للاسترداد عن القيمة الدفترية لوحدة الأسمدة. ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات/ سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بمراجعة سجلات شركة مناجم الفوسفات الأردنية – وحدة الأسمدة لعام 2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبيعات المتوقعة: تم استخدام كميات المبيعات التي حققتها المجموعة خلال عام 2010 لبناء توقعات المبيعات للسنوات القادمة.

التكاليف المتوقعة: تم استخدام معدلات التكاليف التي تحملتها المجموعة (باستثناء اسعار المواد الخام) خلال عام 2010 لبناء توقعات التكاليف للسنوات القادمة.

معدل الخصم: تم استخدام معدل خصم باخذ في الاعتبار التقديرات السوقية الحالية للمخاطر المتعلقة بالصناعة لتحديد المعدل المرجح لكلفة رأس المال.

أسعار المبيعات وأسعار المواد الخام: تم استخدام معدلات اسعار المبيعات وأسعار المواد الخام المتوقعة وفقا للنشرات الصادرة عن مؤسسات دولية ذات علاقة بالصناعة.

أفادت إفصاحات التقارير المالية للشركة بأنه تم تحديد القيمة القابلة للاسترداد لوحدة الأسمدة على اساس القيمة المستخدمة من خلال التدفقات النقدية المتوقعة على أساس الموازنة التقديرية والتدفقات النقدية المتوقعة التي أعدت من قبل المجموعة. تم استخدام معدل خصم 12.8% وتم إعداد التدفقات النقدية على أساس الطاقة الإنتاجية الحالية وباستخدام توقعات أسعار بيع المنتجات الجاهزة وأسعار شراء المواد الخام الصادرة عن مؤسسات دولية متخصصة، بناء على نتائج اختبار تدني الشهرة فقد تم تحديد القيمة القابلة للاسترداد بأعلى من القيمة الدفترية وعليه لم يتم تسجيل أي تدن.

أفادت سجلات الشركة الرسمية لعام 2008 بانها استطاعت تخفيض مديونية الشركة الى ادنى مستوى منذ 20 سنة وارتفاع سيولتها النقدية الى مستويات قياسية. وعند تحليل نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية (Book-to-Market Ratios) تبين بان النسبة في الثلاث السنوات الماضية (2011، 2010، 2009) أقل من واحد وهذه دلالة على قوة قيمة سهم السوق وانخفاض نسبة القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية (BTM) في السنوات الماضية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سجلت التقارير المالية لشركة مناجم الفوسفات الأردنية للخمس سنوات الماضية (2007، 2008، 2009، 2010، 2011) ان حجم إيرادات الشركة مستقر والجدول المرفق رقم (15) صفحة رقم (202) يوضح ان نسبة نمو الايرادات مقارنة بايرادات سنة 2007 كانت:1، 2.39، 0.54، 1.23، 1.44 على التوالي، كما تبين أن الأرباح بعد الضريبة قفزت للضعف عام 2008، ثم عأدت الى شكلها الطبيعي في السنوات اللاحقة والجدول التالي رقم (16) يوضح حجم الايرادات والأرباح والخسائر خلال الخمس سنوات الماضية:

الجدول رقم (16)

صمم الباحث الجدول التالي

حجم الايرادات والأرباح والخسائر لشركة مناجم الفوسفات الأردنية (بالدينار الأردني)

خلال الخمس سنوات الماضية

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
حجم الايرادات	354,828,055	846,891,895	458,245,660	563,890,000	812415000
الأرباح/الخسائر بعد الضريبة	46110409	238621888	92878092	80232000	45255000
سعر السوق للسهم	12.01	19.50	18.00		

على الرغم من استقرار ايرادات الشركة، وارتفاع سيولتها النقدية الى مستويات قياسية، وتحقيق أرباح عالية، إلا أن تقارير الشركة المالية الموحدة أفصحت عن حجم مصاريف كبير جدا، منها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تبرع الشركة بمبالغ سخية جدا للمجتمع المحلي، والتي بلغت على سبيل المثال في عام 2011 حوالي 7,807,099 دينار اردني وهو ما يعادل 10% من قيمة رأسمال الشركة و05% من حجم أرباح السنة.

- إن حجم ما تقاضاه أعضاء مجلس الإدارة كالمكافات السنوية وبدل تمثيل وبدل لجان وبدل حضور جلسات تقدر بمبلغ (331,000.00) دينار اردني.

- عدم تضمين مبالغ ما تقاضاه موظفو الإدارة العليا في التقرير السنوي.

- إن حجم الرواتب والأجور والمزايا الممنوحة لمستخدمي الشركة عال جدا، فقد كانت في عام 2011 حوالي 76,500,000 دينار أردني وكانت قيمة مكافاة نهاية الخدمة 30,000,000 دينار وبالتالي يكون مجموع ما يستحق للموظفين مبلغ حوالي (106) مليون دينار اردني، وهو أعلى من رأسمال الشركة البالغ (75) مليون دينار اردني.

- تساهم الشركة في تغطية نفقات التأمين الصحي للمستخدمين وعائلاتهم تقريبا (5,000,000) دينار اردني.

- تحافظ إدارة الشركة على سياسة الاقتراض من البنوك رغم توافر السيولة العالية لديها، وأيضا سعر فائدة الاقتراض أكبر من سعر الفائدة على عوائدها من السوق المحلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التحليل وعرض نتائج الدراسة

4.1 المقدمة

4.2 تحليل المقابلات الميدانية

4.3 قبول ورفض الفرضيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.1 المقدمة

إن معيار الإبلاغ المالي رقم (3) المعدل اعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة الوحيدة عن تقدير قيمة الشهرة العادلة الحالية من أجل فحص الانخفاض الدوري لها. أي أن قيمة الشهرة العادلة هي مهمة من المهام المستقبلية للإدارة، بما في ذلك تصور مديري الشركات وتنفيذهم لاستراتيجية الشركة.

أضاف المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) المتعلقة بالشهرة طريقة جديدة لمعالجة الشهرة وذلك بإلغاء طريقة استهلاك الشهرة وإخضاعها إلى فحص الانخفاض الدوري لتقدير قيمتها العادلة الحالية. وكان المتوقع من هذا المعيار هو تحسين الإفصاح المالي لأن القوائم المالية للشركات التي لديها الشهرة وأصول غير ملموسة اخرى ستعكس الوضع الاقتصادي لهذه الأصول بشكل أفضل.

يتوقع الباحث أن الذاتية الكامنة في تقدير القيمة العادلة الحالية للشهرة هو أكبر من معظم فئات الأصول الأخرى مثل حسابات المدينين، والمخزون، والالات والمصانع، وهذا يؤدي الى عدم الاعتماد على اختبار تدني قيمة الشهرة بشكل خاص وبالتالي من الصعب التحقق والتدقيق. وعلى فرض انه تمت مطالبة تبرير من الإدارة لماذا لم يتم عمل اختبار التدني أو لماذا كان تقدير القيمة العادلة غير صحيح؟ في هذه الحالة يمكن للمدير الادعاء بان النتيجة كانت لعوامل خارجة عن سيطرته مثل ظروف الاقتصاد الكلي. وعليه، يفترض الباحث أن مديري الشركات يستغلون فحص انخفاض الشهرة بما يتفق مع المزايا والحوافز الشخصية، كما تتنبأ نظرية الوكالة.

4.2 تحليل المقابلات الميدانية

بعد ما تم الانتهاء من مرحلة تحليل القوائم المالية للشركات عينة الدراسة، تم إعداد برنامج المقابلات الميدانية -لمجموعة من مدققي الحسابات والمديرين التنفيذيين والماليين والمحاسبين العاملين في الشركات مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى زيارة بعض الشركات الإستشارية التي ساهمت في عملية الاندماج- لمعرفة إلى أي مدى مديرو هذه الشركات يطبقون معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة ؟ والى أي مدى يستفيدون من مرونة المعيار المحاسبي في عملية احتساب الشهرة ؟ ولرصد ان كان هناك تباين بين وجهات نظرهم ومدققي الحسابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمت مقابلة ممثلي الإدارة العليا التنفيذية لشركات عينة الدراسة ومدققي حساباتهم، بعد تحليل قوائمهم المالية الموحدة خلال الفترة ما بين سنة 2007 وسنة 2011، والتي أفصحت بأن جميع هذه الشركات حافظت على قيمة الشهرة خلال فترة الدراسة ولم تسجل أية حالة تدن علما بان المؤشرات السوقية (المستخدمة في الدراسة لغايات التحليل) تدل على انخفاض قيمة شهرتها.

اعتقد مديرو بعض الشركات، الذين تجنبوا تخفيض قيمة الشهرة، بأن لديهم معلومات خاصة عن تدفق نقدي مستقبلي ايجابي. فإن كان هذا الاعتقاد صحيحا وتم استثماره بوساطة مديري هذه الشركات، سينعكس ايجابيا على الشركة وستزداد عائدات سهم الشركة وستتغير بل تنخفض نسبة BTM التي كانت أكبر من واحد، وبالتالي سيتم استبعاد هذه الشركة من عينة الدراسة.

وللتأكد من صحة تفاؤل مديري الشركات، تساءل الباحث اذا قامت الشركة بإعادة شراء أسهمها-share repurchase، وما هي الإنجازات التي حققتها الشركة خلال هذه الفترة ؟ وهل ازداد عائد سهم الشركة خلال هذه الفترة ؟ لان اذا كان عائد سهم الشركة -التي لم تخفض قيمة شهرتها- أكبر من عائد سهم الشركات التي تم فعلا تخفيض قيمة شهرتها خلال سنة كاملة، فهذا يؤكد صحة اعتقاد مديري الشركات بانه كانت فعلا لديهم معلومات خاصة إيجابية.

وجد الباحث عكس اعتقاد مديري الشركات المذكور أعلاه، بأن سعر السهم في السوق لعينة الدراسة لم يسجل أي نمو خلال فترة الدراسة، بل كان بشكل عام اتجاه سعر السهم منحدرا. وإن عائد سهم بعض الشركات كان في خسارة مستمرة ومتزايدة. وبالرجوع الى القوائم المالية الموحدة لعينة الدراسة ومقارنة نسبة BTM للسنوات السابقة تبين الامر يزداد سوءا سنة بعد سنة، وتزداد قيمة الأسهم الدفترية مقارنة مع قيمة الأسهم السوقية بدل انخفاضها. وهذا يتعارض مع ما جاء من تفاؤل الإدارة العليا التنفيذية للشركات.

أما رأي مدققي الحسابات القانونيين في موضوع تجنب مديري الشركات تخفيض قيمة الشهرة، فقد أكدوا ان جميع الشركات تقدم بياناتها المالية بمهنية، وانها ملتزمة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، كما أكدوا على صحة الاجراءات المتبعة لديها في عملية اختبار تدني قيمة الشهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي حالة رغبة الشركة في تجنب تخفيض قيمة الشهرة فإنه يتطلب منها تقديم الافتراضات والاسباب والادلة اللازمة لذلك. يعتمد المدققون قرار تأجيل تخفيض قيمة الشهرة عند تقديم الشركة الافتراضات المنطقية والصحيحة، ويتم رفض الافتراضات اذا كانت مبالغا فيها وغير صحيحية، وفي هذه الحالة من الممكن الاستعانة بطرف ثالث خبير خارجي.

ان أحد المدققين القانونيين رفض أو استنكر استخدام الباحث عبارة :"من الممكن ان تعمل الشركات على تجميل التدفقات النقدية"، مؤكدا (المدقق) على مهنية الشركات وصدق البيانات المالية المقدمة ولا يوجد تجميل للقوائم المالية. كما أكد على حسن العلاقة بين الشركات ومدققي الحسابات وانها لم تسجل أية حالة خلاف بينهما على قرار تاجيل تخفيض قيمة الشهرة.

كما استنكر المدقق الخارجي استخدام الباحث عبارة:" قد يقدم المدير التنفيذي ذرائع....."، قائلا: "ان هذا غير منطقي" مؤكدا على أن المدير التنفيذي لا يقدم رأيا فقط، وإنما يبني منهجه على اساس فرضيات واضحة ودراسة منطقية مبنية على أسس علمية وموثقة من إدارة الشركة من أجل تحسين مركز الشركة في السوق.

أيد المدقق أن الاوضاع الاقتصادية السابقة وما قبل عام 2008 أدت الى تضخيم قيمة الشهرة، لكنه أكد على ان الشركات تعمل حركة تصحيحة، وهي تقوم وبشكل دوري بعملية اختبار تدني قيمة الشهرة حسب معايير المحاسبة الدولية.

برأي الباحث، ان موقف مكاتب التدقيق كان مثاليا، تسعى للحفاظ على سمعتها، بعيدة عن الواقع العملي. وهذا مثال واضح على عدم الاستقلالية وتوافق المصالح بين مكاتب التدقيق المحاسبي والإدارة العليا التنفيذية للشركات.

أفاد أحد خبراء الشركات الإستشارية التي ساهمت في عملية الاندماج أن المدير التنفيذي صاحب الخبرة الطويلة في نفس الشركة يبدأ في عمليات الاندماج التي ينتج عنها شهرة. وانسجاما مع تنبؤ نظرية الوكالة يستغل مديرو الشركات فحص انخفاض قيمة الشهرة من أجل تحقيق مزاياهم وحوافزهم الشخصية، فالتعويضات للمديرين التنفيذيين في الشركات عادة تدفع على شكل مكافأة نقدية، وتكون عقود التعويض مكتوبة على أساس صافي الدخل الذي يتأثر في تخفيض قيمة الشهرة. وهذا الأمر يؤثر على قرار المدير التنفيذي في تخفيض قيمة الشهرة واختيار البدائل المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يتأثر قرار المدير المالي في تخفيض قيمة الشهرة كالمدير التنفيذي الذي يعتبر الأخير ذا مسؤولية عن أداء الشركة و في نفس الوقت يسعى للمحافظه على سمعته في السوق، وهنا تلعب الخبرة دورا مهما باعطاء المدير التنفيذي المهارة الكافية للحفاظ على سمعته وتاريخه في السوق وإن تعارضت مع مصلحة المساهمين.

أما المدير المالي يرتبط عمله بالقرارات المحاسبية وهذا يساعد على عدم تعارض مصلحته وسمعته في السوق مع مصلحة المساهمين أو اعضاء مجلس الإدارة بشأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركة، وبالتالي لا تتعارض مصلحته وسمعته مع قرار عملية تخفيض قيمة الشهرة. وأن خبرة المدير المالي للشركة تلعب دورا بارزا في عملية تقييم الشهرة، وكلما اتسعت معرفة المدير المالي وخبرته في عمليات الاندماج كلما ازدأدت عملية انخفاض قيمة الشهرة في الشركة.

بشكل عام ان المدير التنفيذي يعطي قضية المحافظة على سمعته أولوية أكبر من تحقيقه الحوافز المادية، فهو لا يستطيع على سبيل المثال تجاهل مصلحة المساهمين كليا إن تعارضت مع تحقيق الحوافز النقدية له. لذلك فإن المدير التنفيذي يلتزم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركة ويتخذ قرار تخفيض قيمة الشهرة عندما يكون مثلا تحليل خبراء ماليين في الأسواق المالية يشير بشكل واضح الى تدهور اسعار سهم تلك الشركة، أو يكون الوضع المالي للشركة في خسارة كبيرة من الصعب تجاهله فقد تكون قيمة الدخل قبل عملية انخفاض الشهرة أقل من صفر. وان المدير التنفيذي لا يستطيع تجاهل خبرة اعضاء مجلس الإدارة، أو عندما يكون عضو مجلس إدارة واحد على الأقل مطلعا وخبيرا في الأمور المالية. في هذه الحالات يضطر المدير التنفيذي إلى اتخاذ قرار تخفيض قيمة الشهرة التي تؤثر سلبا على قيمة مكافأته ولكنها تحافظ على سمعته وتتفق مع مصلحة المساهمين.

لكن كانت هناك حالة خاصة لشركة المجموعة المتحدة القابضة التي لم تخفض قيمة الشهرة، وقد تجاهل المدير التنفيذي مصلحة المساهمين كليا، وحجم الخسائر الكبيرة، والعجز في رأس المال العامل، والانخفاض الشديد في سعر سهم السوق، في سبيل الحصول على المكافات والمزايا المالية. مما أدى إلى وقف التداول في سعر السهم في بورصة عمان، وهناك قرار حجز تحفظي على أموال الرئيس التنفيذي للمجموعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان رأي خبراء الشركات الإستشارية أن هناك علاقة بين مدة خدمة المدير التنفيذي في نفس الشركة وقرار تخفيض قيمة الشهرة، حيث إن المدير التنفيذي ينفذ عملية تخفيض قيمة الشهرة في الفترة الأولى من توليه منصبه أكثر من باقي سنوات خدمته. أن قرار التخفيض مرتبط بتراجع اداء الشركة وهو مسؤولية المدير التنفيذي الذي يتخذ قرار انخفاض قيمة الشهرة في بداية عهده ليسجل ان خسارة الشركة ناتجة عن أداء المدير السابق وبالتالي لن يؤثر قرار انخفاض قيمة الشهرة على سمعته (المدير التنفيذي الجديد). كما أن قرار انخفاض قيمة الشهرة في بداية عهد المدير التنفيذي الجديد يساعده على تجنب اتخاذه في السنوات القادمة وبالتالي يخفض مستوى الخسارة في السنوات القادمة ويزيد نسبة العائد على الأصول .

أما بخصوص أثر احتساب قيمة الشهرة بالطريقة الجزئية او بالطريقة الكاملة على القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة. تبين بالواقع العملي ان جميع الشركات ما زالت لغاية الان تستخدم الطريقة التقليدية الجزئية في عملية احتساب الشهرة، ولم يتم استخدام الطريقة الكاملة لحداثته.

بحكم ان الشركات ما زالت تستخدم فقط الطريقة التقليدية الجزئية في عملية احتساب الشهرة، اصبح السؤال التالي سؤالا افتراضيا تم توجيه للمدقق الخارجي وهو هل التنوع في استخدام احتساب قيمة الشهرة سواء بالطريقة الجزئية او بالطريقة الكاملة داخل المجموعة الواحدة التي لديها عدة شركات تابعة له تأثيرات محاسبية مثل الإفصاح او المقارنة؟ كان رأي المدقق بانه لا يوجد تنوع في استخدام طرق احتساب الشهرة بين الشركات التابعة، ويجب ان يكون ثباتا في استخدام الطرق بينهما. كما أكد الدور الاساسي يقع على عاتق الشركة الام التي توحد طرق الاحتساب بين شركاتها من اجل تحقيق المقارنة. ورأى الباحث ان اجابات المدقق الخارجي عن هذا السؤال يسودها بعض من التردد وعدم الثقة، حيث كانت الاجابات نابعة من الاجتهاد الشخصي وقياسا على مبدأ الثبات في استخدام السياسات المحاسبية، وليست من باب الاطلاع على تعليمات معايير المحاسبية الدولية.

تم التأكيد على ان الاختلاف في تاريخ اقتطاع خسارة تدني قيمة الشهرة بين الشركات التابعة ليس له أثر مادي على البيانات المالية للشركة الام ولا يشكل نوعا من التعارض بين الشركات التابعة. المهم يجب ان تتم عملية اقتطاع خسارة تدني قيمة الشهرة بشكل سنوي بغض النظر عن تاريخ الاقتطاع من تلك السنة، وتكون قيمتها ضمن البيانات المالية المدققة التي تعكس الواقع الفعلي للشركة ويتم إعدادها بشكل سنوي وبتاريخ محدد وعادة تكون مع نهاية السنة المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.3 قبول ورفض الفرضيات

اشتملت الدراسة على أربع فرضيات وحتى يتمكن الباحث من قبول الفرضيات أو رفضها تم الاطلاع على المشكلات المحاسبية التي واجهت طريقة احتساب الشهرة وطريقة اختبار تدني قيمة الشهرة لدى الشركات المساهمة العامة من النظام المحاسبي المطبق وتحليله ومقارنة ذلك مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية. وايضا تمت دراسة تحليلية ودراسة الحالة وعمل الزيارات الميدانية واجراء المقابلات الشخصية مع مدققي الحسابات الخارجيين والمديرين التنفيذيين والماليين والمحاسبين العاملين في الشركات القابضة، بالإضافة إلى مقابلة بعض الشركات الإستشارية التي ساهمت في عملية الاندماج.

1. الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لاختلاف طريقة إحتساب قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار الإبلاغ المالي رقم (3) المعدل، في القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة.

حديثا، أعطى معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 3) المعدل "الاندماج" الشركات المساهمة العامة (القابضة) حرية اختيار طريقة احتساب الشهرة لكل عملية اندماج، مستخدما إما طريقة الطريقة الكاملة (الاجمالية) أو الطريقة الجزئية، وقد نشر هذا التعديل في شهر كانون الثاني لعام (2008) ودخل حيز التنفيذ اعتبارا من شهر تموز (2009).

ان طريقة احتساب الشهرة بالطريقة الجزئية (التقليدية) يتم الاعتراف فقط بنسبة الشركة القابضة من الشهرة، أما طريقة احتساب الشهرة بالطريقة الإجمالية(الكاملة) يتم الاعتراف بالشهرة لكل من الشركة القابضة والمصالح غير المسيطر عليها كل حسب نسبته. هذا يعني ان الاختلاف في استخدام طريقة إحتساب قيمة الشهرة سيؤثر على البيانات المالية في الميزانية للشركة. حيث ان قيمة صافي الموجودات في الميزانية للشركة عند استخدام طريقة احتساب الشهرة بالطريقة الإجمالية سيكون أكبر من استخدام الطريقة التقليدية. وايضا عند اتخاذ قرار تدني قيمة الشهرة سيكون مقدار الخسارة أكبر عند استخدام طريقة احتساب الشهرة بالطريقة الإجمالية من استخدام الطريقة التقليدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولهذا تساءل الباحث هل الإدارة العليا التنفيذية ترغب في تضخيم أم تقليل موجودات ميزانية الشركة؟ وهل هذا الحق في تنوع استخدام الطريقة بين المجموعات أو حتى داخل المجموعة الواحدة التي لديها عدة شركات تابعة يؤدي إلى عدم ثبات في الإفصاح؟

نظرا لحداثة التعديلات على معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 3) والذي دخل حيز التنفيذ اعتبارا من شهر تموز (2009)، تبين بالواقع العملي ان جميع الشركات المساهمة العامة التي تمت دراسة قوائمها المالية ما زالت لغاية تاريخه تستخدم الطريقة التقليدية الجزئية في عملية احتساب الشهرة، ولم يسجل ان هناك شركات استخدمت الطريقة الكاملة.

إن حصيلة المعلومات التي جمعها الباحث، ومن خلال تتبع واسقصاء مادة الدراسة وتحليلها بالاستعانة بالمراجع والمصادر المتعلقة بالمحاسبة المتقدمة في الشركات ومعايير المحاسبة الدولية، تؤكد ان التنوع في استخدام الطريقة بين المجموعات أو حتى داخل المجموعة الواحدة التي لديها عدة شركات تابعة يؤدي إلى عدم ثبات في الإفصاح وعدم القدرة على المقارنة. وان الاختلاف في طريقة إحتساب قيمة الشهرة يؤثر على قيمة موجودات الميزانية وعلى مقدار الخسارة في حالة تدني قيمة الشهرة، وهذا سيؤثر على القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة. وبناء عليه من يجب رفض الفرضية الاولى.

ولكن كانت تسعى الدراسة إلى إثبات الفرضية عمليا من خلال دراسة الحالة والزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية، وبسبب حداثة تنفيذ المعيار والتزام الشركات باستخدام الطريقة التقليدية الجزئية في عملية احتساب الشهرة فقط، لم يستطع الباحث تحليل الفرضية عمليا وإثبات صحة الجانب النظري.

وبناء عليه تقبل الفرضية الأولى لعدم توافر الأدلة، وهذا يعني لا يوجد أثر لاختلاف طريقة إحتساب قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار الإبلاغ المالي رقم (3) المعدل، على القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة.

2. الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لاختبار تدني قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (36)، في القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نص معيار الإبلاغ المالي رقم (3) على "عدم استهلاك الشهرة بتوزيع قيمتها على عدد من الفترات المالية، وبدلا من ذلك يجب اختبار قيمة الشهرة في نهاية كل سنة لقياس إن كان هناك تدن أو انخفاض في قيمتها". ووفقا لمعايير المحاسبة الدولية رقم (36) ومعيار المحاسبة المالي رقم (141) يحق للشركة تنفيذ الاختبار السنوي لانخفاض قيمة الشهرة لوحدة توليد نقد معينة في أي تاريخ خلال السنة وثم يجب الالتزام به سنويا.

من الناحية النظرية ومن خلال جمع المعلومات تبين ان في الشركة الواحدة قد يختلف تاريخ تنفيذ الاختبار السنوي لانخفاض قيمة الشهرة باختلاف وحدات توليد النقد، وكلما ازداد عدد وحجم وحدات توليد النقد في الشركة أعطى إدارة الشركة المرونة في تخصيص الشهرة على هذه الوحدات وبالتالي تزداد المرونة في اختيار البدائل المحاسبية لتخفيض قيمة الشهرة. وهنا يستطيع مديرو الشركات في تخصيص الشهرة على وحدات ذات نمو منخفض لتسريع عملية تخفيض قيمة الشهرة، أو تخصيصها على وحدات ذات نمو مرتفع لتأخير عملية تخفيض قيمة الشهرة. وبالتالي هناك ارتباط واضح بين قرار تدني قيمة الشهرة والإدارة العليا التنفيذية.

من الناحية العملية ومن خلال دراسة الحالة والزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية، تبين ان الإدارة العليا التنفيذية لجميع شركات عينة الدراسة التزمت بقواعد معايير المحاسبة الدولية شكليا، فقد التزمت الشركات بعمل اختبار تدني الشهرة سنويا ولكن بشكل صوري للاسباب التالية:.

إن الجدول التالي رقم (18) يوضح نسبة القيمة الدفترية مقارنة بالقيمة السوقية (BTM) لعينة الدراسة خلال الفترة ما بين عام 2009 ولغاية 2011، وعادة عندما تكون نسبة BTM أكبر من واحد يعني ذلك أن القيمة الدفترية للشركة من المحتمل أن تكون مبالغا فيه وفي هذه الحالة تشير إلى توقع تدني قيمة الشهرة.

من الواضح ان نسبة BTM لجميع الشركات عينة الدراسة كانت باتجاه تصاعدي من سنة إلى أخرى وهذا يعني ازدياد حجم التدهور في الوضع المالي والاقتصادي للشركات من سنة إلى أخرى. فمثلا نسبة BTM لشركة المجموعة المتحدة القابضة لم تتجاوز الواحد الصحيح فقط بل تجاوزت الرقم عشرة. بالإضافة إلى وجود العسر المالي وعجز في رأس المال العامل وحجم خسارة كبير في المجموعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من ذلك فقد أعلنت إدارة المجموعة في تقريرها المالي بان المؤشرات أظهرت عدم وجود تدن في قيمة الشهرة الناتجة عن تملك الشركات التابعة. ولم تكتف بذلك، بل تم صرف مكافات ومزايا مالية لأعضاء الإدارة العليا التنفيذية بقيمة إجمالية مقدارها (100,616.00) دينار اردني عام 2009.

الجدول رقم (18)

صمم الباحث الجدول التالي

نسبة القيمة الدفترية مقارنة بالقيمة السوقية

الرقم	نسبة القيمة الدفترية بالسوقية BTM			اسم الشركة القابضة
	2009	2010	2011	
1	2.01	2.63	2.83	مجموعة أوفتك القابضة
2		4.49	10.10	المجموعة المتحدة القابضة
3	1.35	1.36	1.96	الأردن دبي للأملاك
4	0.309	0.372	0.563	شركة مناجم الفوسفات الأردنية

ايضا كان سعر السوق للسهم لشركات عينة الدراسة في تدهور مستمر حيث الجدول التالي رقم (19) يوضح انحدار سعر السوق للسهم لشركات عينة الدراسة خلال الخمس سنوات الماضية من عام 2007 ولغاية 2011، ويعتبر سعر السوق أحد المؤشرات الذي يدل على احتمالية انخفاض قيمة الشهرة. ومع ذلك أصرت الإدارة العليا التنفيذية لشركات عينة الدراسة ان تعلن في تقريرها المالي بان المؤشرات أظهرت على عدم وجود تدن في قيمة الشهرة الناتجة عن تملك الشركات التابعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء عليه، ترفض الفرضية الثانية، وهذا يعني أنه يوجد أثر لاختبار تدني قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (36)، على القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة.

الجدول رقم (19)

صمم الباحث الجدول التالي ليوضح سعر السوق للسهم لشركات عينة الدراسة

خلال الخمس سنوات الماضية

اسم الشركة	2007	2008	2009	2010	2011
شركة مجموعة اوفتك القابضة للسهم	1.12	0.46	0.51	0.40	0.38
المجموعة المتحدة القابضة			0.53		
الأردن دبي للأملاك	2.06	0.78	0.74	0.73	0.50
شركة مناجم الفوسفات الأردنية	12.01	19.50	18.00		

الفرضية الثالثة: لا يوجد اختلاف بين وجهات نظر المدققين والمديرين التنفيذيين والماليين للشركات القابضة حول أثر الاختلاف في طريقة إحتساب قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار المحاسبة الدولية رقم (3) المعدل، في القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة.

من خلال دراسة الحالة والزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية لشركات عينة الدراسة، تبين ان معظم عمليات اندماج الأعمال تمت قبل عام 2009 أي قبل اعتماد التعديلات على معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 3) واعطاء الشركات الحق في استخدام الطريقة الكاملة أو الجزئية في احتساب قيمة الشهرة.

أما بخصوص عمليات اندماج الأعمال التي تمت بعد عام 2009، فقد تبين بالواقع العملي ان الإدارة العليا التنفيذية للشركات لم تواكب التعديلات الجديدة لمعايير المحاسبة الدولية، وان جميع الشركات المساهمة العامة التي تمت دراسة قوائمها المالية ما زالت لغاية تاريخه تستخدم الطريقة التقليدية الجزئية في عملية احتساب الشهرة، ولم يلاحظ أي خلاف بين المدير التنفيذي والمدير المالي على اختيار طريقة احتساب قيمة الشهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بخصوص رأي المدقق الخارجي حول أثر الاختلاف في طريقة إحتساب قيمة الشهرة على القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة، وبحكم ان الشركات ما زالت تستخدم فقط الطريقة التقليدية الجزئية في عملية احتساب الشهرة، ولم توجد شركة استخدمت الطريقة الإجمالية، اصبح رأي المدقق الخارجي نابعا من ناحية نظرية واجتهاد شخصي فقط غير مدعم بوقائع وأحداث وارقام فعلية. ورغم ملاحظة الباحث بعض التردد وعدم ثقة المدقق الخارجي في الاجابات الا ان رأي المدقق يتفق مع رأي كل من المدير التنفيذي والمالي للشركات، حيث افاد المدقق الخارجي انه لا يوجد تنوع في استخدام طرق احتساب الشهرة بين الشركات التابعة للمجموعة، ويجب ان يكون ثباتا في استخدام الطرق بينهما. كما أكد الدور الاساسي يقع على عاتق الشركة الام التي توحد طرق الاحتساب بين شركاتها من اجل تحقيق المقارنة. وعليه، يتم قبول الفرضية الثالثة، لا يوجد اختلاف بين وجهات نظر المدققين والمديرين التنفيذيين والماليين للشركات القابضة حول أثر الاختلاف في طريقة إحتساب قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار المحاسبة الدولية رقم (3) المعدل، على القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة

3. الفرضية الرابعة: لا يوجد اختلاف بين وجهات نظر المدققين والمديرين التنفيذيين والماليين للشركات القابضة حول أثر اختبار تدني قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (36)، في القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة.

بشكل عام أن المدير التنفيذي يعطي الاولوية في المحافظة على سمعته في السوق أكثر من تحقيق الحوافز المادية، وتلعب الخبرة دورا مهما باعطائه المهارة الكافية للحفاظ على سمعته وتاريخه في السوق وان تعارضت مع مصلحة المساهمين. فقد تبين في الشركات عينة الدراسة انه تم الاعلان في تقرير الشركة المالي بأن المؤشرات أظهرت عدم وجود تدن في قيمة الشهرة الناتجة عن تملك الشركات التابعة رغم كل المؤشرات التي تدل على تدني القيمة.

إن المدير التنفيذي ذو مسؤولية عن أداء الشركة بينما يرتبط عمل المدير المالي في القرارات المحاسبية. ومن هنا يكون المدير المالي أكثر موضوعية من المدير التنفيذي في قرار تدني قيمة الشهرة لانها لا تتعارض مع مصلحته كما تتعارض مع مصلحة المدير التنفيذي. وعليه، فقد تبين وجود اختلاف بين وجهة نظر المدير التنفيذي مع وجهة نظر المدير المالي بخصوص قرار تدني قيمة الشهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بخصوص رأي المدققين الخارجيين فقد أكدوا على أن جميع الشركات تقدم بياناتها المالية بمهنية، وانها ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، كما أكدوا على صحة الإجراءات المتبعة لديها في عملية اختبار تدني قيمة الشهرة. وفي حالة رغبة الشركة في تجنب تخفيض قيمة الشهرة فانه يتطلب منها تقديم الافتراضات والأسباب والأدلة اللازمة لذلك. ويتم اعتماد قرار تأجيل تخفيض قيمة الشهرة عند تقديم الشركة الافتراضات المنطقية والصحيحة، ويتم رفض الافتراضات اذا كانت مبالغا فيها وغير صحيحية، وفي هذه الحالة من الممكن الاستعانة بطرف ثالث خبير خارجي. كما أكدوا على مهنية الشركات وصدق البيانات المالية المقدمة ولا يوجد تجميل للقوائم المالية. وان المدير التنفيذي (من وجهة نظر المدقق) لا يقدم رأيا فقط، وانما يبني منهجه على اساس فرضيات واضحة ودراسة منطقية مبنية على أسس علمية وموثقة من إدارة الشركة من أجل تحسين مركز الشركة في السوق. وهنا يتخلى المدققون الخارجيون عن مهنيتهم و يتفقون مع رأي المدير التنفيذي متجاهلين وقائع خسائر الشركات وتدهور سعر السهم في الأسواق وصرف المكافات.

وبناء على ما سبق، يتم رفض الفرضية الرابعة، وهذا يعني انه يوجد اختلاف بين وجهة نظر المدققين والمديرين التنفيذيين ووجهة نظر الماليين للشركات القابضة حول أثر اختبار تدني قيمة الشهرة، تطبيقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (36)، على القرارات الاستثمارية لمديري الشركات القابضة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 نتائج الدراسة

5.2 توصيات الدراسة

5.3 قائمة المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.1 نتائج الدراسة

لقد توصل الباحث الى ما يلي:

1. إن قانون الشركات الأردني كغيره من أنظمة الشركات في الدول العربية كالسعودية والقانون المصري، لم يعرف الاندماج بشكل واضح وإنما اكتفى ببيان بعض المسائل المتعلقة بالاندماج وأحكامه باعتبار أن التعريف ليس من مهمة المشرع وإنما من مهمة الفقه.

2. قانون الشركات الأردني تعامل مع عملية اندماج الشركات بانها تغير قانوني في هيكل الشركة بينما تعامل مع عملية اندماج الأعمال بانها قضية محاسبية مرتبطة بالشركة.

3. شجع قانون الشركات الأردني عملية اندماج واتحاد الشركات بإعفائهم من الرسوم والضرائب ولم يشجع عمليات اندماج الأعمال.

4. جميع الشركات ما زالت لغاية تاريخه تستخدم الطريقة التقليدية الجزئية في عملية احتساب الشهرة، ولم تستخدم الطريقة الكاملة لحداثة تنفيذ المعيار.

5. الاختلاف في تطبيق اجراءات الشهرة المختلفة ينعكس على بيانات الشركة المالية وعلى سعر السوق للسهم.

6. إن ازدياد عدد وحجم وحدات توليد النقد في الشركة منح إدارة الشركة المرونة في تخصيص الشهرة على الوحدات وتحديد الخسائر. كلما ازدأدت عدد وحجم وحدات توليد النقد في الشركة، كلما ازدأدت مرونة إدارة الشركة في تحديد خسائر الانخفاض في المستقبل.

7. معيار الإبلاغ المالي رقم (3) المرجع الوحيد الذي عرف وأنصف عملية اندماج الأعمال.

8. وظائف الإدارة العليا التنفيذية من العوامل المؤثرة على الإفصاح المالي وعلى قرار تدني قيمة الشهرة. وقد اتفقت الدراسة مع نظرية الوكالة، حيث إن المدير التنفيذي يعطي الأولوية لخدمة مصالحه الشخصية أكثر من مصلحة المساهمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. علاقة خبرة المدير التنفيذي وقرار تدني قيمة الشهرة علاقة عكسية. المدير التنفيذي يعترف بتدني قيمة الشهرة في الفترة الأولى من توليه منصبه أكثر من الفترات اللاحقة. وتلعب الخبرة دورا مهما باعطاء المدير التنفيذي المهارة الكافية للحفاظ على سمعته وتاريخه في السوق وإن تعارضت مع مصلحة المساهمين.

10. المدير التنفيذي ذو مسؤولية عن أداء الشركة وتتعارض مصلحته مع قرار تدني قيمة الشهرة، أما المدير المالي يرتبط عمله بالقرارات المحاسبية وذات موضوعية في قرار تدني قيمة الشهرة.

11. توجد علاقة تعاقدية بين الإدارة العليا التنفيذية والمدقق الخارجي وهذا قد يؤثر على نوعية قرار المدقق الخارجي.

12. هناك التزام من قبل الشركات المساهمة العامة بقواعد معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشهرة شكليا.

13. هناك تقصير في دائرة مراقبة الشركات على أنشطة الشركات المساهمة العامة، وتخلي الجهات الرقابية المسؤولة عن مسؤوليتها.

14. غياب جهات ذات علاقة مباشرة بالشركات مثل هيئة الأوراق المالية عن دورها في حماية المستثمر. أن المادة 8 من قانون الهيئة تؤكد أن دورها يقتضي حماية المستثمرين في السوق المالي وتنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية وحماية سوق رأس المال من المخاطر التي قد يتعرض إليها.

5.2 توصيات الدراسة

يمكن تلخيص التوصيات في النقاط التالية:

1. أن تكون عقود الامتيازات والمكافأة النقدية والتعويضات لمديري الشركات مبنية على أساس صافي الدخل بإستثناء خسارة تدني قيمة الشهرة، من أجل تشجيع الإدارة التنفيذية العليا على اتخاذ قرار تخفيض قيمة الشهرة ان وجد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. يجب تقييم أداء المديرين التنفيذيين على أساس تحقيقهم نمو في صافي دخل الشركة (بإستثناء خسارة التدني) وليس تحقيقهم نمو في حجم المبيعات أو أي معيار اخر.

3. أن يكون (على الأقل) احد أعضاء مجلس الإدارة ذا خبرة واختصاص في مجال عمل الشركة لان ذلك يحجم من تلاعب وتوغل الإدارة العليا التنفيذية.

4. نظرا لأهمية المرحلة ولشدة المنافسة نوصي جميع الهيئات المستقلة ذات العلاقة بالأعمال والاستثمار مطالبة الحكومة الأردنية بتوسيع دائرة التشجيع على اندماج الأعمال لتتمكن من الصمود والمنافسة. مثلا اعتبار عملية اندماج الأعمال كأحد أنواع اندماج الشركات ومنحها كافة الامتيازات كالإعفاءات من الضرائب والرسوم.

5. على الحكومة الأردنية من خلال الوزارت المعنية ومؤسساتها المستقلة بالاضافة الى الشركات الخاصة دعم حقل البحث العلمي، والعمل على توفير قاعدة معلومات لجميع العاملين في مجال اندماج الأعمال.

6. على جمعية المحاسبين القانونيين والهيئات المستقلة ذات العلاقة ايجاد طريقة ما لدعم استقلالية وحياد المدقق الخارجي عن إدارة الشركات.

7. ضرورة تدريب العاملين في الدوائر المالية على برامج المحاسبة المتقدمة وبرامج المعايير المحاسبة الدولية.

8. دعوة المنظمات المهنية الأردنية إلى تعريب التغييرات على المعايير المحاسبة الدولية.

9. على المؤسسات الرقابية مثل دائرة مراقبة الشركات وهيئة الأوراق المالية، وضع الشخص المناسب في المكان المناسب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

1. إمام همام، محمود عبدالرؤف، (2007)، بعنوان: "التحليل المحاسبي لقرارات اندماج الشركات وانعكاسها على القوائم المالية للشركات الدامجة – دراسة تطبيقية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، السويس.

2. أبو نصار، محمد وحميدات جمعة، (2008)، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية"، دار وائل للنشر، عمان.

3. الجعارات، خالد جمال، (2004)، " وضع معيار محاسبي معدل للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول وأثر ذلك على تحسين الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية"، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان.

4. حنفي، عبدالغفار، (1994)، "أساسيات إدارة المنظمات"، الدار الجامعية، الاسكندرية.

5. الراعي، زياد، (1994)، " المحاسبة المتقدمة، محاسبة دمج الشركات وعمليات العملات الأجنبية"، Sky Institute of Technology، عمان.

6. الراوي، خالد وهيب، (1999)، "الاستثمار"، دار المسيرة، عمان.

7. الزعبي، يامن خليل، (2005)، "القياس المحاسبي المستند الى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك: اربد.

8. زيود، لطيف، (2007)، "إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مؤسسات القطاع العام المندمجة، دراسة ميدانية على المؤسسة العامة للتجارة الخارجية)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانةنية، المجلد 29، العدد 1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. السحيباني، صالح، (2008)، "الاندماج والاستحواذ: الاضطراب المالي العالمي والفرص الجديدة"، إدارة البحوث والاستشارات الاستثمارية : شركة الراجحي للخدمات المالية، السعودية.

10. سلطان، زكي ابراهيم، (2000)، "نظم المعلومات الإدارية مدخل إداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

11. صويص، نادية، (1998)، "الاثار الاقتصادية لاندماج الشركات في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

12. السيد، أحمد السقا، (2008)، "المحاسبة عن اندماج الشركات على أساس مفاهيم السيطرة والمنفعة"، الطبعة الأولى، كلية التجارة، جامعة طنطا.

13. شحاته، احمد بسيوني، (1987)، "محاسبة الشركات: أشخاص وأموال"، الدار الجامعية، بيروت.

14. الصوفي، فارس جميل، (2006)، "تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

15. الطرايرة، جمال علي، (2005)، "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن"، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان.

16. عبد الحميد، عبد المطلب، (2000)، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17. عدس، نائل ونور، (2006)، "القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة، دراسة لاستطلاع رأي المحاسبين القنونيين الأردنيين" بحث مقدم الى مؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي، عمان.

18. العمري، احمد وبدور، (2009)، "أثر الاندماج على الأداء المالي والربحية: دراسة تطبيقية في البنوك التجارية الأردنية"، العدد الثالث والسبعون، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة-جامعة القاهرة، القاهرة.

19. قباجة، ماجد عبد المجيد، (2009)، "أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المعنوية على محتوى القوائم المالية والوعاء الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان.

20. القطاونة، عادل محمد، (2006)، "تأثير تطبيق القيمة العادلة على جودة البيانات المالية، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول"، بحث مقدم الى مؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي، عمان.

21. كويل، برايان، (2006)، "دمج وشراء الشركات"، الطبعة العربية الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر.

22. المبيضين، أحمد محمد، (2007)، "تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت: المفرق

23. المخادمة، أحمد عبدالرحمن، (2007)، " أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية"، المنارة، المجلد 13، العدد 2

24. المصري، حسني، (2007)، "اندماج الشركات وانقسامها دراسة مقارنة"، دار الكتب القانونية، مصر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

25. المطارنة، عبدالوهاب سلامة، (2007)، " الاستثمارات غير الملموسة وأثرها على التكلفة الكلية لرأس المال في الشركات الأردنية لصناعة الأدوية والكيماويات"، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان.

26. مطر، محمد، (2004)، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، والعرض، والإفصاح"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان

27. مطر، محمد، (2004)، "إدارة الاستثمارات، الاطار النظري والتطبيقات العلمية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان

28. مطر، محمد، (2000)، "التحليل المالي والائتماني، الاساليب والادوات والاستخدامات العملية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان

29. نبيل، طريف، (2009)، "مجموعة تشريعات الاستثمار"، شركة مكتب نبيل للقانون، عمان

30. نعمان، مصعب محمود، (2003)، "استخدام التحليل المالي في بيان نجاح او فشل اندماج الشركات، دراسة تطبيقية على قطاع الصناعة في الأردن" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك: اربد.

31. النوايسه، موسى عبد اللطيف، (2006)، "تقويم استثمارات الشركات القابضة في شركاتها التابعة"، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة دمشق: دمشق.

32. واكد، محمد عبدالرحمن، (2005)، "أثر اندماج الشركات المساهمة العامة الردنية على أدائها المالي" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت: المفرق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع باللغة الانجليزية

1. Al-Kazemi, Saad, (2009), “Patenting Activity, Firm Innovation Characteristics, and Financial Performance: An Empirical Investigation”, Ph. D dissertation, Case Western Reserve University.

2. Al-Ruwaili, Naif, (2009), “The Impact of Merger Policy on the Financial Performance of the Jordanian Companies: AField Study”, Master dissertation, The University of Jordan: Amman.

3. Baker, Sally, (2011), “The recent changes to the calculation of goodwill and their impact on non-controlling interests”, Financial Management: Paper F2.

4. Baker, Sally, (2010), “How to account for Complex Groups Featuring Sub-Subsidiaries”, Financial Management: Paper F2.

5. Bontas, Bunea, Aurora, Cristina & Cosmina, Petre, (2009), “Issues on Recognition, Measurement and Impairment of Goodwill”, Tibiscus University, Timisoara.

6. Buckley, Peter, & Ghauri, Pervez, (2002), “International Mergers and Acquisitions”, London.

7. Comiskey, Eugene, Clarke, jonathan, & Mulford, Charles, (2010), Is Negative Goodwill Valued by Investors?”, Accounting Horizons, pp333-353

8. Danielle, H., (2010), “Tough new disclosure rules”, Governance Newsletter, online available:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. http://search.ebscohost.com.ezlibrary.ju.edu.jo/login.aspx?direct=true&db=bth&AN=52706223&site=bsi-live

10. Dominic Detzen, & Henning Zulch, (2012) "Executive compensation and goodwill recognition under IFRS: Evidence from European mergers", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation. P21.

11. Dorata, N., (2010), " Fair Value and Business Combinations", online available: http://search.ebscohost.com.ezlibrary.ju.edu.jo/login.aspx?direct=true&db=bth&AN=52570715&site=bsi-live

12. Flynn, Simone I, (2008), "Corporate Development: Mergers & Acquisitions", from EBSCO Online Database Business Source Complete.

13. Graeme Wines, Ron Dagwell, & Carolyn Windosor, (2007), "Implications of the IFRS goodwill accounting treatment", Managerial Auditing Journal, Vol. 22 Iss: 9 pp. 862 - 880

14. Heather, Newton, (2008), "Accounting for Mergers & Acquisitions", from EBSCO Online Database Business Source Complete.

15. Holiday, K. K., (2006), "What should you expect from a merger advisor?", ABA Banking Journal, online available: http://search.ebscohost.com.ezlibrary.ju.edu.jo/login.aspx?direct=true&db=bth&AN=23430321&site=bsi-live

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16. IAS 22 Business Combinations , on line available: http://www.iasplus.com/standard/ias22.htm

17. IFRS 3 Business Combinations , on line available: http://www.iasplus.com/standard/ifrs03.htm

18. Knowledge@Wharton, (2012), "The M&A Market: All the right Conditions, but No Buyers", on line available: http:// Knowledge@Wharton.penn.edu/article.cfm?articleid=2967

19. Locke, C., (2010), “What’s new for financial statements?”, online available: http://search.ebscohost.com.ezlibrary.ju.edu.jo/login.aspx?direct=true&db=bth&AN=52800921&site=bsi-live

20. Morrissey, Michael J., (2001), “Accounting for Business Combinations, Goodwill, and Other Intangible Assets - A Roadmap to Applying Statements 141 and 142”. The Accounting Standards and Communications Group of Deloitte & Touche LLP.

21. Ojala, M., (2005), “The art of the deal: Introducing mergers & acquisitions”, online available: http://search.ebscohost.com.ezlibrary.ju.edu.jo/login.aspx?direct=true&db=bth&AN=18899490&site=bsi-live

22. Pacharn, Parunchana, (2010), “Accounting for Goodwill and Incentive to Invest in Intangible Assets", Brock University, Canada.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

23. Ramanna, Karthik, & Watts, Ross, (2011), “Evidence on The Use of Unverifiable Estimates in Required Goodwill Impairment”, Harvard Business School

24. Schultze, Wolfgang, & Weiler, Andreas, (2009), “Goodwill Accounting and Performance Measurement”, Managerial Finance, Vol.36, issue 9 pp768-784.

25. The Healthcare Financial Management Association's Principles and Practices (P&P) Board, (2011), "Not-for-Profits Trek into For-Profit, Accounting: Goodwill Impairments”, Healthcare Financial Management.

26. Tiwary, Richa S, (2008), “Mergers & Acquisitions”, from EBSCO Online Database Business Source Complete.

27. Tyrone M. Carlin, Nigel Finch, (2011), 2011),"Goodwill impairment testing under IFRS: a false impossible shore?", Pacific Accounting Review, Vol. 23 Iss: 3 pp. 368 - 392

28. Walther, Larry M. (2009), “Long-Term Assets” available on line at www.bookboon.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com